

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القيوين

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة

٢٠١٠٢ ٦٤٨٣

دلالة السياق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في علم اللغة

إعداد الطالب

رَدَّةُ اللَّهِ بن رَدَّة بن ضيف الله الطلحي

إشراف الأستاذ الدكتور

عَبْدُ الْفَتَّاحِ عَبْدَ الْعَلِيمِ الْبِرْكَاوي

المجلد الثاني

١٤١٨ هـ

الفصل الثالث

العلاقات التركيبية السياقية

- المبحث الأول : الكلمة التركيبية : المفهوم والأنواع .
- المبحث الثاني : علاقات التوافق السياقي .
- المبحث الثالث : علاقات الترابط السياقي .
- المبحث الرابع : معاني أساليب الكلام .

المبحث الأول

الكلمة التركيبية ، المفهوم والأنواع

انهينا في الفصل السابق الحديث عن الكلمات المعجمية علاقاتها وقيمتها من حيث هي ذات مدلول معجمي له أهميته البالغة في تكوين الجملة النصية بما هي ذات محتوى فكري أو مفهومي إشاري، غير أنها بما هي كلمة معجمية جذرية (نسبة إلى الجذر) لاتقوم وحدها في السياق، بل لابد أن تتزيا بما يسميه الصرفيون «الصيغة أو البنية».

هذه الصيغة تحمل بشكلها الصيغي معنى إضافيا ينتمي إلى المعاني التركيبية. ولكل صيغة من الصيغ معنى أو عدة معان تركيبية تقوم به تكافلا مع المعنى المعجمي أو الكلمات الأخرى معجمية أو تركيبية ليتم المعنى المراد. وهنا لابد من إشارة إلى الكلمة التركيبية (الوظيفية) لنعرفها ونقف على وظيفتها بشكل عام، وتعدد دلالتها.

وقد مر بنا^(١) قول تمام حسان عن الكلمات التركيبية إنها: «هي قسم من الكلمات تعبر عن معان عامة غير مفردة كالحروف والأدوات والضمائر والظروف الجامدة»^(٢).

ويعرفها فندريس الذي يسميها « Morpheme » ، ويترجمها مترجما كتابه اللغة بدال النسبة بقوله: «دال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض»^(٣) ويرى رضا السويسي أن هذا النوع «هي الدوال (الكلمات التركيبية) ذات المدلول الصفر في المضمون المعجمي، والتي لها مضمون وظائفي مثل «الذي وما»^(٤).

(١) انظر : ص ٢٣٥ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب (قيود التوارد) : ١٤٤ .

(٣) اللغة (فندريس) : ١٠٥ .

(٤) غريب الحديث (ابن قتيبة) : الدراسة الألسنية : ٦٨ . يقع هذا المصطلح (الكلمة التركيبية أو الوظيفية) ترجمة لعدة مصطلحات الإنجليزية الدلالة مثل :

Grammatical word, function word, empty word, form word, structure word, erom word

أنواع الكلمة التركيبية :

ينظر أحيانا إلى الكتابة لتمييز الكلمات من بعضها بالنظر إلى الانفصال والاتصال، والفراغات الموجودة بين أجزاء المكتوب، ومن هذا المنطلق فإن بعض هذه الكلمات التركيبية (دوال النسبة) ليس له وجود مستقل فيجب تحليل الكلمة لاكتشافها وهذه تسمى لواحق أو زوائد، والبعض الآخر كالضمائر والأدوات منفصلة عن الكلمة، كما يقول فندريس^(١) وتأسيسا على هذا القول يمكن النظر إلى الكلمات التركيبية التي تؤدي وظائف لا مدلولات معجمية في اللغة العربية على أنها تنقسم إلى^(٢):

- ١ - الكلمات التركيبية المنفصلة التي لاصيغة لها^(٣)، مثل حروف الجر (عدا المتصل منها)، وأدوات الاستفهام، والضمائر المنفصلة على اختلاف أبوابها النحوية.
- ٢ - الكلمات التركيبية المتصلة، كالضمائر المتصلة، ولام الأمر، والتعليل، وفاء السببية والعاطفة...، وعلامات الإعراب (ليست جزءا من الصيغة)^(٤)، وحروف الجر المتصلة كالباء والتاء،.. إلخ ما هناك من الأدوات المتصلة من غير حروف الزيادة (سألتمونيها)، وبعبارة أخرى كل حرف أو أداة اتصلت بالكلمة ولم تنزل في ميزان الكلمة عند وزنها.

٣ - الكلمة الموقعية: وهي وحدة تركيبية لا يشار إليها صوتيا، وإنما يحكمها موقع الكلمات بشتى أنواعها من بعضها، ويتحكم في مواقع الكلمات النظام اللغوي الذي

= وهو حرفياً ترجمة للمصطلح قبل الأخير، انظر: معجم علم اللغة النظري (الخولي) ١٠١ و ٢٧١. وقد يكون استخدامي له فيه سعة تشمل المورفيم (Morpheme) المتصل والمنفصل و...، وقد يختلف، ولذلك فإن معنى التركيبية يكون ذا دلالة اصطلاحية خاصة بسياق البحث.

(١) اللغة (فندريس): ١٠٦.

(٢) انظر المصدر نفسه: ١٠٦-١١٣.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣٣، ١٣٦.

(٤) الأمالي النحوية (ابن الحاجب): ١٠٨/٤.

يفترض ترتيباً نظامياً للكلمات في الجملة، وهذا الترتيب هو ما عرف عند النحاة بالرتبة، وما يسمى في علم اللغة الحديث « Order »^(١)، وهي تعني موقع الكلمة معجمية أو تركيبية من الأخرى باعتبار كل منهما قد تشغل باباً نحويًا، وتنقسم الرتبة في الاستعمال إلى رتبة محفوظة، ورتبة غير محفوظة في حين لا تكون في النظام إلا محفوظة، بمعنى أن علاقة الترتيب بين الكلمتين في النظام تقضي بأن يتقدم الفاعل على المفعول، والاستعمال يجيز العكس، ويقتضي النظام أن يكون المبتدأ والخبر متعاقبين بهذا الترتيب فيما الاستعمال يجيز العكس.^(٢)

٤ - الكلمة التركيبية الصفرية (Zero morpheme)^(٣) : وهي كلمة تركيبية غير ملفوظة، نلاحظها حين نرى علامة للتأنيث، ولا نرى علامات للتذكير، ونرى كذلك علامة بإزاء كل معاني الجمل التي تسمى بالإنشائية (كالأمر والنهي والاستفهام والتمني...)، ولا وجود يقابل ذلك في الجملة الخبرية، وبعبارة تختصر القول: إن التجرد من العلامة علامة في حد ذاته، أو الوجود في مقابل العدم.

٥ - الكلمات التركيبية غير القطعية (صوتية غير فونيمية)^(٤) : وتتمثل في دالين من الدوال السياقية، هما النبر والتنغيم، والأول يختص بالقدر من الملفوظ قد يتجاوز الكلمة، لكنه بأي حال يقل عن الجملة، أما الثاني فيختص بكيفية صوتية لأداء الجملة وفق معانيها العامة المختلفة.

٦ - الكلمة التركيبية ذات الصيغة : وهذا النوع من الكلمات التركيبية هو الأصبغ تحديداً من بين أنواع الكلمات التركيبية حيث إن «الصيغة» تشمل من جهة على المعنى المعجمي للجذر المكون لأصل الصيغة، كما تشمل على ما يجعلها صيغة

(١) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٩٥ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨ .

(٣) انظر : اللغة (فندريس) : ١١٠ ، وانظر : دلالة السياق : ١٤١ و ١٥٣ .

(٤) انظر : في اعتبار النبر والنغمة دالاً من دوال النسبة (الكلمات التركيبية) فندريس : ١٠٩ .

من حركات داخلية وزوائد تجعلها صالحة للدلالة على معنى أو عدة معان، يقول فندريس: لناخذ (مثلاً) من العربية مجموعة من الكلمات مثل مجموعة: أن يعطي، أعطي، الإعطاء، معطون، إلى المعطي: فالتحليل يجد فيها عنصراً دائماً هو «ع ط ي» الذي يصل كل هذه الكلمات بفكرة الإعطاء، ولكنه يجد فيها فضلاً عن ذلك عدداً من العناصر الصوتية التي تستخدم للإشارة إلى أن الكلمة فعل أو اسم، ومن أي نوع هي، أو للدلالة على الفصيحة النحوية (النوع والعدد والشخص) التي تنتمي إليها الكلمات، وكذلك على العلاقة التي تربطها بكلمات الجملة الأخرى فهذه العناصر دوال للنسبة^(١).

ويقول في موضع آخر: «وتصريف الفعل في السامية يقدم لنا أمثلة مشابهة (يعني للفرنسية)، فمادماً تحققنا من السواكن الثلاثة الأصلية في كل الصيغ المشتقة من أصل واحد، لم يبق علينا إلا النظر في اختلاف الحركات واللواصق والعلامات. فالصيغة «قتل» صيغة واحدة، إذ إنها تشتمل على دالة ماهية (معجمية)، هي الأصل: (قت ل)، ودوال نسبة تميز صيغة (قتل) عن جميع الصيغ المأخوذة من نفس الأصل، قاتل، وتقاتلا، ومقتول، واقتل، ويقتل، وقاتل الخ»^(٢).

وسأعرض فيما يلي لنوعين من هذه الكلمات التركيبية هما الكلمة التركيبية ذات الصيغة، والكلمة التركيبية التي لاصيغة لها، بنموذجين لكل منهما.

أولاً: الكلمة التركيبية ذات الصيغة:

ونقصد بذلك تلك الكلمات التصريفية أو الاشتقاقية، وحتى الكلمات الجامدة^(٣)

(١) اللغة (فندريس): ١٠٦ .

(٢) المصدر نفسه: ١١٣ .

(٣) جرت عادة النحاة على استخدام الجامد في تقابليْن أحدهما في مقابل التصريف أو التصرف وهو غالباً يستعمل في الأفعال، فالفعل جامد ومتصرف وناقص التصرف، والآخر في مقابل الاشتقاق وهو غالباً يستعمل في الصفات، فاسم الفاعل واسم المفعول.. مشتقات، والألفاظ رجل، وأسد، وعين، جامدة.

ذات المحتوى المعجمي، ثم هي الكلمات التي في تصريفاتها واشتقاقاتها المتعددة لها أصول ثلاثة (غالبا) يقابلها في النظام الصرفي ميزان صرفي يشتمل على ثلاثة أصول هي الفاء والعين واللام، ومعها ما اشتملت عليه الكلمة من حركات وزوائد تقابل بها الكلمة الموزونة.

ولو نظرنا إلى صيغ الأفعال وهي أصول مباني أكثر الكلام،^(١) لوجدنا أنها تنقسم إلى صيغ مجردة (الثلاثي المجرد والرباعي المجرد) والرباعي ذو حركات ثابتة في صيغته الوحيدة، في حين أن صيغ الثلاثي ذات حركات داخلية مختلفة بين الفتح والكسر والضم، وينسب إلي الصيغة (فَعَلْ / فَعِلْ / فَعُلْ) ومضارعاتها معان محددة أحيانا، وغير محددة في الأغلب؛ ففي حين يكون ماهو مضموم العين في الماضي والمضارع دالا على ماله مكث وبقاء من الصفات،^(٢) يكون المكسور في الماضي، المفتوح في المضارع، أو المكسور فيه (والأخير قليل) يغلب في العيوب والألوان والأعراض ونحوها.^(٣)

ولانجد ضابطا دلاليا مطردا للمفتوح الماضي المثلث المضارع، إلا ضوابط أدائية من كون عين الفعل ولامه حرفا حلقيًا فيكون مفتوحا في الماضي والمضارع في الأغلب.^(٤)

(١) الأفعال (ابن القطاع) : ٨/١ ، ربما كان اختيار صيغ الأفعال مناسباً كنموذج لتحليل « الصيغة » باعتبارها تحمل معنى وظيفياً « تركيبياً » تبعاً لما هو مشهور بين الأفعال المتصرفة وبقية الصفات المشتقة من علاقة اشتقاقية ، ذلك أن فهم الوظيفة التركيبية لصيغة الأفعال الزيادة أو المجردة يفضي إلى فهم ذات الوظيفة في بقية المشتقات ، هذا مع غض الطرف عن الأصل في الاشتقاق على الخلاف المشهور بين الكوفيين والبصريين ، فالمصدر (المزيد) يحمل دلالة الزيادة إلى بقية المشتقات ، إن أخذنا برأي البصريين وكذا إن أخذنا برأي الكوفيين فإن الفعل يحمل دلالة الزيادة إلى بقية المشتقات ، انظر الخلاف في أصل الاشتقاق : شرح التسهيل (ابن مالك : ١٧٨/٢ ، والإنصاف في مسائل الاخلاف : ٢٣٥/١ ، والإيضاح في علل النحو : ٥٦ .

(٢) الكتاب : ٢٨/٤ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٧٤/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧/٤ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٧١/١ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠١/٤ ، وانظر : شرح الملوكي في التصريف : ٣٩ .

وهنا يتضح توافق بين الصيغة والمعنى المعجمي، بمعنى أن «شرف، وكرم، وحسن»، إنما جاءت على هذا البناء انطلاقاً من المعنى المعجمي، فالصيغة «فعل» ثابتة لكل صفة لها مكث؛ ولذلك يقول الصرفيون إن الصفة من غير هذا الباب إذا أريد لها أن تكون ذات بقاء ومكث نقل بناؤها إلى «فعل» قال الرضي: «وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لبثٌ ومكثٌ نحو: حَلْمٌ وبرُّعٌ وكرمٌ وفحشٌ»^(١).

وإذا كان هذا شأن الصيغ المجردة من حيث تغيير حركاتها الداخلية، فإن الصيغ المزيدة تتسم بكونها تشتمل على زوائد تبلغ بالثلاثي حد الستة حروف، ولكل زائدة من الزوائد معنى أو أكثر، وينسب المعنى إلى هذه الزوائد أحياناً كما يقول المالقي (٧٠٢) عن الهمزة: «وهذه الهمزة تعدى ما لا يتعدى»^(٢) وكما ينسب إلى السين معنى الطلب حين يقول عنها: «.. تكون ثانية في الفعل أو ماتصرف منه إما لطلب الشيء، نحو استجديته استجداء فأنا مستجد، وهو مستجد أي: طلبت جداه»^(٣).

وأحياناً ينسب المعنى إلى الصيغة بكاملها، يقول ابن الحاجب: «وأفعل للتعدي غالباً..»^(٤) ويقول: «وفعل للتكثير غالباً..»^(٥).

ويرى تمام حسان أن نسبة المعنى إلى الصيغة أمثل من نسبه إلى الحروف الزوائد لسبيين:^(٦)

أحدهما: أننا لو أسندنا هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق؛ لأن العنصر الوحيد من عناصر مادون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ٧٤/١ ، وانظر : مغني اللبيب : ٦٧٤ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني : ١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٥٧ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٣٨/١ ، وانظر : شرح الملوكي : ٦٨ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٢/١ ، وانظر : شرح الملوكي : ٧٠ .

(٦) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٦١ .

على معنى وظيفي عام هو اللاصقة، أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن ننسبه هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

الآخر : أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولا في السين والتاء وفي تاء الافتعال، فليس مقبولا في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جرا.

وإذا كان المعنى الذي تؤديه الصيغة هو معنى وظيفي عام كما يقول تمام حسان، فمعنى ذلك أن الصيغة بشكلها البنائي تدل على معنى وظيفي يتكافل مع المعنى المعجمي الذي تؤديه الحروف الأصول، لتؤدي معنى الكلمة بمفهومها الشائع. وهنا يطرح سؤال حول ماهية المعنى الوظيفي أو التركيبي الذي تؤديه الكلمات التركيبية.

وللإجابة على ذلك ننظر في تعريف فاضل الساقى الذي عرف الوظيفة بقوله: «هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي»^(١) والمفهوم الذي صاغه الساقى «للوظيفة» وهي معنى الكلمة التركيبية أيا كان نوعها فضافا، لأنه يستعمل تعبير «الألفاظ» وهي لا تؤدي معانٍ وظيفية فحسب، بل قد تؤدي معانٍ معجمية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن عبارة «المعنى المحصل من... إلخ» في تعريفه، هي مفهوم المعنى الدلالي الذي ينتج عن طريق استخدام الألفاظ في الجملة، واللفظ ذو شقين وظيفي (تركيبي) ومعجمي يفضي اجتماعهما أو تكافلهما إلى المعنى الدلالي يقول لاينز: «إن مفردا معجميا مثل بقرة، لا يشير فقط إلى مفهوم معين (المعنى المادي للكلمة المقصودة) ولكنه يشير إلى جانب معين من المعنى مثل المادة أو الصفة أو الحدث... إلخ»^(٢).

ويرى تمام حسان «أن وظيفة الكلمة تأتي من صيغتها ورفصها، لا من دلالتها على

(١) أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة : ٢٠٣ .

(٢) علم الدلالة (لاينز) : ٥٩ .

مفهومها اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصنوعة على شروط اللغة، ومرصوفة على غرار تراكييها»^(١).

وعلى ذلك يمكن القول: إن الوظيفة هي المعنى الذي يؤديه المبنى اللغوي في الجملة أو النص؛ ذلك أن كل مبنى له دوره الوظيفي سواء أكان مبنى ممثلاً بعلامة منطوقة أو مكتوبة، أو مبنى لا علامة له كرتب الأبواب النحوية، والأدوات المختصة وغير المختصة.. إلخ، وعلى ذلك يمكن القول بأن المبنى المتحقق في السياق بعلامة، قد يكون مبنيين مبنى متحقق العلامة ومبنى متحقق بموقع تلك العلامة.

وهذا المعنى الوظيفي للكلمة التركيبية ذات الصيغة بشتى صورها يمكن استخلاصه بإحصاء معاني الصيغ ومعاني التصريف، من مثل التعدي والطلب والتكثير والمشاركة.. إلخ في معاني الصيغ، ومن مثل التذكير والتأنيث والعدد.. إلخ في معاني التصريف التي قد تتوحد مع معاني الصيغ لتقوم معا بجملة معاني وظيفية في الصيغة وهذه المعاني الوظيفية للكلمة ذات الصيغة يصدق عليها أنها معان عامة قد تؤدي بصيغة واحدة (علامة واحدة)، وقد تؤدي بأكثر من علامة، وقد تؤدي العلامة الصرفية الواحدة (الصيغة) أكثر من معنى وظيفي كما هو الحال فيما يسمى بتعدد المعنى الوظيفي بما يعني أن هناك اشتراكاً وظيفياً في معنى الصيغة، ويذهب تمام حسان إلى أن بعض المباني الفرعية «الصيغة» تحت كل قسم من مباني التقسيم المتصرفة قد تشابه، وتصلح وهي منعزلة عن سياقها لأن تؤدي أكثر من معنى وظيفي، وحين لا تقوم القيم الخلافية فارقاً بينها، فإن السياق النصي يقوم بعبء التحديد؛ إذ في السياق دلالة على أي المعنيين المحتملين هو المراد^(٢) من ذلك مثلاً كلمة «العدل»، فهي صالحة خارج السياق أن تكون مصدراً، وأن تكون صفة مشبهة، لكنها إذا دخلت السياق في نحو:

العدل أساس الملك .

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٢٧ .

(٢) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٧ ، ١٤٨ وما بعدهما .

وهو الحكم العدل اللطيف الخبير .

تعين كون الأولى مصدرا والثانية صفة مشبهة^(١)

وعودا للنموذج السابق وهو صيغ الأفعال التي قلنا: إن لها معنى مزدوجا وظيفيا ومعجميا، لنواصل الحديث عنها من حيث تعدد أوجه معانيها الوظيفية، فنقول أيضا إن معنى الصيغة الفعلية مزدوج، فهي تدل على الحدث والزمن وهما معنيان وظيفيان لا ينفكان عن صيغة الفعل^(*) وإن كان زمن الصيغة الوظيفي ما يلبث أن يخضع لسياق الجملة فيتحول من زمن صرفي هو وظيفة الصيغة الفعلية إلى زمن نحوي هو وظيفة سياق الجملة على النحو الذي نراه في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾^(٣) (فجاء وأتى) فعلان ماضيان ماداما خارج السياق، لكنهما دالان على الاستقبال بقرينة (إذا) و(تستعجلوه)، فأوضحت وظيفة الزمن من شأن الجملة لا من شأن الصيغة، يقول تمام حسان: «معنى الزمن يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى اتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هو وظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق، وليس وظيفة صيغة الفعل»^(٤) «ويتضح ذلك أكثر حين ننظر في قسم من أقسام الكلام هو «الصفة» حيث لا تتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق، فدلالة الصفة على الزمن ووظيفة السياق لا وظيفة الصيغة»^(٥)

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٤٨ .

(*) تكون دلالة الصيغة على الحدث معجمية بألفاظ الحروف الأصلية ، وهي وظيفية في الأفعال من حيث هي قسماً من أقسام الكلم .

(٢) سورة النصر : ١ .

(٣) سورة النحل : ١ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٠٤ ، وانظر : ١٤٢ .

(٥) المصدر نفسه : ١٠٧ .

وقد كنا أشرنا سابقاً^(١) إلى تناول ابن جنى لدلالة اللفظ، التي رأى أنها ثلاثة أنواع هي: الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية^(٢) وأكد على أن كلا من هذه الدلالات معتد به ومراعى ومؤثر، ثم رتبها بحسب قوتها الدلالية، فجعل الدلالة اللفظية أولاً تليها الصناعية فالمعنوية.^(٣)

وضرب ابن جنى مثالا لذلك بالأفعال التي في كل واحد منها الأدلة الثلاثة، قال: «ألا ترى إلى قام، ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله»^(٤)

ويهمنا هنا الإشارة إلى تعليل ابن جنى لقوة الدلالة الصناعية وتقدمها على المعنوية حين قال: «وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتمزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة، وأما المعنى (يقصد الدلالة المعنوية) فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيز الضروريات؛ ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد؛ فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل...»^(٥)

والذي يقوله ابن جنى يكشف من جهة عن تعدد دلالة صيغة الفعل وظيفياً من حيث دلالاتها على الحدث والزمن، كما يكشف من جهة أخرى عن قيمة الصورة التي يحملها اللفظ (الصيغة) والتي تبدو حاجته إليها ليظهر بها، ولتعطيه قيمة دلالية

(١) انظر ما سبق : ٢٥ ، ٢٥٨ .

(٢) الخصائص : ١٠٠/٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١٠٠/٣ ، وانظر في تعدد الدلالة الوظيفية لصيغة الفعل ، شرح الجزولية الكبير: ٢٤٣/١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٦٨/١ ، ١٦٩ .

(٤) الخصائص : ١٠٠/٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١٠٠/٣ .

(وظيفية) في حكم المنطوق به والمعلوم بالمشاهدة. ويضرب ابن جني بعد ذلك أمثلة كثيرة لذلك منها: «.. قَطَّعَ وَكَسَّرَ، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي والآخر تكثير الفعل؛ كما أن ضارب، يفيد بلفظه الحدث، وبنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا، فتلك أربعة معان، فاعرَفَ ذلك..»،^(١) وإلى مثل هذا ذهب ابن أبي الربيع (٦٨٨) حين يقول: «جميع الأفعال.. مأخوذة من الحدث، فهي تدل على الحدث بالحروف والمادة، ودالة على المعنى الزائد على الحدث وهو الزمان، وأن الفعل جيء به للإخبار عن الفاعل أو عن المفعول بالبنية»^(٢)

ويؤكد ابن أبي الربيع ذلك في الصفحة ذاتها حين يقول: «.. الفعل يدل على مأخذ منه - وهو الحدث - بحروفه، ويدل على المعنى الزائد الذي به استحق أن يقال له فعل، بالشكل والبنية»^(٣)

وإذا كانت الصيغ الفعلية المجردة تدل على أصل الحدث متعديا كان أو لازما مع دلالتها على الزمن؛ فإن الصيغ الفعلية المزيدة تتعدد كل صيغة منها تعددا يظهر معه، وهي خارج السياق عدم وضوح المعنى (التركيبى)، أو احتماليته، ويظهر ذلك من خلال عرضنا لمعاني صيغتي «فَعَلَّ وَفَاعَلَّ» في تتبع لاستعمالاتهما السياقية، وتعدد معانيها التركيبية تبعا لاختلاف السياق الذي وردت فيه، وبعبارة أخرى يمكن القول إن الدلالة المتعددة للصيغة وهي خارج السياق تتلاشى ليرز أحد المعاني على أنه المعنى التركيبى المراد، الذي يقبله السياق، تبعا لما يحمله السياق من جملة علاقات بين عناصره، وهذه العلاقة بين العناصر قد تكون «مرجعية من حيث إن وظيفة كل عنصر قد تحدد بناء على ماسبقه من عناصر، فيعتبر العنصر الأسبق مرجعا للعنصر الأخير،

(١) الخصائص : ١٠٠/٣ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١٦٨/١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٦٨/١ ، ١٦٩ .

وأحيانا يكون العكس، حيث يتحول العنصر الأخير إلى مرجع للعنصر الأول، والعملية تتلخص في علاقة العناصر مع بعضها في سيرورة عملية الكلام^(١) والصيغة المتعددة المعنى تخضع لضغط سياقي (Constraint)^(٢) من العناصر الأخرى (الكلمات المعجمية والتركيبية) تحد من ذلك التعدد، بل تلغيه ليبقى معنى واحد فقط هو الذي يتواءم وضغوط العناصر السياقية الأخرى.

معاني صيغة «فَعَلَّ» :

صيغة «فعل» وهي خارج السياق تدل على أكثر من معنى وظيفي منها:

١ - التكثر^(٣) : يقول سيبويه : «تقول : كَسَرْتَهَا وَقَطَعْتَهَا، فإذا أردت كثرة العمل قلت : كَسَرْتَهُ، وَقَطَعْتَهُ، وَمَزَقْتَهُ»^(٤) ويقول في موضع آخر : «وقالوا : مَوَّتَتْ وَقَوَّمَتْ، إذا أردت جماعة الإبل وغيرها»^(٥) ومما ورد على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾^(٦) وقوله تعالى : ﴿ فَتَقَبَّلُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَّحِيصٍ ﴾^(٧) وقوله تعالى : ﴿ وَغَلَقَتِ الْأَبْوَابَ ﴾^(٨) غير أن ماهو كغلق من الأفعال مما يحدث بالواحد لا بالتكرير كَفَتَحَ ومات وذبح لايتأتى معنى التكرار فيها بانفرادها وإنما بما يتضام إليها من الفاعل إن كان الفعل لازما، والمفعول إن كان متعديا؛ يقول الرضي : «نقول : ذَبَحْتُ الشاة، ولا نقول ذَبَحْتُهَا، وَأَغْلَقْتُ الباب مرة، ولا تقول : غَلَقْتُ؛ لعدم تصور معنى

(١) النبوية (الحناش) : ٤٠٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٧٠ ، وانظر ص : ٣٤٠ .

(٣) الكتاب : ٦٤/٤ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٩٢/١ ، وشرح الملوكي : ٧٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٦٤/٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٦٤/٤ .

(٦) سورة البقرة : ٣٠ ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ٢/ج/ ٣٣٠ .

(٧) سورة ق : ٣٦ .

(٨) سورة يوسف : ٢٣ .

التكثير في مثله، بل نقول ذَبَّحْتُ الغنمَ وَغَلَّقْتُ الأبوابَ»^(١) قال أبوحيان لتبرير معنى التضعيف في غَلَّقَ في آية سورة يوسف: «هو تضعيف تكثير بالنسبة إلى وقوع الفعل بكل باب باب»^(٢) وعلى ذلك يكون معنى التكثير لا في الصيغة وحدها، فالفعل مات أو ذبح إذا صيغنا على «فَعَلَّ» لا يتعدان من الفاعل الواحد، أو على المفعول الواحد، إذ الموت (والذبح من جنسه) لا يتعدد، وإنما يكون التعدد في الأموات أو في المذبوحين، وتأسيسا على هذا يمكن القول إن (مَوَّتَ وَذَبَّحَ وَذَبَّحَ) ليس معنى التكثير فيهما نابعا منهما، إذ هما يقعان بالواحد، ويمكن حمل التضعيف في الصيغتين على تعدد الفعل من كل ميت وعلى كل مذبوح، وكذلك غَلَّقَ وَفَتَّحَ .^(٣)

وقد ذهب الفراء (٢٠٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا ﴾^(٤) إلى أن التشديد إنما جاز «لأن النهر يمتد حتى صار التفجر كأنه فيه كله»^(٥)

٢ - التعدية^(٦): نحو: فَرِحَ وَفَرَّحْتَهُ، وَغَرِمَ وَغَرَّمْتَهُ، وَنَبَلُ وَنَبَّلْتَهُ، وَنَزَلَ وَنَزَّلْتَهُ، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾^(٧)، وقال تعالى: ﴿ قَدْ بَيَّنَّا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾^(٨) وفي كليهما تعدى اللازم إلى مفعول واحد بالتضعيف.

وقد يضعف الفعل المتعدي إلى واحد فيصير متعديا إلى اثنين، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(٩) قال أبوحيان: « والتضعيف في علم للتعدية، إذ

(١) شرح شافية ابن الحاجب : ٩٢/١ .

(٢) البحر المحيط : ٢٩٤/٥ .

(٣) انظر : تصريف الأفعال : ١٠٤ .

(٤) سورة الكهف : ٣٣ .

(٥) معاني القرآن (الفراء) : ١٤٤/٢ .

(٦) الكتاب : ٥٥/١ ، وانظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٩٢/١ ، وشرح الملوكي : ٧٢ .

(٧) سورة البقرة : ١٧٣ .

(٨) سورة البقرة : ١١٨ .

(٩) سورة البقرة : ٣١ .

كان قبل التضعيف يتعدى لواحد فعدي به إلى اثنين» (١).

وقد تكون «فَعَلَّ» للتكثير والتعدية معا، قال ابن هشام «وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ (٢) ونقل ابن هشام عن الزمخشري الفرق بين «نَزَّلَ وَأَنْزَلَ» في الآية السابقة فقال: «لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جيء بنَزَّلَ في الأول وأنزل في الثاني» (٣) وكلا (الفاعلين) كان لازما، فعدي بالتضعيف مرة وبالهمزة مرة أخرى، ويتعين الفرق في التكثير مع التضعيف.

٣ - السلب والإزالة (٤): «نحو قولهم: قَدَّيْتُ عينه، أي: أزلت عنها القذى» (٥)
قال سيويه: «مَرَّضْتَهُ، أي أقمته عليه ووكَّيْتَهُ، وَقَدَّيْتُ عينه: نَطَّفْتُهَا» (٦) وعليه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٧) أي كشف عنها الفزع، وأزيل عن قلوبهم (٨)
وقال تعالى: ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا ﴾ (٩) وفي هذه الآية أصل المعنى المعجمي لـ «كفر» يدل على الستر والتغطية (١٠) وعلى هذا يكون حمل الصيغة على معنى التكثير أولى من الإزالة، وبخاصة إذا ما استندنا إلى تفسير ابن عباس رضي الله

(١) البحر المحيط : ٢٩٤/١ .

(٢) سورة آل عمران : ٣ ، ٤ .

(٣) مغني اللبيب : ٦٧٩ ، وانظر : الكشاف : ٤١١/١ .

(٤) شرح الملوكي : ٧٢ ، والمتع في التصريف : ١٨٩/١ ، والخصائص : ٧٩/٣ .

(٥) المتع في التصريف : ١٨٩/١ .

(٦) الكتاب : ٦٢/١ بتصرف .

(٧) سورة سبأ : ٢٣ .

(٨) إعراب القرآن (النحاس) : ٣٤٥/٣ ، ٣٤٦ ، وانظر : الكشاف : ٢٨٨/٢ ، والبحر المحيط :

٢٦٥ .

(٩) سورة آل عمران : ١٩٣ .

(١٠) اللسان : (كفر) .

عنه للآية الذي يرى أن الذنوب هي الكبائر، والسيئات هي الصغائر^(١) فيكون المعنى متوائماً بين كثرة الصغائر وكثرة الفعل المستفادة من الصيغة، وقد يكون المعنى الوظيفي للصيغة المبالغة، أي المبالغة في الحدث، قال الراغب الأصفهاني (٥٦٥): «التكفير: ستر الإثم وتغطيته، حتى يصير بمنزلة مالم يعمل، ويصح أن يكون الكفر والكفران، نحو التمرىض في كونه إزالة للمرض، وتقذية العين في إزالة القذى»^(٢)

٤ - اختصار حكاية المعنى الذي صيغ منه: ^(٣) نحو كَبَّرت الله وَسَبَّحتَه وَحَمَدتَه وهَلَّلتَه؛ أي قلت: الله أكبر، والحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، ويمكن أن يحمل على هذا معنى الدعاء على المفعول بأصل المعنى^(٤) ولو قيل في هذا أن فَعَل يأتي للتعبير عن الأفعال اللفظية، لكان أولى فتدخل فيه كل الأفعال المحكية الحادثة بالتلفظ ككَلَّم وسَبَّح وحمَّد وهَلَّل وكَبَّر ووحَّد، وكذلك الدعاء مشتقاً من أصل الفعل المستعمل دعاء للمفعول أو عليه نحو: «سَقَيْتَه أي قلت سقاك الله، وجَدَعْتَه وعَقَرْتَه أي عقره الله وجدعه»^(٥) وكأفعال الاستقبال والتوديع نحو: «حَيَّيتَه، أي استقبلته بحياك الله... وكقولك: سَقَيْتَه ورَعَيْتَه، أي قلت له: سقاك الله ورعاك الله»^(٦) ونحو رَحَّبَ ووَدَّعَ، وهَنَّا، وصَبَّحَ، ومَسَّى، وسلَّم، ونحو زَوَّجَ وطَلَّقَ، وسَمَّى، وفَوَّضَ، وأبَّنَ، وأَنْبَ، وكَبَّتَ، ووبَّخَ وما إليها من الأفعال المنجزة باللفظ.

ويمكن أن يدخل في هذا التسمية: أي نسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به^(٧) نحو فسقته: أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقاً، قال سيبويه: «فأما خَطَأَتَه فإنما أردت

(١) البحر المحيط : ١٤٨/٣ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ٦٥٥ ، وانظر : تفسير غريب القرآن (ابن قتيبة) : ٢٨ .

(٣) فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال : ١٣٨ ، وانظر : همع الهوامع : ٢٤/٦ .

(٤) شرح الملوكي : ٧٢ ، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب : ٩٤/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٧٢ ، ٧٣ ، وانظر : الكتاب : ٥٨ ، والممتع في التصريف : ١٨٩/١ .

(٦) الكتاب : ٥٨/٤ .

(٧) شرح الرضي على الشافية : ٩٤/١ .

سميته مخطئا، كما أنك حين قلت: فَسَّقْتَهُ وَزَيَّيْتَهُ أي سميته بالزنا والفسق» (١).

٥ - التصيير^(٢): فإن كان الفعل لازما صار الفاعل متصفا بما اشتق منه الفعل.
نحو رَوَّضَ المكان: أي صار روضا، وَعَجَّزَتِ المرأةُ أي: صارت عجوزا، وَثَبَّتْ أي:
صارت ثيبا. (٣)

وإن كان الفعل متعديا كان بمعنى الجعل نحو: كَوَّفَ الكوفة، وَبَصَّرَ البصرة أي:
جعلها كوفة وبصرة،^(٤) ونحو أَمَّرْتَهُ ، وَوَلَّيْتَهُ ، وَعَدَّلْتَهُ أي: جعلته أميرا وواليا
وعدلا». (٥)

٦ - يأتي بمعنى التوجه والمشي إلى الموضع المشتق منه^(٦) نحو: كَوَّفَ: أي مشى
إلى الكوفة، وَفَوَّزَ وَغَوَّرَ: أي مشى إلى المفازة والغور^(٧) ونحو شَرَّقَ وَغَرَّبَ أي توجه
إلى الشرق والغرب. (٨)

٧ - تأتي بمعنى الدخول في الوقت المشتق منه^(٩): نحو «هَجَرَ: أي سار في
الهجرة، وَصَبَّحَ أي أتى صباحا، وَمَسَّى وَغَلَسَ أي فَعَلَ في الوقتين شيئا، وورد عليه
قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾^(١٠) قال الأزهري: «والتصحيح على

(١) الكتاب : ٥٨/٤ .

(٢) شرح الرضي على الشافية : ٩٥/١ ، وفتح الأفعال : ١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٥/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٩٥/١ .

(٥) وفتح الأفعال : ١٣٨ .

(٦) شرح الرضي على الشافية : ٩٦/١ ، وانظر : همع الهوامع : ٢٣/٦ .

(٧) المصدر نفسه : ٩٦/١ .

(٨) تصريف الأفعال : ١٠٤ .

(٩) الكتاب : ٦٣/٤ ، انظر : شرح الرضي : ٩٥/١ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢/ج١/
٣٣٥ .

(١٠) سورة القمر : ٣٨ .

وجوه يقال: صَبَّحْتُ القوم الماء: إذا سریت بهم ليلاً حتى توردهم الماء صباحاً، ومنه قول الشاعر:

وَصَبَّحْتُهُمْ مَاءً بَفِيْفَاءَ قَفْرَةٍ وَقَدْ حَلَّقَ النَّجْمُ الْيَمَانِي فَاسْتَوَى

أراد سریت بهم حتى انتهيت إلي ذلك الماء، وتقول صَبَّحْتُ القوم تصبيحاً إذا اتيتهم مع الصباح ومنه قول عترة:

وَعِدَاةَ صَبَّحْنَ الْجِفَارَ عَوَابِسًا يَهْدِي أَوَائِلَهُنَّ شُعْثُ شُرْبٍ

أي أتينا الجفار صباحاً، يعني خيلاً عليها فرسانها؛ ويقال صَبَّحْتُ القوم إذا سقيتهم الصُّبُوحَ^(١).

٨ - تأتي فَعَّلَ بمعنى صيغة أخرى :

أ - بمعنى تَفَعَّلَ :^(٢) نحو وَلَّى بمعنى تولى أي أعرض، وَفَكَّرَ بمعنى تَفَكَّرَ، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٣) أي يتمسكون،^(٤) وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾^(٥).

ب - بمعنى المجرد (أي فَعَلَ)^(٦): وقد يكون المجرد مستعملاً، وقد يكون مهجوراً، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿ وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا ﴾^(٨) والمعنى زان وقدر،

(١) اللسان : (صبح) .

(٢) همع الهوامع : ٢٤/٦ ، فتح الأقفال : ١٣٨ .

(٣) سورة الأعراف : ١٧٠ .

(٤) البحر المحيط : ٤١٦/٤ ، وانظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق٢/ج١/٣٣٥ .

(٥) سورة النمل : ١٠ .

(٦) شرح الرضي : ٩٤/١ ، همع الهوامع : ٦ : ٢٤ .

(٧) سورة الأنعام : ٤٣ .

(٨) سورة فصلت : ١٠ .

وهما لهجتان، وقد جمعنا في قوله تعالى: ﴿فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا﴾^(١) قال ابن منظور: «ولا يبعد أن يكون المعنى في التخفيف والتشديد واحد لأن العرب تقول: قدر عليه الموت، وقدر عليه الموت»^(٢).

ومن الثاني وهو ما أغنى فيه المضعف عن المجرد قولهم: «عَرَدَ في القتال: أي فر، وعيرَه بالشيء أي: أعابه»^(٣) ونحو أبْن تَأْبِينَا، وَأَنْب تَأْبِينًا^(٤) ونحو هَشَم تَهَشِيمًا بمعنى أكرم وعظم^(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾^(٦) أي ذبحتم ولربما أمكن أن يحمل عليه كَلَم وَسَوَى وَغَدَى وَعَشَى^(٧).

٩ - تأتي «فعل» مضادة لأفعل^(٨) قال سيبويه: «وتقول: أمرضته، أي جعلته مريضاً، ومرضته: أي قمت عليه ووكّيته، ومثله أقذيت عينه أي جعلتها قذية، وقذيتها: نظفتها»^(٩) ونحو: «أفرطت جزت المقدار، وفرطت: قصرت، وأعذرت في طلب الشيء بالغت، وعذرت: قصرت»^(١٠).

وإذا كان من إضافة بعد عرض هذا العدد الكبير من المعاني التركيبية لصيغة «فعل» فهو القول بأن الصيغة وحدها، لا معنى لها، وإنما يتم ذلك حين تصبح كساء للمعنى المعجمي «الجزر» إضافة إلى السياق الذي ترد فيه، كما أن هذا العرض كشف عن

(١) سورة الطارق : ١٧ .

(٢) اللسان ، مادة (قدر) .

(٣) همع الهوامع : ٢٤/١ .

(٤) الأفعال (السرقسطي) : ١٢٥/١ .

(٥) المصدر نفسه : ١٩١/١ .

(٦) سورة المائدة : ٣ .

(٧) أدب الكاتب : ٤٦١ .

(٨) المصدر نفسه : ٤٦١ .

(٩) الكتاب : ٦٢/١ .

(١٠) أدب الكاتب : ٤٦١ .

العلاقة بين معنى الصيغة والمعنى المعجمي، فإما أن يتواءما، فتصلح الصيغة للمعنى الوظيفي المتسق مع المعنى المعجمي. أو لا يتواءمان فيتتفي المعنى الوظيفي للصيغة ويخضع المراد منها للسياق على النحو الذي رأيناه في معنى التكثير، حين كان للجملته بتمامها إفادة التكثير لا الصيغة وحدها.

كما كشف العرض أيضا عن إمكان القول إن صيغة «فَعَلَّ» تأتي للتعدية مصاحبة لأحد المعاني الأخرى، بمعنى أن «مرض» فعل لازم، فإن جاء على «فَعَلَّ» نحو «مَرَّضْتَهُ» كان المعنى الإزالة، والتعدية معنى آخر، فتعدد المعنى وكلاهما مطلب سياقي.

معاني صيغة «فَاعَلَّ» :

لعل صيغة فاعل من أقل الصيغ الفعلية تعددا في معانيها الوظيفية، فهي تدل على معنى وظيفي عام هو المشاركة، وهو أكثر ماجاءت له، ^(١) يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت: فاعلته، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته، ومثل ذلك ضاربته، وفارقته، وكارمته، وعازنني، وعاززته، وخاصمني وخاصمته». ^(٢)

والفعل الذي يأتي على (فاعل) يكون مستعديا، والاشتراك أو المشاركة واقعة من الفاعل والمفعول، فكلاهما فاعل في المعنى ^(٣) ولا فاعل في الصناعة إلا لأحدهما، يقول ابن يعيش عن هذا المعنى: «إنه يكون من اثنين، وكل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر، إلا أنك ترفع أحدهما وتنصب الآخر، كأن الفعل للمسند إليه دون الآخر، نحو ضاربته، وشاتمته، وعازنني فعززته، ويكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا في المعنى، وكنت مخيرا: أيهما شئت رفعته، ونصبت الآخر» ^(٤) وعليه قوله

(١) أدب الكاتب : ٤٦٤ .

(٢) الكتاب : ٦٨/٤ .

(٣) فتح الأقفال : ١٣٧ .

(٤) شرح الملوكي : ٧٣ .

تعالى : ﴿ وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ ^(١) وقوله تعالى : ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا
بِيعْكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾ ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ^(٣)
وقوله تعالى : ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ^(٤) وتأتي «فاعل» بمعنى صيغ أخرى :

أ - فهي تأتي بمعنى «فَعَلَ» : أي بمعنى المجرد قال سيبويه : «وقد تجيء فاعلت
لاتريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت، وذلك قولهم :
ناولته، وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت، وظهرت عليه، وناعمته، بنوه على فاعلت
كما بنوه أفعلت» ^(٥) يريد أن فعل وفاعل بمعنى كما أن فعل وأفعل يأتي بمعنى واحد.

وما قيل في «فَعَلَ» حين تأتي بمعنى المجرد يقال في «فاعل» كذلك ، فيما أن
يكون المجرد مهجورا ، وإما أن يكون مستعملا ، فمن الأول قاسى وبارك، ^(٦)
قال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا ﴾ ^(٧) ومن الثاني قوله تعالى :
﴿ ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ ﴾ ^(٨) وقوله تعالى :
﴿ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ ^(٩) .

ب - وتأتي «فاعل» بمعنى «أفعل»، نحو : «شارفت بمعنى أشرفت، وباعدته بمعنى
أبعدته» ^(١٠) وقاسم بمعنى أقسم، قال تعالى : ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ ^(١١)

(١) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٢) سورة التوبة : ١١١ .

(٣) سورة النساء : ١٠٩ .

(٤) سورة النساء : ٧٥ .

(٥) الكتاب : ٦٨/٤ .

(٦) همع الهوامع : ٢٤/٦ .

(٧) سورة فصلت : ١٠ .

(٨) سورة الحج : ٦٠ .

(٩) سورة الأحزاب : ٤ .

(١٠) أدب الكاتب : ٤٦٤ ، وانظر : همع الهوامع : ٢٤/٦ .

قال أبوحيان: «والمقاسمة مفاعلة تقتضي المشاركة في الفعل، فتقسم لصاحبك ويقسم لك، تقول: قاسمت فلانا: حالفته وتقاسما: تحالفا، وأما هنا فمعنى (وقاسمهما) أقسم لهما لأن اليمين لم يشاركاه فيها وهو كقول الشاعر:

وقاسمهما بالله جهداً لأنتم ألدُّ من السلوى إذا ما نشورها

وفاعل قد يأتي بمعنى أفعال نحو باعدت الشيء وابعده» (١).

وعليه أيضاً قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (٢) بمعنى (أبعد)، وقيل بمعنى (بعّد)، وقرئ به، ورجحه ابن زنجلة (القرن الرابع) في احتجاجه للقراءتين (٣)

ج - وتأتي بمعنى: «فَعَلَّ»، نحو: ضاعفت وضعفت، ومثل: ناعمت ونعمت (٤) وعليه فسرت قراءة «باعد» بمعنى «بعّد» في الآية السابقة.

يبقى أن نشير أن الصيغة اسمية كانت أو فعلية أو وصفية تقوم بدور دلالي وظيفي نحوي ينبع من شكلها الصيغي حيث تقوم بدور قرينة لفظية تعمل في جانبيين أحدهما جانب انتماء الكلمة إلى قسم من أقسام الكلم (٥)، والآخر هي قيامها بوظيفة الباب النحوي من حيث انتمائها إلى قسم ما من أقسام الكلم ذوات الصيغ (الاسم/الفعل/الصفة) وعلى ذلك فلا يصلح أن يكون خبراً أو حالاً أو نعماً مفرداً إلا تلك الكلمات التي تكون من حيث التقسيم من قبيل الأوصاف، ومن حيث الصيغة إما اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة. وما يصدق على الخبر والحال والنعته يصدق على بقية الأبواب النحوية من حيث كون الصيغة «قرينة لفظية (عليها)، فنحن لانتوقع

(١١) سورة الأعراف : ٢١ .

(١) البحر المحيط : ٢٨٠ / ٤ .

(٢) سورة سبأ : ١٩ .

(٣) حجة القراءات : ٥٨٨ .

(٤) الكتاب : ٦٨ / ٤ ، وأدب الكاتب : ٤٦٥ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠ .

للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم، ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسماً محكياً»^(١).

ثانياً : الكلمة التركيبية التي لا صيغة لها :

هي تلك الكلمة التركيبية المتصلة أو المنفصلة، التي أشرنا إليها في النوعين الأولين من أنواع الكلمة التركيبية، وتشمل هذه الكلمات من أقسام الكلم : الأدوات (حروف المعاني)، والظروف (المبهمة)، والضمائر بأنواعها (المتصلة والمنفصلة، ضمائر الحضور بما فيها الإشارة، وضمائر الغياب بما فيها الاسم الموصول).

وقد يطلق عليها مصطلح (الأدوات) لتشمل الحروف وما شابهها من الأسماء والأفعال والظروف^(٢) ويميز هذا النوع من الكلمات (ما لا صيغة له) اتصافها بالافتقار، وكونها محفوظة الرتبة.

وقد كان النحاة القدماء يفسرون بناء الأدوات الأسمية (أسماء الاستفهام، والشرط، والظروف المبهمة، والضمائر...) حملاً على شبهها بالحرف (حرف المعنى) على اعتبار أن المبني من هذه إنما بني لشبهة بالحرف من أحد ثلاثة وجوه^(٣):

١ - الشبه الوصفي: كأن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد كالضمائر المفردة المتصلة.

٢ - الشبه المعنوي: في نحو (متى) التي تستعمل استفهاماً فاشبهت الهمزة، وتستعمل شرطاً فاشبهت (إن).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٠ .

(٢) مفتاح السعادة : ٤٧/٢ نقلاً عن مقدمة الجني الداني : ٣ .

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية : ٣٠ / ١ وما بعدها ، وتركنا هناك شبهاً آخر هو ما أسماه ابن مالك وابن عقيل « شبه النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل » ويقصد به أسماء الأفعال التي تنوب عن الفعل نحو « دراك زيداً » ابن عقيل : ٣٢ / ١ ، وهو قسم من الكلم قائم بنفسه ، فيما ارتضيناه من تقسيم تمام حسان هو « الخوالم » ، انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ص : ١١٣ وما بعدها .

٣ - الشبه الافتقاري: فالحرف مفتقر دائما؛ ولذلك ينطلق النحاة في تعريفه من حاجته إلى مدخوله فيقولون: «الحرف مادل على معنى في غيره»، وحملت عليه الأسماء الموصولة لكونها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة.

وبما أن حديثنا ليس في الإعراب والبناء نقول: إن كل ما لا صيغة له وضعا من الأدوات والحروف والضمائر والظروف.. مفتقرة دائما إلى ما يضافها، أو إلى مدخولها، ولكل فئة مما لا صيغة له سلوك تركيبى وظيفي في اللغة. فبينما تقع الضمائر وأسماء الاستفهام والشرط موقع الباب النحوي، لاتقع حروف المعاني في أي باب وحدها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فالافتقار المتأصل الذي تظهر عليه هذه الكلمات يحدد وظيفتها التركيبية ويشير من طرف آخر إلى أن هذا النوع من الكلمات لا معنى له (أي معنى) خارج السياق^(١)

قد يتعدد المعنى لأحدها بتعدد السياقات التي يرد فيها، لكنه لا يستدل على أي معنى لها وهي خارج السياق اللهم إلا ما كان من علاقة معجمية بين ضمير الغائب ومرجعه،^(٢) وبين ضمير الخطاب والتكلم (الحضور) وبين ما يشير إليه ويعبر عنه، وبذلك تكون عكس الكلمات المعجمية ذات المحتوى المفهومي الذي له علاقة بالخارج، فتتسم بإشارية واضحة برغم عدم مباشرة العلاقة بينهما على النحو الذي تبيناه سابقا.^(٣)

كما أن هذا الافتقار ذاته أدى إلى كون رتبة هذا النوع من الكلمات محفوظة فهي إن كانت ذات معنى لا يظهر إلا في غيرها فهي في حاجة إلى ذلك (الغير) في موضعه حتى تتضح وظيفتها التركيبية، فالحروف كلها لها التقدم على مدخولها، فالجار يسبق المجرور، والجازم يسبق المجزوم..، وأدوات وأسماء الاستفهام والنهي والتوكيد والنفي

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢، ١٢٧.

(٢) المصدر نفسه: ١١٣.

(٣) انظر ما سبق: ٢٣٩.

والتمني من الدواخل على الجمل لها الصدارة^(١) والضمير (الغائب خاصة) يتراتب ومرجعه المتقدم عليه، والظروف المفتقرة إلى الإضافة إلى المفرد أو الجملة تلزم موضعها لحاجتها دلاليا إلى مابعدها. إلخ، ثم إن هذا النوع من الكلمات يتصف بالتضام مع المفتقر إليه إجمالا، وبعض هذه (الأدوات المختصة) لاتضام إلا قسما من أقسام الكلم، فهناك أدوات مختصة بالأسماء (إن وأخواتها، حروف الجر، كان وأخواتها، وكاد وأخواتها...) وأدوات مختصة بالأفعال (الجوازم والنواصب وأدوات الشرط وأسمائه، لواحق التوكيد الفعلية...).

وربما كانت الإشارة إلى الاختصاص بشكل يتكيء على فكرة الحقول الدلالية التي تصنف الكلمات المعجمية في شكل مجموعات حقلية يفيد في تصنيف ما لا صيغة له بما أصطلح عليه «بالحقل النحوي» الذي أعني به أن بعض الأدوات وفق اختصاصها تنمي إلى حقل يتكيء على الأثر النحوي لهذا الاختصاص فحروف الجر مثلا تنتمي إلى حقل الحروف الجارة، والجوازم إلى حقل الحروف الجازمة... وهكذا، ونخرج من هذا أن بعض الكلمات التركيبية يعمل في أكثر من حقل نحوي فـ«لا» مثلا تستعمل في حقل النفي والنهي، وهي في الحقل الأول غير مختصة وفي الثاني مختصة بالفعل، لكن (لا) مالم تضام الفعل المضارع المجزوم بها المفيد نهيًا بتمام بناءه معها لاتعد ناهية، وكذلك (ل) المكسورة فهي مرة مختصة جازمه (لام الأمر) وأخرى غير مختصة (لام التعليل) وكذلك «الواو المتحركة» فهي تنتمي إلى أكثر من حقل نحوي، فهي «للعطف»، وللاستئناف، وللقسم، وللحال، وهي بين أحد هذه المعاني والآخر عاملة ومهملة كما يقول النحاة.

وربما كانت العلاقة التركيبية المتمثلة في الوظيفة التي تقوم بها هذه الكلمات يجعلها أكثر التصاقا بالتركيب وأكثر حاجة للسياق لتعمل، فضلا أن يستدل به على معناها أو وظيفتها وسنضرب مثالين للكلمة التي لا صيغة لها أحدها من حروف الجر،

(١) انظر ما سيأتي : ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

والآخر ينتمي وظيفيا إلى أكثر من حقل وظيفي نحوي :

معاني (من) : الجارة :

يمكن النظر إلى الوظيفية التركيبية لهذا الحرف من جهتين :

الأولى : إنتماؤه إلى حقل وظيفي نحوي هو حروف الجر على اعتبار الأثر الإعرابي الذي يلزم مدخوله، وهو «الجر» ظاهرا أو مقدرا، وهو غير متعدد.

الثانية : إنتماؤه إلى حقل وظيفي دلالي، فهذا الحرف يؤدي جملة من المعاني العامة لا يتحقق في السياق إلا أحدها، ومن هذه المعاني (*) :

- ١ - ابتداء الغاية في المكان اتفاقا ^(٢) : وهو الغالب عليها ^(٣) نحو قوله تعالى :
﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ ^(٤) وما نُزِّلَ مِنْهُ مِنَ الْمَكَانِ نحو قوله تعالى :
﴿إِنَّهُ مِنْ سَلِيمَانَ﴾ ^(٥) وفي ابتداء الغاية الزمانية على مذهب الكوفيين، كقوله تعالى :
﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ^(٦) .

- ٢ - التبويض : نحو قوله تعالى : ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ ^(٧) ونحو قوله تعالى :
﴿حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ ^(٨) .

(*) انظر معاني (من) في مغني اللبيب : ٤٧١ ، والجني الداني : ٣٠٨ ، ووصف المباني في حروف المعاني : ٣٨٨ ، والأزهية : ٢٨٢ ، والبرهان في علوم القرآن : ٣٥٥/٤ ، وشرح الكوكب المنير في أصول الفقه : ٢٤١/١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، والصاحبي : ٢٧٣ .

(٢) الجني الداني في حروف المعاني : ٣٠٨ .

(٣) مغني اللبيب : ٤١٩ .

(٤) سورة الإسراء : ١ .

(٥) سورة النمل : ٣٠ .

(٦) سورة التوبة : ١٠٨ .

(٧) سورة البقرة : ٢٥٣ .

(٨) سورة آل عمران : ٩٢ .

- ٣ - بيان الجنس : نحو قوله : «التمس ولو خاتما من حديد»^(١) وقوله تعالى :
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٢)
- ٤ - التعليل : في نحو قوله تعالى : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾^(٣) وقوله تعالى :
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾^(٤) .
- ٥ - البدل : نحو قوله تعالى : ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(٥) ، وقوله
تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلَفُونَ﴾^(٦) قال ابن هشام : «لأن الملائكة
لا تكون من الإنس»^(٧) .
- ٦ - المجاوزة : أي بمعنى «عن» في نحو قوله تعالى : ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِّنْ
ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(٨) وقوله تعالى : ﴿يَا وَيَلَنَا قَد كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾^(٩) .
- ٧ - أن تكون بمعنى الباء : نحو قوله تعالى : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(١٠) .
- ٨ - أن تكون بمعنى «في» : نحو قوله تعالى : ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١١) .
- ٩ - أن تكون بمعنى الفصل ، وهي الداخلة بين متضادين نحو قوله تعالى :

(١) الحديث في صحيح مسلم : ٢١٢/١٠ ، كتاب النكاح ، باب أقل الصداق .

(٢) سورة الحج : ٣٠ .

(٣) سورة نوح : ٢٥ .

(٤) سورة البقرة : ١٩ .

(٥) سورة التوبة : ٣٨ .

(٦) سورة الزخرف : ٦٠ .

(٧) مغني اللبيب : ٤٢٢ .

(٨) سورة الزمر : ٢٢ .

(٩) سورة الأنبياء : ٩٧ .

(١٠) سورة الشورى : ٤٥ .

(١١) سورة فاطر : ٤٠ .

﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾^(٢). قال ابن هشام: «وفيه نظر؛ لأن الفصل مستفاد من العامل، فإن مازوميز بمعنى فصل، والعلم صفة توجب التمييز، والظاهر أن (من) في الآيتين للابتداء أو بمعنى عن»^(٣)

١٠ - أن تكون للاستعلاء (أي بمعنى على): نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا﴾^(٤) أي عليهم، وقيل على التضمين، أي منعناه منهم بالنصر. وهذه الإفادة من السياق السابق على (من) وهو العامل (الفاعل)، تقتضي أن يكون معنى (من) محكوماً بالسياق الذي ترد فيه، فحين لا يصلح أن تكون لابتداء الغاية، وهو المعنى الأغلب الذي يرى النحاة أن المعاني الأخرى يمكن أن ترد إليه تؤولت بالتضمين، قال المرادي: «ولم يثبت أكثر النحويين لـ«من» جميع هذه المعاني، وتأولوا كثيرا على التضمين، أو غيره، وقد ذهب المبرد، وابن السراج، والأخفش، وطائفة من الخذاق، والسهيلي إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألا ترى أن التبويض من أشهر معانيها وهو راجع إلى ابتداء الغاية، فإنك إذا قلت: أكلت من الرغيف، إنما أوقعت الأكل على أول أجزائه، فانفصل، فمآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية...»^(٥) وإذا صح بشيء من التأويل المتعسف أن ترد إلى معنى ابتداء الغاية كأن يقال في ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾^(٦)، إن

(١) سورة البقرة : ٢٢٠ .

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩ .

(٣) مغني اللبيب : ٤٢٥ .

(٤) سورة الأنبياء : ٧٧ .

(٥) الجني الداني في حروف المعاني : ٣١٥ ، ٣١٦ .

(٦) سورة نوح : ٢٥ .

السبب على الإغراق هو الخطيئة والسبب يسبق الأثر المترتب عليه فيكون ابتداءً، أقول إذا صح ذلك في بعض من المعاني، فإنه لا يصح في معان أخرى، كالبدل والبعض والجنس، ثم إن (من) تأتي في مواضع زائدة، لأنها لا يمكن تأويلها بمعنى من المعاني النحوية التي تجيء لها، فلم يبق إلا أن يقال إنها توكيد^(١) أو صلة^(٢) وهذا دليل على أن السياق يفرض بما يشتمل عليه من عناصر أخرى قيوداً على فهم معنى الحرف أو الأداة، وقد يلغونها كما إذا جاءت في سياق النفي أو الاستفهام وبعدها نكرة حكم بزيادتها على ما يذهب إليه البصريون^(٣) في نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ ﴾^(٥) وأطلق الكوفيون^(٦) القول بزيادتها بلا شرط واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ ﴾^(٨) وقوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾^(٩) وأياً ما كان الخلاف بين البصريين والكوفيين فإن القول بزيادتها حكمته الصناعة النحوية التي ترى فيما بعدها لفظاً صالحاً أن يقع موقع باب نحوي مطلوب للموقع (المبتدأ) أو مطلوب لعامل سابق كالفاعل والمفعول، وإلا فإن معناها في سياق النكرة المنفية هو استغراق نفي الجنس الداخلة عليها (من).

(١) مغني اللبيب : ٤٢٥ .

(٢) الصاحبي في فقه اللغة : ٢٧٣ .

(٣) الجنبي الداني : ٣١٧ .

(٤) سورة الأنعام : ٥٩ .

(٥) سورة الملك : ٣ .

(٦) الجنبي الداني : ٣١٨ ، وانظر : الخلاف في البرهان في علوم القرآن : ٣٦١ / ٤ وما بعدها .

(٧) سورة الكهف : ٣١ .

(٨) سورة الأنعام : ٣٤ .

(٩) سورة نوح : ٤ .

معاني «كم» :

كم تصلح أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية ويشتركان في خمسة أمور هي^(١) : (الاسمية)^(*) والإبهام، والافتقار إلى التمييز، ولزوم التصدير. وتفترقان في أمور^(٢) :

١ - أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب، بخلافه مع الاستفهامية، وهذا يعني أن الاستفهامية بخاصة من الأدوات الداخلة على الجمل، والتي تدل على معنى عام في الجملة هو السؤال عن العدد.

٢ - أن المتكلم بالخبرية، لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه مخبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

٣ - أن تمييز الخبرية مفرد أو مجموع، ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفرداً.

٤ - أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتميز الاستفهامية منصوب، ولا يجر إلا إذا جرت «كم» الاستفهامية بحرف جر.

هذه الفوارق بين استعمال «كم» هي عناصر سياق النص الفاصل في كونها استفهامية أو خبرية، إضافة إلى أن مقام كل مختلف ابتداء، قال الزركشي: «لم تستعمل الخبرية إلا في مقام الافتخار، والمباهاة، لأن معناها التكثير، ولهذا ميزت بما

(١) مغني اللبيب : ٢٤٣ .

(*) الاسمية هنا نحوية لا تصريفية بمعنى أن (كم) أداة ، ولكنها تقوم من الناحية النحوية بوظيفة الباب النحوي في نظر النحاة العرب القدماء الذين يذهبون إلى أن أسماء الاستفهام والشرط ونحوها في محل إعراب بحسب ما بعدها ، فإما أن تكون خبراً مقدماً إن كان ما بعدها اسماً ، وإما أن تكون مفعولاً به إن كان ما بعدها فعلاً لم يأخذ مفعوله .

(٢) مغني اللبيب : ٢٤٤ .

يُميز به العدد الكثير، وهو مائة وألف»^(١) وأولى من هذا أن يقال إن مقامها هو مالا يمكن عدّه إما لكثرتّه، وإما لعدم إمكان عدّه. هذا من حيث سياقها الخارجي والاستفهامية عكس ذلك.

أما سياقهما اللغوي، فهو واضح في افتقار الخبرية إلى مضاف إليه مجرور. وحاجة الاستفهامية إلى تمييز منصوب.

إضافة إلى التنغيم الذي يطبع جملة كل واحد منهما بما يتواءم ومدلولها خبراً أو إنشأ، وربما كان عليه قول الفرزدق^(٢):

كَمَ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشَارِي

فكم في البيت خبرية، وفي تمييزها روايتان أحدهما الجر، وحيث يدل على خبريتها، والثاني النصب، فإن لم يدخلها التنغيم في هذه الحال ما أمتاز الخبر من الاستفهام^(٣). وفي لفظ (عمّة) يجوز ثلاثة أوجه من الإعراب، إما الرفع وحيث نتردد بين الخبر والاستفهام والفيصل التنغيم، وإما النصب (هي استفهامية) وهي بهذه الصفة تقع في سياق تهكم فيصحبها من التنغيم ما يدل عليه، وإما الجر على كونها خبرية فقط.

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢٨٢/٤ .

(٢) مغني اللبيب : ٢٤٥ .

(٣) انظر : التنغيم في إطار النظام النحوي : ٣٠٤ . وانظر المغني : ٢٤٥ .

المبحث الثاني علاقات التوافق السياقي

الكلمات السابقة بشتى أنواعها ، وهي تقوم بوظائفها المعجمية والتركيبية في الجملة ، تنتظم في ترتيب وتركيب معينين ؛ ذلك أن تلك الكلمات ذوات الصيغ (المعجمية) ، وبعضها مما لا صيغة له (الضمائر) تحتل الأبواب النحوية ، على حين تقوم الكلمات التركيبية الأخرى بتلخيص العلاقة بين هذه الأبواب ، أو الدلالة عليها ، فتشد الكلمات أسر بعضها البعض ، حتى تصلح وهي متراسة أفقيا لأداء المعنى الدلالي المراد أو المفهوم ، وتراص الكلمات في الجملة يظهر بشكل واضح أن بين كل كلمتين تطلب إحداهما الأخرى نحويا شكلا من أشكال التوافق (Concord) ، أو كل أشكال التوافق أحيانا ، ويتحقق هذا التوافق في الجملة بواسطة ما يسمى بالمطابقة النحوية ، وهي موافقة الكلمة المعجمية أو التركيبية التي تقع موقع الباب (الضمائر) ، للكلمة الأخرى لا معجميا وإنما في جهات توافق وظيفي يتحقق عبر ما يسمى عناصر المطابقة ، والتي يعبر عنها بجملة من الفصائل النحوية ، وهي التعبير التركيبي عن العدد والنوع والحضور والتعيين ^(١) في السياق .

وعناصر المطابقة وتسمى جهات المطابقة ^(٢) أو مجالاتها ^(٣) أو أركانها ^(٤) هي :

١ - الإعراب : (الرفع والنصب والجر ، والجزم).

(١) انظر تفصيل هذه الفصائل في مناهج البحث في اللغة : ٢٤٩ وما بعدها ، واللغة العربية معناها

ومبناها : ٢١٢ ، ودلالة السياق : ١٥٥ وما بعدها .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٤٩ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٢

(٤) الربط في سياق النص العربي : ١٠٤ .

٢ - الشخص : أو الحضور^(١) : (التكلم والخطاب والغيبة).

٣ - العدد : (الإفراد والتثنية والجمع).

٤ - النوع : (التذكير والتأنيث).

٥ - التعيين : (التعريف والتنكير).

وكان تمام حسان قد تناول المطابقة ، في مناهج البحث في اللغة^(٢) وجعل جهاتها ثلاثا هي : النوع والعدد والشخص ،^(٣) ولم يلتفت إلى الإعراب ، وأدمج التعيين باعتباره يخص الاسم الظاهر الذي يعامل معاملة الغائب في حديثه عن الشخص^(٤) ، لكنه عاد في اللغة العربية معناها ومبناها ،^(٥) متبنيا الإعراب ركنا من أركان المطابقة ، وجاعلا التعيين ركنا خامسا .

وعندي أنه لو أبقى الحال على ما كان عليه في مناهج البحث من حيث ترك الإعراب كعنصر من عناصر المطابقة لكان أدق ؛ ذلك أن الإعراب ليس شرطا من شروط المطابقة بين المتطالبين نحويا دائما ، صحيح أنه في باب التوابع يعتبر تاج الإيتباع ، لكنه لا يتحقق إلا بعد تحقق الأركان الأخرى . والذي يدعوني للقول بأن الإعراب ليس عنصرا من عناصر المطابقة ، أن علامة الإعراب قرينة موقع أو باب على ما يسميه تمام حسان ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن العلامة الإعرابية لا تظهر دائما في أحد المتوافقين أو كليهما من نحو : «هذه البنت الصغرى» فبرغم أن الصغرى نعت مطابق تمام المطابقة في النوع والعدد والتعيين لمنعوتها إلا أننا نقدر الإعراب مطابقا ، وقد كان محمد

(١) دلالة السياق : ١٦٠ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٥ .

(٥) ص : ٢١٢ .

القرشي^(١) يعد ماهو من هذا القبيل ترخصا في المطابقة، في الأبواب التي ذهب إلى أن بينها تطابقا في الإعراب، كالمبتدأ والخبر والنعته ومنعوته، ولست أدري كيف يترخص فيما لا تظهر حركته ابتداء إما تعذرا أو تعثرا، وإما لكون أحدهما أو كليهما ملازما حركة واحدة بناء، أو لأنه من قبيل ما يقع موقع المفرد من الجمل المعربة وأشباه الجمل. إن الكلام عن التطابق في الإعراب يقتضي القول بإمكانية التطابق في المحل، وهو ما لم يقل به أحد، برغم صحته في باب النعت والبدل المطابق، إذ يصح أن يحذف الأول (المنعوت أو المبدل منه) ويبقى النعت، فتقول مثلا: «هذه الصغرى» بدلا من هذه البنت الصغرى».

ولأجل هذه الصحة في الحلول التزم كل من المتتابعين في باب التوابع رتبته بأن كانت محفوظة، فلا يتقدم النعت على المنعوت، ولا التوكيد على المؤكد، ولا البدل على المبدل منه، ولا المتعاطفان آخرهما على أولهما، ثم إن صاحب الحال كما سيأتي يعتوره علامات مختلفة بحسب الموقع الذي يشغله، وهو ما يعني أن جهة التطابق في الإعراب إن سلمنا بها في باب التوابع فلا نسلم بها في باب المبتدأ والخبر فهما مرفوعان لاختلافهما موقعا من حيث إن كل واحد منهما يشغل بابا نحويا ولا يمكن لأحدهما أن يحل محل الآخر، وستتناول فيما يلي جهات التوافق أو التطابق بين كل متطالين نحويين، لنكشف عن مدى التوافق الكلي أو الجزئي بينهما متخذين لذلك أربعة من (الأبواب) النحوية التي تتدخل المطابقة فيها في ترشيح كلمة ما لتحتل ذلك الموقع أو الباب.

١ - الفعل والفاعل :

لا يشترط فيهما التوافق الإعرابي، بل إن الفعل في أكثر حالاته يكون مبنيا كما هو حاله إذا كان ماضيا، أو أمرا، أو متصلا بنون التوكيد.. الخ، ولا يعرب من الأفعال

(١) الربط في سياق النص العربي : ١٤٥/١١٣ .

إلا المضارع لمضارعه الاسم^(١) وهو خاضع في إعرابه إما لتجرده من عوامل النصب والجزم أو سبقها عليه .

فأما الفاعل فإنه مرفوع دائماً، وبينه وبين فعله لا يتحقق التوافق إلا في عنصر واحد هو النوع، فإذا كان الفاعل مذكراً، ذكر الفعل، وإن كان الفاعل مؤنثاً أنث الفعل، ولا يتحقق هذا التطابق إلا إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً بالفعل^(٢)، أو ضميراً متصلاً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي^(٣).

وبرغم ذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب^(٤) عدم المطابقة بين الفعل والاسم الظاهر في نحو «قال فلانة» قال سيبويه: «وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجميع والاثنتان حين أظهرتهم عن الواو والألف»^(٥).

ويطرح هنا سؤال حول تأنيث الفعل مادام الفاعل مؤنثاً؛ ذلك أن الفعل لا علاقة له بالنوع، فالضرب والأكل والشرب مثلاً أفعال (أحداث) لا تنتمي إلى نوع، وإنما تقع من النوعين بكيفية واحدة، وعلى ذلك كان إظهار المؤنث كافياً عن ذكر التاء كما قال سيبويه، إذ التاء علامة تأنيث معناها للفاعل لا للفعل^(٦).

يجيب عن هذا التساؤل ابن مالك الذي يرى أن الحاجة لتأنيث الفعل إنما كانت: «لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث في لفظ واحد، كجَنب، وربَّعة، وهُمزة، وضُحكة... وراوية، وصَبور، ومِذكار، وقتيل، ولأن المذكر

(١) اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠ / ٢ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٣٤٠ / ٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٤٢ / ٣ .

(٤) الكتاب : ٣٨ / ٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٨ / ٢ ، وانظر : شرح الرضي على الكافية : ٣٤١ / ٣ .

(٦) شرح التسهيل (ابن مالك) : ١١٠ / ٢ .

قد يسمى بمؤنث وبالعكس، فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة ليعلم من أول وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث كقولك: طَهَّرْتُ الْجُنُبَ، وكانت الرَّبَّعة حائضاً، وَشَنَّتْ الهُمزة^(١) وفيما يرى ابن مالك أن الاحتياط الدلالي هو علة تأنيث الفعل كما مر، يرى ابن جني أنه «إنما احتيج إلى تأنيث الفعل عند تأنيث فاعله لأن الفعل انطبع بالفاعل حتى اكتسى لفظه من تأنيثه، فقيل: قامت هند، وانطلقت جمل، من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد؛ وإنما كان ذلك كذلك لأن كل واحد منهما لا يستغنى عن صاحبه، فأنت الفعل إيذاناً بأن الفاعل الموقع بعده مؤنث»^(٢).

وبرغم وجهة هذا التفسير إلا أنه ينتقض بجواز التأنيث في الحالات الأخرى كأن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً، أو جمعاً مؤنثاً، أو جمع تكسير، أو يكون حقيقياً غير متصل بفعله^(٣)، وحيث تكون الحاجة إلى التأنيث أشد، والإتيان بها أسد، ولكن ذلك لم يلتزم. قال سيبويه: «وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل»^(٤).

وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾^(٥) بالياء^(٦) ويبرر ابن جني عدم المطابقة بين كان واسمها في هذه القراءة بالفصل بين الفاعل والفعل^(٧) بالظرف الذي هو الخبر^(٨). وقد ورد ترك التأنيث مع كون الفاعل حقيقياً وغير مفصول في

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ١١٠/٢ .

(٢) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ٢٥٥/١ .

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤١/٣، ٣٤٢ .

(٤) الكتاب: ٣٨/٢ .

(٥) سورة الأنعام: ١٠١ .

(٦) المحتسب: ٢٢٤/١ .

(٧) هكذا، ومراده كان واسمها .

(٨) المحتسب: ٢٢٥/١، انظر في ص ٢٢٤ توجيهات أخرى لا تهمنا في هذا المقام .

قول لبید بن ربیعة ^(١):

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ

وقول عبدة بن الطيب ^(٢):

فَبَكَى بَنَاتِي شَجُوهْنَ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

ويظهر لي أن شدة التطلب بين الفعل والفاعل التي عبر عنها ابن جني بقوله: «من حيث كان الفعل والفاعل يجريان مجرى الجزء الواحد... لأن كل واحد منهما لا يستغنى عنه صاحبه»، إضافة إلى الاحتياط الدلالي الذي عبر عنه ابن مالك، وقبل ذلك إشارة سيويه إلى أن ترك علامة التأنيث إنما يكون اكتفاء بتأنيث الفاعل كل هذه العوامل وراء عدم الاتساق أو الإطراد في استعمال عنصر المطابقة في النوع بين الفعل والفاعل؛ ولذلك نجد أن المطابقة غير مطلوبة بالتزام فيما إذا كان الفاعل جمع تكسير، حتى لو كان جمعاً لمؤنث حقيقي، قال تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ ^(٣) أو كان مؤنثاً مجازياً، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ سَأَلْتَهُ بِحُلْمٍ عَلَيْهِ إِذَا يَمْشِي ﴾ ^(٤) وقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ ^(٥) وقوله تعالى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ ^(٦) وحول الآية الأخيرة يقول العكبري (٦١٦): «في حذف التاء ثلاثة أوجه، أحدها: أنه فصل بين الفعل والفاعل، والثاني: أن التأنيث غير حقيقي، والثالث: أن الصيحة بمعنى الصياح، فحمل على المعنى» ^(٧)

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ١١٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه: ١١١/٢ ، والبيت في الفضليات: ١٤٨ .

(٣) سورة يوسف: ٣٠ ، وانظر: البحر المحيط: ٢٩٩/٥ .

(٤) سورة البقرة: ١٥٠ .

(٥) سورة البقرة: ٢٧٥ .

(٦) سورة هود: ٦٧ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن: ٧٠٥/٢ .

كما يذكر الفعل ويؤنث مع الفاعل إذا كان جمع مؤنث سالما سواء أكان حقيقيا أو مجازيا، فمن الأول قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾^(٣)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾^(٥).

وإذا كان من تعليق بعد هذا التطواف في المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل، فهو الاهتمام بإشارة العكبري إلى «الحمل على المعنى»، ذلك أن فيها التفاتا إلى القيمة المعجمية للفظ، وإهداراً للقيمة التركيبية للتأنيث بناء على ذلك، وهو باب كبير من أبواب النحو العربي علل به كثير من الخروج عن حالات المطابقة في هذا الباب وغيره، وهو ضرب من الاهتمام بالقيمة المعجمية للألفاظ، والإتكاء عليها في بناء الجملة.

وعلى حين تكون المطابقة في النوع مطلوبة بين الفعل والفاعل (أحيانا) فإن التطابق في العدد بينهما غير مطلوب، يقول سيبويه: «كفاهم الجميع والاثنان حين أظهر وهم عن الواو والألف»^(٦)، يعني أنه إذا كان الفاعل ظاهرا مثنى أو مجموعا، فلا تلحق الواو والألف الفعل اكتفاء، لكن سيبويه يروي لغة قليلة^(٧) على حد وصفه، تطابق بين الفعل والفاعل في العدد؛ قال: «وأعلم أن من العرب من يقول: «ضربوني قومك، وضرباني أخواك»، فشبها هذا بالثناء التي يظفرونها في «قالت فلانة» وكأنهم

(١) سورة النساء : ٢٣ .

(٢) سورة الممتحنة : ١٠ .

(٣) سورة الممتحنة : ١٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢٠٩ .

(٥) سورة آل عمران : ٨٦ .

(٦) الكتاب : ٣٨/٢ .

(٧) المصدر نفسه : ٤٠/٢ .

أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث»^(١).

وهذا الأسلوب في المطابقة العددية بين الفعل والفاعل أشتهر بلغة «أكلوني البراغيث»، وهي لهجة طيء أو بلحارث بن كعب أو أزدشنوءة،^(٢) وعليها ورد قول عبدالله بن قيس الرقيات^(٣):

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ

وقول أبي عبدالرحمن العتبي^(٤):

رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِمَفْرَقِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وأشهر ماخرجت عليه هذه اللهجة لتستقيم مع ماأطرد من عدم المطابقة العددية بين الفعل والفاعل، ماذهب إليه يونس البصري^(٥) (١٨٢) من أن الاسم الظاهر بدل من الضمير المتصل بالفعل،^(٦) وهو الأرجح عند أبي حيان^(٧) وأختار الزجاج (٣١١) تخريجا آخر حين عرض لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرًا مِنْهُمْ﴾^(٨)، فقال: «كثير منهم»، يرتفع من ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون بدلا من الواو، كأنه لما قال: «عموا وصموا» أبدل الكثير منهم، أي عمي وصم كثير منهم، كما تقول: جاءني قومك أكثرهم، وجائز أن يكون جمع الفعل مقدما كما حكى أهل اللغة: «أكلوني البراغيث»، والوجه أن يكون كثير منهم خبر ابتداء محذوف، المعنى ذوو العمى

(١) الكتاب : ٤٠/٢ .

(٢) مغني اللبيب : ٤٧٨ .

(٣) شرح التسهيل (ابن مالك) : ١١٦/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٦/٢ .

(٥) الكتاب : ٤١/٢ .

(٦) شرح التسهيل (ابن مالك) : ١١٦/٢ .

(٧) البحر المحيط : ٥٤٣/٣ .

(٨) سورة المائدة : ٧١ .

والصمم كثير منهم»^(١) فهو يرى أن الأوجه أن يكون الاسم الظاهر خبرا لمبتدأ محذوف، لكنه في آية مشابهة يعود ليرجح رأي يونس السابق، بأن يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير في قوله تعالى: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٢) قال: «في أسروا النجوى قولان أجودهما أن يكون «الذين ظلموا» في موضع رفع بدلا من الواو من أسروا ومبينا عن معنى الواو، والمعنى إلا استمعوه وهم يلعبون وأسروا النجوى، ثم بين من هم هؤلاء فكان بدلا من الواو، ويجوز رفعاً على الذم على معنى هم الذين ظلموا ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى أعني الذين ظلموا»^(٣) ويذهب بعض النحاة في تخريج الآيتين على غير البدل، إما على أن الاسم الظاهر في كل منهما مبتدأ خبره ماقبله، أو هي خبر مبتدأ محذوف، أو منصوبة على الذم.^(٤) وما يقتضيه سياق الأولى «ثم عموا وصموا كثير منهم» هو أن تكون «كثير» بدلا من الواو، على أنه بدل بعض من كل،^(٥) قال تعالى: ﴿ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ * وَحَسَبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾^(٦) فالعمى والصمم الأول استغرقهم جميعا في حين أن العمى والصمم الثاني كان حاصلًا بعد التوبة وشمل كثيرا منهم لا كلهم، يقول ابن الشجري (٥٤٢): «وإنما اخترت هذا (يشير إلى توجيه البدل) ليتناول العمى والصمم الكثير منهم

(١) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ١٩٥/٢، ١٩٦، وانظر: معاني القرآن (الفراء): ٣١٥/١، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ٣٠١/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج): ٣٨٣/٣، ٣٨٤، وانظر: معاني القرآن (الفراء): ١٩٨/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري): ١٥٨/٢.

(٤) انظر: التوجيه الإعرابي لهاتين الآيتين في: شرح الرضي على الكافية: ٢٥٨/١، وشرح التسهيل (ابن مالك): ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٤٧٩، والتبصرة والتذكرة (الصميري): ١٠٧/١، ١٠٨، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١، شرح قواعد الإعراب (الكافيجي): ١٧٤، ١٧٥.

(٥) مغني اللبيب: ٦٥٧.

لفظاً ومعنى»،^(١) أما الآية الأخرى فسياقها قوله تعالى: ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ﴾ * مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلَكُمُ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ تَبْصُرُونَ ﴾^(٢) و«الذين ظلموا» في الآية يحتمل أن يكون بدلا من:^(٣)

١ - الضمير في: «أسروا» ، وهو الوجه الذي خرجت عليه شواهد ونماذج لغة «أكلوني البراغيث» .

٢ - الضمير في: «قلوبهم»، والتقدير لاهية قلوب الذين ظلموا.

٣ - الضمير في: «استمعوه»، والتقدير: استمعه الذين ظلموا وهم يلعبون.

٤ - الضمير في: «يأتيهم»، والتقدير: ما يأتي الذين ظلموا من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون.

٥ - من الناس في: «اقترب للناس».^(٤)

وكل هذه الأوجه من البديل على أنه بدل مطابق (كل من كل) مما أبدلت منه، فيما يذهب الشنقيطي إلى أنه بدل بعض من كل.^(٥)

وربما يمكن القول إن كثرة الاختلاف في البديل منه مردها إلى كون (الذين) لا تظهر عليه علامة إعرابية لبنائه، بعكس لفظ (كثير) في آية المائدة، وهذا أتاح مجالا للبحث عن مرجع بدلي مطابق للاسم الموصول، كما يمكن القول إن عدم تحديد دلالة الواو في مطلع جملة (وأسروا) تسمح بتعدد البديل منه، ذلك أن كون (الواو) استئنافية يقضي بكونها بدلا من الواو على أنه بعض من كل ؛ لكون مرجع (الواو) في أسروا هو

(٦) سورة المائدة : ٧٠ - ٧١ .

(١) أمالي ابن الشجري : ٢٠٢/١ ، والفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين : ٥١٣/١ .

(٢) سورة الأنبياء : ١ - ٣ .

(٣) انظر : الأوجه الأربعة الأولى في أمالي بن الشجري : ٢٠٢/١ ، وانظر توجيهات أخرى في الجامع لأحكام القرآن : ٢٨٧/١١ .

(٤) انظر : معاني القرآن (للفراء) : ١٩٨/٢ ، والبحر المحيط : ٢٧٦/٦ .

الناس، خروجاً من عموم دلالة (أسروا)، وإن كانت الواو غير استثنائية فالذين بدل كل من كل من الواو لاستغراق عموم (الناس) الذين هم مرجع كافة ضمائر (الجمع) بعدها والله أعلم .

٢ - المبتدأ والخبر :

التطابق بينهما غير مطلوب إلا في العدد والنوع، فأما التعيين فلا تطابق بينهما، بل إن الأصل في الكلام أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، قال سيبويه: «لأن الابتداء إنما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يتدئ بالأعراف، وهو أصل الكلام»^(١).

ومع كون الأصل كذلك فإن المبتدأ أو الخبر يأتيان معرفتين ونكرتين، كما يأتي الأولى نكرة بشرط الإفادة، والثاني معرفة، يقول ابن السراج (٣١٦): «وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيها، ومالا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً»^(٢) وهذه الفائدة المشروطة في الابتداء بالنكرة تتوقف على قرينة لفظية أو معنوية، هذه القرينة سياقية في مجملها، وتتفرع إلى قرائن هي التي أسماها النحاة «مسوغات الابتداء بالنكرة»^(٣) من كون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾^(٤)، أو كون المبتدأ عاملاً

(٥) أضواء البيان : ٥٥٥/١٠ .

(١) الكتاب : ٣٢٨/١ ، وانظر : الأصول في النحو (ابن السراج) : ٦٥/١ ، وشرح التسهيل (ابن مالك) : ٢٨٩/١ .

(٢) الأصول في النحو (ابن السراج) : ٥٩/١ .

(٣) وشرح التسهيل (ابن مالك) : ٢٨٩/١ وما بعدها ، وانظر : شرح ابن عقيل : ٢١٥/١ .

(٤) سورة البقرة : ٢٢١ .

كالحديث: «أمرٌ بمعروفٍ صدقة، ونهي عن منكر صدقه»،^(١) وكون النكرة المبدوء بها لأجل إفادة العموم نحو قول ابن عباس رضي الله عنهما: «تمرّةٌ خيرٌ من جرّادة»،^(٢) أو تكون النكرة المبتدأ بها واقعة بعد الاستفهام،^(٣) نحو: أرجل في الدار؟ ، أو بعد النفي^(٤) نحو: مارجل في الدار، أو تاليه (لولا)^(٥) : نحو قول الشاعر^(٦):

لولا اصْطَبَارٌ لأودى كُلُّ ذِي مَقَّةٍ حين استَقَلَّتْ مطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

فأما المطابقة في النوع والعدد فمطلب لا بد من تحققه بين كل من المبتدأ والخبر، ولا يعدل عنهما إلا في الظاهر حين تكون الدلالة الوظيفية للخبر تصدق على المثني والجمع، أو بعبارة أخرى يكون اللفظ الواقع خبرا يطلق ويراد به المفرد أو المثني أو الجمع، نحو قوله تعالى: «... وَإِنَّ تَظَاهِرًا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيْلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ»،^(٧) قال ابن الشجري: «وفعل كثيرًا ماتستعمله العرب في معنى الجماعة».^(٨)

و«ظهير» إما أن يكون خبرا للمبتدأ (جبريل) ومابعده مما عطف عليه، فأما إن عطف (جبريل وصالح المؤمنين) على (مولاه) فإن (ظهير) يكون خبرا (للملائكة)، وأن تكون كذلك اختيار الفراء (٢٠٧) الذي اعتبر قوله: (بعد ذلك) مانعا من عطف الملائكة على ما قبلها، واستثناف جملة من مبتدأ وخبر، والمعنى حينئذ (الملائكة) بعد

(١) شرح التسهيل (ابن مالك): ٢٩١/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٣/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٣/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩٣/١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٩٣/١ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٩٤/١ .

(٧) سورة التحريم : ٤ .

(٨) أمالي ابن الشجري : ٢٦٦/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري) : ٤٤٧/٢ .

نصرة هؤلاء (السابقين) ظهير. (١)

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ (٢) قال الزجاج: «الضيف يوحد وإن وصفت به الجماعة تقول: هذا ضيف، وهذان ضيف، وهؤلاء ضيف»، (٣) ونحو قوله تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرَهُمْ فَأَتْلَهُمُ اللَّهُ﴾ (٤) جاء في اللسان: «والعدو: ضد الصديق، يكون للواحد والاثنين والجمع والأثنى والذكر بلفظ واحد». (٥) فعنصر المطابقة في هدايتحقق معنى لا لفظاً، فظهير وضيف وعدو ألفاظ مفردة الصيغة، ولكنها استعملت استعمال الدال على المفرد حيناً، وعلى المثني أو المجموع حيناً آخر، وما أنصرفت لأحدها إلا بتضامها سياقياً مع ما هو دال على الجمع من نحو الملائكة، وهؤلاء، وهم.

وقد يكون المبتدأ مفرداً (في اللفظ)، ويأتي خبره جمعاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (٦) قال أبو البركات الأنباري (٥٧٧) حول هذه الآية: «من أحد في موضع رفع لأنه اسم (ما) لأن من زائدة، وحاجزين خبر (ما)، وعنه في موضع نصب لأنه يتعلق بـ(حاجزين)، والتقدير فما منكم أحد حاجزين عنه، وجمع (حاجزين) وإن كان وصفاً لـ(أحد) لأنه في معنى الجمع، فَجَمَعَ حملاً على المعنى». (٧) ونحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ

(١) معاني القرآن (الفراء): ١٦٧/١ ، والقطع والائتناف : ٧٣٣ .

(٢) سورة الحجر : ٦٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : ١٨٢/٣ . وانظر تأويل مشكل القرآن : ٢٨٤ ، واللسان : (ضيف) .

(٤) سورة المنافقون : ٤ ، وانظر تأويل مشكل القرآن : ٢٨٥ .

(٥) اللسان : عدو .

(٦) سورة الحاقة : ٤٧ .

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (الأنباري) : ٤٥٨/٢ ، ٤٥٩ ، وانظر معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : ٢١٨/٥ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٤ ، والتبيان في إعراب القرآن (العكبري) :

قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١﴾ قال أبو حيان: «وإنما أفرد المبتدأ (تلك) لفظاً؛ لأنه كناية عن المقالة، والمقالة مصدر يصلح للقليل والكثير، فأريد بها ههنا الكثير باعتبار القائلين، ولذلك جمع الخبر فطابق من حيث المعنى في الجمعية»^(٢).

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴾^(٤)، فجاء بالخبر في الآيتين جمعا قال أبو حيان: «وجمع حملا على المعنى و«كل» إذا حذف ماتضاف إليه جاز فيها مراعاة المعنى فتجمع، ومراعاة اللفظ فتفرد، وإنما حسنت مراعاة الجمع هنا، لأنها فاصلة رأس آية، ولأن الأكثر في لسانهم أنه إذا قطعت عن الإضافة كانت مراعاة المعنى أكثر وأحسن، قال تعالى: ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٥) و ﴿ وَكُلُّ أَنْوَهُ دَاخِرِينَ ﴾^(٦) و ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(٧) وقد جاء إفراد الخبر كقوله: ﴿ قُلْ كُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾^(٨)،^(٩)

ولفظ (كل) مفتقر إلى المضاف إليه، ويكون معناها بحسب ماتضاف إليه،^(١٠)

(١) سورة البقرة : ١١١ .

(٢) البحر المحيط : ٥٢١/١ .

(٣) سورة البقرة : ١١٦ .

(٤) سورة الروم : ٢٦ .

(٥) سورة الأنفال : ٥٤ .

(٦) سورة النمل : ٨٧ .

(٧) سورة الأنبياء : ٣٣ .

(٨) سورة الإسراء : ٨٤ ، وانظر : البحر المحيط : ٥٣٣/١ ، والتبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ١٠٩/١ .

(٩) مغني اللبيب : ٢٥٨ .

(١٠) المصدر نفسه : ٢٥٨ .

فتكون للمفرد المذكر نحو: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾ ،^(١) و ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمَانَهُ طَائِرُهُ فِي عُنُقِهِ ﴾ ،^(٢) أو تكون للمفرد المؤنث نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ،^(٣) وتكون للجمع المذكر نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾ .^(٤)

وقد اجتمع في آية واحدة مراعاة لفظ (كل) مرة، ومعناها مرة أخرى في قوله تعالى: ﴿ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ﴾ ،^(٥) فأنث الفعل لما أضيف إليه لفظ (كل)، وأعاد الضمير على الأمة مذكرا مراعاة لمعنى الأمة.

وذهب ابن هشام^(٦) إلي أن المعنى يختلف باختلاف المقدر في حال قطع (كل) عن الإضافة، فإن عاد عليها، أو أخبر عنها بمجموع فالمضاف إليه المحذوف مجموع، وإن عاد عليها مفردا، أو أخبر عنها بمفرد فالمضاف إليه المحذوف مفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾^(٧) و ﴿ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾ ،^(٨) أي كل أحد، ونحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾^(٩) و ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ،^(١٠) أي كلهم، وهو خلاف ما ذهب إليه أبوحيان ونقلته عنه قبلا، ورأي ابن هشام هذا يتفق وظاهر

(١) سورة القمر : ٥٢ .

(٢) سورة الإسراء : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران : ١٨٥ .

(٤) سورة المؤمنون : ٥٣ .

(٥) سورة غافر : ٥ .

(٦) مغني اللبيب : ٢٦٤ .

(٧) سورة الإسراء : ٨٤ .

(٨) سورة النور : ٤١ .

(٩) سورة البقرة : ١١٦ .

(١٠) سورة الأنبياء : ٣١ .

سياق النص الذي يحمل عائدا على (كل) يرجح أن يكون ما أضيفت إليه (كل) مطابقا للعائد نوعا وعددا.

ويذهب ابن مالك (٦٧٢) إلى أنه : «إذا أضيفت (كل) إلى نكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وإخبار وغير ذلك، فنقول: كل رجلين أتياك فأكرمهما، وكل رجال أتوك فأكرمهم، وكل امرأة أتتك فأكرمها» ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (١).

ورد أبو حيان هذا القول بقول عنترة (٢) :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

حيث قال (تركن) ولم يقل تركت، فاعتبر اللفظ واعتبر المعنى، ويرى ابن هشام رأيا مخالفا لأبي حيان، وأكثر تحديدا من ابن مالك فحواه: «أن المضافة إلى المفرد إذا أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو (كل رجل يشبعه رغيف)، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فإن المراد أن كل الأعين جادت، وأن مجموع الأعين تركن». (٣).

وعندي أن الفصل في هذا الخلاف يحله سياق النص، فينظر فيها من حيث إضافتها أو قطعها عن الإضافة، كما ينظر فيما سبقها من الكلام وما يليها من خبر أو عائد أو نحوه، وبخاصة إذا قطعت عن الإضافة، يقول السهيلي (٥٨١): «... حقا (وهي مقطوعة عن الإضافة) أن تكون ابتداء، ويكون خبرها جمعا، ولا بد من مذكورين قبلها، لأنها إن لم يذكر قبلها جملة، ولا أضيفت إلى جملة، بطل معنى

(١) سورة آل عمران : ١٨٥ . والنص في شرح التسهيل (ابن مالك) : ٢٤٥ / ٣ .

(٢) انظر : مغني اللبيب : ٢٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦١ .

الإحاطة فيها، ولم يعقل لها معنى، وإنما وجب أن يكون خبرها جمعا لأنها في معنى الجمع»^(١) واستشهد السهيلي بقوله تعالى: ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾^(٢) و ﴿ كُلُّ إِلَهِنَا رَاجِعُونَ ﴾^(٣) و ﴿ وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾^(٤)، ثم يعترض على رأيه في وجوب كون خبر (كل) المقطوعة عن الإضافة جمعا بقوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾^(٥) و ﴿ كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾^(٦)، فأجاب عن هذا الاعتراض باعتماد سياق الآيات السابقة على كل آية، قال: «إن في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره، أما قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين، وذكر مؤمنين وظالمين، فلو قال: كل يعملون، وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف، فكان لفظ الأفراد أدل على المراد، كأنه يقول كل فريق يعمل على شاكلته، وأما قوله تعالى: ﴿ كُلُّ كَذَّبَ الرُّسُلَ ﴾، فلأنه ذكر قرونا وأما^(٧)، وختم ذكرهم بذكر قوم تبع، فلو قال (كُلُّ كَذَّبُوا)، وكل إذ أفردت تعتمد على أقرب المذكورين إليها، فكان يذهب الوهم إلى أن الإخبار عن قوم تبع خاصة، أنهم كذبوا الرسل، فلما قال (كل كذب) علم أنه يريد كل قرن منهم كذب؛ لأن أفراد الخبر عن (كل) حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى»^(٨).

(١) نتائج الفكر : ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) سورة يس : ٤٠ .

(٣) سورة الأنبياء : ٩٣ .

(٤) سورة الأنفال : ٥٤ .

(٥) سورة الإسراء : ٨٤ .

(٦) سورة ق : ١٤ .

(٧) سورة ق : ١١ - ١٤ .

(٨) نتائج الفكر : ٢٨٠ .

ولربما كان في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾^(١)، من حيث إضافة كل إلى الجميع، وإعادة الضمير عليها مفردا، إشعار بمثلهم جميعا بين يديه عز وجل، وبخاصة أن قبلها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾^(٢) فلا مفر لأحد من الإتيان ذلك اليوم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقييد الإتيان بالحال (فردا)، أي ليس معه أحد ممن جعلوه شريكا له سبحانه^(٣) مما أشارت إليه الآيات السابقات أو ممن جعلوا له ولدا (تعالى الله عن ذلك)، فيأتون يوم القيامة فرادى لا يصحبهم أحد ممن أشركوا، أو نسبوا لله، كما لا يملكون الشفاعة فضلا أن يكون لهم شفيع، ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٤) ويحتمل أن يكون المعنى إتيان الجميع باستغراق، وكل منهم منفرد فرارا من أخيه وأمه وأبيه وزوجه وبنيه...^(٥) وكل أوجه الحصر والاستغراق واردة، وكذلك كل أوجه الانفراد واردة، وكل ذلك خضوعا لسياق الآيات قبلها،^(٦) أو سياق الآية نفسها، أو سياق القرآن؛ إذ يفسر بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فَرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٧).

٣ - الحال وصاحبها :

الحال : «وصف هيئة الفاعل أو المفعول به»^(٨) و«هي نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»^(٩).

(١) سورة مريم : ٩٥ .

(٢) سورة مريم : ٩٤ .

(٣) البحر المحيط : ٢٠٨ / ٦ .

(٤) سورة الزمر : ٣ .

(٥) ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ * وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ سورة عبس : ٣٤ - ٣٦ .

(٦) سورة مريم : ٨٠ - ٩٥ . وانظر : الجامع لأحكام القرآن : ١١ / ١٦٧ .

(٧) سورة الأنعام : ٩٤ .

(٨) اللمع : ٦٢ .

(٩) المصدر نفسه : ٦٢ .

فالحال وصاحبها متخالفان في التعيين على الأصل أو الغالب،^(١) وهما كذلك متخالفان في الإعراب، فالحال منصوبة دائماً، فيما صاحبها تعتوره علامة الموقع الذي يشغله، فتارة يكون مرفوعاً كأن يكون مبتدأ أو فاعلاً أو نائباً عنه... ، وتارة يكون منصوباً كأن يكون مفعولاً به... ، وثالثة قد يكون مجروراً بالإضافة^(٢) وبين الحال وصاحبها والمبتدأ والخبر، تشابه في المعنى أفضى إلى أن يكون الأصل بين الحال وصاحبها أن يتخالفا تعييناً كما تخالف المبتدأ والخبر، يقول السيوطي: «يجب في الحال التنكير، لأنها خبر في المعنى»،^(٣) كما يقول: «لما كانت الحال خبراً في المعنى، وصاحبها مخبراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها».^(٤) وأكثر النحاة على ملاحظة الشبه بين الخبر والحال والنعته من حيث هي صفات، إلا أن الزمخشري يشبه الحال بالمفعول به من حيث كونه منصوباً مثله، ومن حيث كونه فضلة، وهو تشبيه شكلي لا دلالي، لذلك يقول ابن يعيش: «الحال تشبه المفعول وليست به، ألا ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو جاء زيد راكباً، وأقبل عبدالله مسرعاً... ، ومما يدل على أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكباً هو زيد، وليس المفعول كذلك،... ولو كانت الحال مفعولة لجاز أن تكون معرفة ونكرة كسائر المفعولين فلما اختصت بالنكرة دل على أنها ليست مفعولة، وإذ قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تجيء بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله».^(٥)

(١) انظر: شرح التسهيل (ابن مالك): ٣٢٦، ٣٣١، وهمع الهوامع: ١٨/٤، ٢١، والتخمير: ٤٣٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/٢.

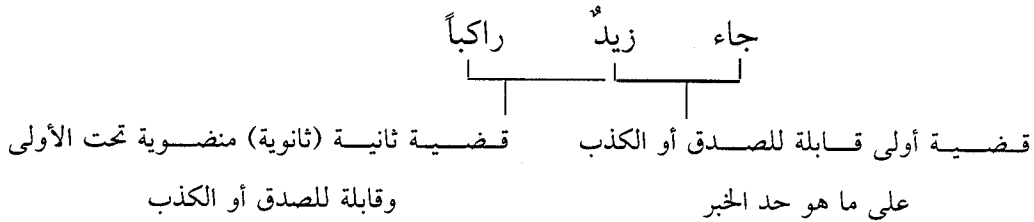
(٣) همع الهوامع: ١٨/٤.

(٤) المصدر نفسه: ٢١/٤.

(٥) شرح المفصل: ٥٥/٢، وانظر: ٥٧.

ويعترض الخوارزمي (٦١٧) على تشبيه الزمخشري الحال بالمفعول، ويذهب إلى أن «الحال في الحقيقة خبر كان، ألا ترى أنك إذا قلت: جاء زيد راكبا فكأنك قلت: جاء زيد في حالة كونه راكبا، لهذا وجب تنكيرها»^(١).

والحق أننا لو نظرنا إلى جملة من مثل «جاء زيد راكبا»، وحاولنا تحليلها دلاليا بما يحمله سياقها من قضايا، وفق التخطيط التالي:



هذا التخطيط يمكننا من القول أن هذه الجملة تحوي جملتين داليتين (عميقة) ضمن جملة صوتية (سطحية) واحدة، إذا ما استعرنا مصطلحات تشومسكي:

الجملة الأولى: جاء زيد .

والجملة الثانية: زيد راكب .

ولعل هذا يكشف عن العلاقة التي حدثنا عنها السيوطي متابعا كثيرا من النحاة من كون الحال وصاحبها (كالمبتدأ والخبر) في المعنى، وعليه كان الأصل في صاحب أن يكون معرفة، وكان الأصل في الحال أن تكون نكرة، كما أن الأصل فيها أن تكون مشتقة^(٢) كما الخبر الأصل فيه أن يكون مشتقا.

وإذا انضوت الجملة الثانية تحت الأولى «جاء زيد راكبا» أفادت بإعادة تركيبها قيدا على القضية الأولى بركنيها (الموضوع والمحمول) أو المسند والمسند إليه، والتي تعني أن مجيء زيد في حال ركوب، وعلى ذلك فلو قلنا: (جاء زيد راكبا) و(جاء زيد ماشيا)، فلا بد أن نفهم أن المجيئين مختلفان اختلافا بينا يخضع في صورته الدلالية القصوى للموقف الذي تقال فيه مثل هذه الجملة، فالجملة المشتملة على الحال لاتم دلالتها إلا

(١) التخميم: ٤٢٣/١، ٤٢٤ .

(٢) همع الهوامع: ٩/٤ .

بالإفادة من وجوده دلالياً، (فجاء زيد) تختلف عن (جاء زيد راكباً أو ماشياً) ؛ إذ الأولى إخبار عن مجيء زيد، والثانية إخبار عن مجيء زيد في حال ركوب أو مشي، وهذا الأمر يقود إلى الحديث عما أسماه النحاة «بالفضلات» في مقابل «العمد» والأخيرة ما يشغل ركني الإسناد وأما باقي الكلمات في الجملة من الظرف والحال، والتمييز، والنعته، والتوكيد... فهي الفضلات، التي برغم ماتوحي به مصطلحاتها (الحال، النعت، التمييز...) من قيمة دلالية تقوم بها في الجملة، إلا أنها وفق المنهج النحوي الذي ارتضاه النحاة القدماء تعتبر (فضلات نحوية)، وهي وفق منهجهم كذلك، لكن أي حديث عن سياق النص، يفترض مسبقاً القيمة الدلالية لكل دال فيه، فلا فضلات في الكلام، وهذا الأمر هو الذي يلتمسه النحاة أحياناً، فحين يتحدثون عن محترزات التعريف في باب الحال، يجعلون من محترزات التعريف قولهم «فضلة» الذي اشتهر في قول ابن مالك^(١):

الحالُ وَصَفٌ، فَضْلَةٌ، مُتَّصِبٌ مَفْهُمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَدْهَبُ

أو ما عبر عنه ابن جنبي في ما نقلناه عنه في أول الحديث عن الحال وصاحبها من أن الحال: « نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها »،^(٢) وهذا التمام ليس تماماً دلالياً، وإنما تمام نحوي من حيث ارتباط الجملة نحواً ومنطقاً بركنيها، واعتبار وجودهما وجوداً نحوياً تاماً، وهو الأمر الذي دعا الشلويين إلى رفض أن يكون تمام الكلام معناه تمام مراد المتكلم، قال: « وإنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاماً ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم ، ألا ترى أن القائل : قام زيد ضاحكاً ، إنما مراده أن يخبر بقيام زيد ضاحكاً ، فلا يتم مراده في قولك : قام زيدٌ ، فإن كان معنى كون الحال بعد تمام الكلام بعد مراد المتكلم ، فليس في الدنيا حال تجيء بعد تمام مراد المتكلم ؛ لأن المتكلم إنما مراده الإخبار بخبر مقيد بحال ، فلا يتم الكلام بالخبر دون الحال ».^(٣)

(١) شرح ابن عقيل : ٢٤٢/٢ .

(٢) انظر ما سبق : ٣٥٢ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير : ٧٣١/٢ .

وذهب ابن أبي الربيع (٦٨٨) إلى أن « التحقيق في معنى قول النحويين : إن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام أي : لا تجيء إلا بعد ما يطلبه الفعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام ، فهو يطلب فاعلاً ، فإذا قلت : زيدٌ ، فقد جئت بمطلوبه ، فلا يمكن أن يصل إلى اسم آخر يقع على ما يقع عليه زيد إلا على جهة التبعية ، فإن قلت : الراكب ، كان تابعاً لزيد نعتاً له ، فإن قلت : ركب ، لم يمكن له أن يكون تابعاً على جهة النعت ، لا على جهة البدل ، لما ذكرته) فانصب على الحال ، فلو لم تجيء ، يزيد وجئت براكب بعد قام ، لكان فاعلاً . . . فهذا معنى « تأتي الحال بعد تمام الكلام أي بعد تمام ما يطلبه » .^(١) وتمام ما يطلبه الكلام صناعة المسند والمسند إليه .

وبرغم اختلاف النحاة في القيمة الدلالية للحال ، إلا أنهم حين يعقدون مباحث حذف الحال ، متى يجوز ؟ ومتى يمتنع ؟ نجدهم عند الأخيرة يقفون موقف اعتبارٍ للمعنى لا للصنعة النحوية ، قال ابن مالك : « ولا ينكر كون الحال في الأصل جائزة الحذف ، ثم يعرض ما يجعلها بمنزلة العمدة ، فإن ذلك يعرض لغيرها كقوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(٢) فإن (له) فضلة ، ولو قدر حذفه انتفت الفائدة »^(٣) ولذلك لا تحذف الحال إذا أدى حذفها إلى تغير في المعنى المراد إلى ضده أحياناً نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾^(٥) وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾^(٦) ونحو قول عدي بن الرعلاء الغساني^(٧) :

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ٥١٥/١ .

(٢) سورة الإخلاص : ٤ .

(٣) شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣٥٤/٢ .

(٤) سورة الأنبياء : ١٦ .

(٥) سورة النساء : ٤٣ .

(٦) سورة الإسراء : ٣٧ .

(٧) شرح جمل الزجاجي : ٣٣٩/ ، وانظر شرح التسهيل (ابن مالك) : ٣٥٣/٢ .

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتٌ الْأَحْيَاءُ
إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَتَيْباً كَاسِفاً بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

قال :ابن عصفور « استدل بعض الناس على ذلك بأنك لو قلت : إنما الميت من يعيش ، كان خُلُفاً ، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى»^(١) والتمام اللفظي المقصود به هنا هو التمام النحوي ، بصرف النظر عن قلق التناقض المعجمي الناشئ من الحذف حين يقال : إنما الميت من يعيش .

ولذلك يعقب ابن عصفور بعد ذلك بقوله : « وهذا الذي ذهب إليه بعض الناس باطل ، بل لو أُسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمان إنما فيها من يعيش ، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلاً»^(٢).

وقول ابن عصفور موضع نظر ، من جهة أنه قال : معنى ما وهو ما لم يرده الشاعر ، ومن جهة أن التقدير الذي صاغه للمراد بعد الحذف من قوله : « هذا زمان . . . » يعطي معنى مختلفاً عن الظاهر من كلام الشاعر ، فالزمان في صياغة ابن عصفور للمعنى تعني أن الميت من يعيش في هذا الزمان بإطلاق على حين يعني ابن الرعلاء ما تتضمنه الأحوال (كئيباً ، كاسفاً ، قليل الرجاء) من قيود على الاسم الموصل صاحب الحال ، وعندني أنهما (الحال وصاحبها) متلازمان دلاليًا ولا ينفكان عن إرادة المتكلم والإفصاح عما يريد ، وبإمكان القارئ أن يفهم ما شاء في ضوء ما نص عليه المتكلم ، ولعل ما يؤيد صدق ما اتجهت إليه في الاعتبار الدلالي لقيمة الحال في الجملة ما قاله الصبان (١٢٠٦) شرحاً لقول الأشموني (٩٠٠) : « المراد بالفضلة ما يستغني عنه من حيث هو هو »^(٣) حيث قال : « الأقرب في هذه العبارة وإن لم يتبته له البعض أن الضمير الأول لما ، والثاني تأكيد ، والخبر محذوف ،

(١) شرح جمل الزجاجي : ٣٣٩/ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٩/١ .

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٦٩/٢ .

والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر وقطع النظر عما عرض له ، أو الثاني راجع للحال خبر ، أي من حيث ذلك اللفظ حالاً لا من حيث توقف المعنى عليه ، ولو قال : ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي لكان أصح .^(١)

ثم إنَّ الحال وصاحبها بعد ألا يلزم تطابقهما تعييناً ، يلزم كونهما متطابقين في العدد والنوع ، فيتوافقان تذكيراً أو تأنيثاً ، كما يتوافقان إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، على ما عليه التطابق بين المبتدأ أو الخبر ، وعليه فإن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا اسْتِيسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾^(٢) مما ورد فيه الحال بلفظ المفرد ومعناه الجمع ، قال أبو البركات الأنباري : « ونجياً منصوب على الحال من الواو في (خلصوا) ، ونجياً لفظه لفظ المفرد والمراد به الجمع ، كعدو وصديق ، فإنهما يوصف بهما الجمع على لفظ المفرد .^(٣) ومثله قوله تعالى : ﴿ وَعَرَضُوا عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا ﴾^(٤) حيث صفًّا : « مفرد تنزل منزلة الجمع أي صفوفاً »^(٥) وقيل : « هو مصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أي : مصطفين أو مصفوفين ».^(٦)

وقد ترد الحال من الفاعل أو المفعول بلا مرجح لأيهما هي ، قال تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾^(٧) ، فهل المراد وقاتلوا المشركين جميعكم

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٦٩/٢ .

(٢) سورة يوسف : ٨٠ .

(٣) البيان في إعراب غريب القرآن (الأنباري) : ٤٣/٢ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٧٤١/٢ .

(٤) سورة الكهف : ٤٨ .

(٥) البحر المحيط ١٢٧/٦ .

(٦) المصدر نفسه : ١٢٨/٦ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٨٥٠/٢ .

(٧) سورة التوبة : ٣٦ . ولفظ كافة وقاطبة ونحوهما يرى النحاة أنها ألفاظ مفردة دالة على الجمع ، ولا تقع إلا حالاً ، انظر معنى اللبيب : ٧٣٣ .

أو جميعهم؟ المعنيان مرادان لصحة أن تأتي الحال من شيئين^(١) من جهة ، ولكون المعنيين صحيحين من جهة أخرى .

ونحوه قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً﴾ ،^(٢) والسلم هنا الإسلام،^(٣) والمعنى ادخلوا كافة في السلم ، أو ادخلوا في كافة السلم أي جميع شرائعه.^(٤)

وهذه الآية « نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه ، وذلك أنهم حين آمنوا بالنبى ﷺ قاموا بشرائعه وشرائع موسى ، فعظّموا السبت ، وكرهوا لحمان الإبل ، وألبانها بعد ما أسلموا ، فأنكر ذلك عليهم المسلمون ، فقالوا : إِنَّا نَقُوى عَلَى هَذَا وَهَذَا ، وقالوا للنبى ﷺ : إن التوراة كتابُ الله فدعنا فلنعملُ بها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية « ،^(٥) وقيل إنها نزلت في أهل الكتاب،^(٦) وقيل إنها نزلت في المنافقين^(٧) بدليل ما سبقها من صفتهم في الآيات : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسِبْهُ جَهَنَّمَ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴾ .^(٨)

والخلاصة أن الآية تحتمل أن تكون خطاباً للمؤمنين وهو الأظهر من النص ، أو

(١) الأشباه والنظائر : ٢٠١/٢ ، وانظر البحر المحيط : ١٣١/٢ .

(٢) سورة البقرة : ٢٠٨ .

(٣) البحر المحيط : ١٣٠/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١٣٠/٢ .

(٥) أسباب نزول القرآن : ٦٨ ، وانظر تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) : ٢٤٨/١ ، والبحر المحيط : ١٢٩/٢ .

(٦) تفسير القرآن العظيم : ٢٤٨/٢ .

(٧) البحر المحيط : ١٢٩/٢ ، ١٣٠ . وانظر أسباب نزول القرآن : ٦٦ .

(٨) سورة البقرة : ٢٠٤ - ٢٠٦ .

خطاباً لأهل الكتاب ، بمعنى يا أيها الذين آمنوا بما سبق من أنبيائهم ادخلوا في هذه الشريعة ، أو خطاباً للمنافقين ، بمعنى يا من آمن بقلبه وصدق ادخل في شرائع الإسلام ، أو خطاباً مخصوصاً لعبد الله بن سلام وصحبه ، كما عليه سبب النزول وحمل الآية على أنها خطاب لعموم المؤمنين أولى إعمالاً لظاهر نداء المؤمنين مع عدم إخراج أن يكون عبد الله بن سلام وأصحابه مشمولين باللفظ أو أخذاً بقاعدة عموم اللفظ لا خصوص السبب .

٤ - النعت والمنعوت :

في باب النعت تكون المطابقة بجميع عناصرها متحققة بين النعت والمنعوت فيما إذا كان النعت حقيقياً ، أما إذا كان سببياً فإنه يوافق منعوته في التعيين ويتبعه في الإعراب ، ويطلق معموله الواقع بعده في النوع .

والقيمة الدلالية للوصف أو النعت نجدها في تعريفه . يقول ابن مالك : « هو التابع المقصود بالاشتقاق وصفاً أو تأويلاً ، مسوقاً لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد »^(١).

والأولى من هذا أن يقال إن غرضه رفع العموم أو الاشتراك العارض في السياق ، فقولك جاء زيدٌ ، لا اشتراك فيه إن لم يتعدد ما يشير إليه العلم « زيد » ، فإن تعدد لزم صرفه إلى أحد ما يشير إليه الوصف ، كأن تقول : الكريم ، أو الكاتب ، أو المدير . . . وكذلك في عموم النكرة ، غير أنه كما يذهب ابن برهان العكبري^(٢) (٤٥٦) يتفرع عن ذلك أغراض أخرى من مدح وذر وترحم « إلخ ، ويمثل ابن مالك للمعاني المستفادة بالنعت التي ذكرها في التعريف الذي نقلناه عنه على النحو التالي^(٣) :

(١) شرح التسهيل : ٣٠٦/٣ .

(٢) شرح اللمع : ٢٠٥/١ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧ .

(١) المسوق للتخصيص : نحو قوله تعالى : ﴿ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى ﴾ ،^(١) وقوله تعالى : ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ﴾ .^(٢)

(٢) المسوق للتعميم : نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين . ويحشر الناس الأولين والآخرين .

(٣) المسوق للتفصيل : نحو مررت برجلين عربي وعجمي .

(٤) المسوق للمدح : نحو سبحان الله العظيم ، و ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .^(٣)

(٥) المسوق للذم : نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(٦) والمسوق للترحم : نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

(٧) المسوق للإبهام : نحو : تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة .

(٨) المسوق للتأكيد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنَاةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى ﴾ ،^(٤) و ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .^(٥)

وإذا كان من رأي حول هذه المعاني فهو القول بأن دلالة التعميم ، والتفصيل والإبهام لم تتم بالتركيب الوصفي وحده ، ذلك أن التعميم في المثالين اللذين أوردهما محصل من المنعوت فيهما ، وإن أردت الشمول والتعميم وعدم خروج أحد من مشمولي لفظ المنعوت فاستخدام التوكيد أولى ، كما أن التفصيل مفهوم لا من النعت وحده وإنما بتركيب العطف ، ثم إن الإبهام خاصة أكثر وقوعاً في المثال المذكور بلا

(١) سورة البقرة : ٢٣٨ .

(٢) سورة آل عمران : ٧ .

(٣) سورة الفاتحة : ١ ، ٢ .

(٤) سورة النجم : ٢٠ .

(٥) سورة الحاقة : ١٣ .

وصف «تصدقت بصدقة» فيذهب فيها الاحتمال كل محمل في المقدار لعموم دلالة النكرة ، ولخضوع ذلك أيضاً لحال القائل غني أو فقراً ، ولورعه وتقواه ومراعاته فيها وجه الله فيستر مقدارها تبعاً لذلك .

كما أن الأمثلة الأخرى أفادت مدحاً وذمماً لانتفاء الاشتراك والعموم في المنعوت فالله واحد وكذلك لا يحتمل لفظ الشيطان آخر غيره ، فحمل النعت على دلالة سياقية للمدح والذم له وجه .

والنعت في الأصل لا يأتي إلا مشتقاً،^(١) والمشتقات تحتمل ضميراً ، إذ هي مشبهة بالفعل لتضمنها معنى الحدث فتعمل عمله ،^(٢) فإن رفعت اسماً ظاهراً فهو النعت السببي الذي تنقسم المطابقة فيه بين وظيفة الباب (النعت) فيوافق المنعوت في التعيين ، وبين وظيفة الكلمة الواقعة نعتاً من حيث صيغتها فتوافق الصيغة معمولها نوعاً ، وتخالفه عدداً ؛ إذ هي تشبه الفعل والفعل كما مر لا يثنى ولا يجمع ، وإن كان سيويبه يرى أن الأجود في الصفات التي لا تجمع جمعاً سالماً أن تطابق معمولها في العدد . قال سيويبه : « واعلم أن كل ما يجمع بغير الواو والنون نحو حَسَنٍ وحِسانٍ ، فإن الأجود فيه أن تقول : مررت برجلٍ حسانٍ قومُهُ ، وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقٍ ومنطلقين ، فإن الأجود فيه أن يُجعل بمنزلة الفعل المتقدّم ، فتقول : مررت برجلٍ منطلقٍ قومُهُ » .^(٣)

وإذا ما لاحظنا جملة من مثل : أكل زيدٌ التفاحةَ الناضجةً ، نجد التوافق بين النعت والمنعوت في جميع عناصر المطابقة ، وأما جملٌ من مثل : هذا رجلٌ قائمٌ أمُّه ، وهؤلاء رجالٌ قائمٌ آبائهم ، فإننا نجد النعت (قائمٌ / قائم) وافق في التعيين منعوته ، فيما وافق معموله في النوع .

(١) انظر المقرب : ٢٢٠ / ١ ، ٢٢١ ، وشرح الكافية الشافية (ابن مالك) ١١٥٨ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) الكتاب : ٢٣٨ / ٢ .

وفي مثل هذه الصياغات يُطرح سؤال حول هذا الوصف المشتق ، أهو نعت لما قبله أم لما بعده ؟

والجواب نجد طرفاً منه لدى ابن مالك حين يقول : « متبوع النعت يعم ذا النعت الجاري عليه لفظاً ومعناه لما بعده ، كرأيت رجلاً طويلاً ثوبه ، قصيرة قامته ؛ فلذلك قلت : ويوافق المتبوع ، ولم أقل : ويوافق المنعوت ؛ لأن المنعوت إنما يصدق حقيقة على مُتَّبِع ما هو له لفظاً ومعنى ، لا على المُتَّبِع لفظاً لا معنى ، وكلا النوعين مراد » .^(١)

والذي فهمته من هذا الكلام أن النعت السببي من الناحية الصناعية النحوية تابع لما قبله ، ولذلك أُعرب إعرابه ، أما الناحية الدلالية ، فهو تابع لما بعده ، والتحليل الدلالي للنعت السببي قد يصل في نهايته إلى القول بأنه تابع دلالة لما قبله . يقول ابن الحاجب : « إذا قلت : مررتم برجلٍ قائم أبوه ، فالقائم أبوه هو الرجل وما وصَفْتُهُ إلا بذلك ، ولم تصِفْهُ بالقيام المجرد ، فمن أجل ذلك صحَّ جَرِيهُ صفةً عليه » .^(٢)

وبيان كلام ابن الحاجب يستدعي النظر في الجمل التالية :

هؤلاء رجالٌ قائمون .

هؤلاء رجالٌ أبأؤهم قائمون .

هؤلاء رجالٌ قائمٌ أبأؤهم .

حيث الجملة الأولى تشتمل على نعت حقيقي مطابق ، ويمكن أن يحل النعت محل المنعوت ، لكن النعت في الجملة الثانية الرجال لم يقوموا أو ليسوا قائمين وإنما أبأؤهم ، وهذا المعنى هو الذي تتضمنه الجملة الثالثة المشتملة على النعت السببي .

هذا يعني أن النعت السببي شبيه بالنعت بالجملة (فعلية أو إسمية) ، ذلك أن النعت السببي يشتمل على إسناد (بين الوصف المشتق ومعموله الظاهر) ، وهذا

(١) شرح التسهيل : ٣٠٧/٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٤٤/١ ، ٤٤٥ .

الإسناد هو ما يسمى (الإسناد غير الأصلي) ،^(١) وهو في حقيقته في جمل النعت السببي غير أصليّ على اعتبار أن قيام الآباء ، ليس مقصوداً لذاته ، وإنما لاتصاف الرجال به ، وهذا يعني صحة أن يحل النعت السببي محل منعوته كما في النعت الحقيقي ، نقول هؤلاء قائمٌ آبائهم .

غير أن إعرابه وتبعاً للصنعة النحوية المعروفة في مثل هذه التراكيب يكون (قائم) مبتدأ و (آبائهم) فاعل سد مسد الخبر ، وهو تركيب سائغ وفق رأي الكوفيين^(٢) الذين يجيزون مثل هذا التركيب دون اعتماده على نفي أو استفهام كما يرى البصريون .

والتوافق في العناصر السابقة بين المتطالبات النحوية التي ذكرنا ، أو حتى تلك التي لم يتسع المجال لذكرها كما هو الحال بين البدل والمبدل منه (البدل المطابق) ، وعطف البيان والمعطوف ، والضمير العائد من الوصف المشتق على المبتدأ ، أو صاحب الحال ، أو المنعوت ، أو من المؤكد المعنوي على المؤكد ، أو من جملة الصلة على الموصول : أو من الجملة الواقعة موقع المفرد على ما تكمله نحويّاً . . . ولعل من الجدير بالذكر أن التوافق بهذه الصورة يؤدي دوراً دلاليّاً سياقياً ، أو قل كما يقول تمام حسان المطابقة وسيلة من وسائل الربط في النص يقوم بدور حماية الدلالة التركيبية بين كل عنصرين متطالبين عند غموض تطالبهما ، ومن تلك الحماية ما يحدث مثلاً إذا تعددت الحال وتعدد صاحبها ، واختلف صاحب كلٍ تذكيراً وتأنيثاً ، لزم اختلاف الحال أيضاً ، ، نحو « لقيت هنداً منحدرّاً مصعدة » . إذا لا يلتبس أن تكون الحال

(١) شرح الرضي على الكافية : ٣٣/١ ، وسبقت الإشارة إلى ذلك في غير هذا السياق ص : ٢٢١ ، وانظر ما سيأتي ص ٤٠٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٦/١ ، وهذه العلاقة السببية هي التي ترشح مثل هذه المشتقات الرافعة اسماً ظاهراً لتكون خبراً أو حالاً أو نعتاً فيما يعرف بجريان (الخبر ، الحال ، النعت) على غير ما هو له .

المؤنثة للصاحب المؤنث ، والحال المذكورة ، للصاحب المذكور ، ونحواً من هذا قول امرئ القيس^(١) :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ

حيث فيه جملتان حاليتان ، الضمير الرابط في كل منهما مستتر ، إما وجوباً (أمشي) أو جوازاً (تَجْرُ) ، والذي فصل في انتماء كل حال (جملة) إلى صاحبها هو موافقة فعل الجملة (أمشي) للصاحب تاء المتكلم في (خرجت) في التكلم ، وموافقة فعل الجملة (تَجْرُ) للصاحب ضمير المؤنث المجرور في (بها) في الغياب والتأنيث .

والذي يمكن قوله آخرأ : إن هذا النمط من التوافق التركيبي ذو حساسية شديدة بالنسبة للسياق ، وعليه يظهر الخطأ أو الترخص فيه بوضوح ، وعليه كان واحداً من تفسير الترخص في أي عنصر من عناصر المطابقة ما عرف في النحو العربي بالحمل على المعنى^(٢) ، كما شكل الاختلاف في الضمائر التي يفترض (الأصل) فيها أن تكون متوافقة في البلاغة ما عرف « بالالتفات » وهو العدول عن الخطاب أو الغيبة ، أو التكلم إلى أحدها ، وتفسيره بلاغياً أو أسلوبياً ذو شأن لا يتسع المقام لتناوله.^(٣)

(١) همع الهوامع : ٣٨/٤ ، وانظر الربط في سياق النص العربي : ١٠٥ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر : ١٨٥/١ .

(٣) انظر شرح التلخيص للبابرتي : ٢٥٧ .

المبحث الثالث

علاقات الترابط السياقي

أولاً : العلامة الإعرابية :

احتلت العلامة الإعرابية في اللغة العربية - بما هي لغة معربة - اهتماماً واضحاً ، حتى أنه ليظهر من هذا الاهتمام أن العلامة الإعرابية هي المظهر الوحيد للعلاقة النحوية في الجملة .

وكان هذا الاهتمام الطاغى بالعلامة الإعرابية مدعاة لظهور أربعة آراء في تقدير العلامة الإعرابية بوصفها علامة ، وتقدير قيمتها المعنوية :

الرأي الأول : وهو ما عليه الجمهور من أن العلامات الإعرابية (الأصلية أو الفرعية) إنما هي علامات على المواقع النحوية ، أو المحل النحوي ، وعليه يعتمد الفرق بين الفاعل والمفعول ، واسم إن وخبرها ، واسم كان وخبرها مثلاً

وقد عرض لذلك أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧) حين سئل عن علة دخول الإعراب في الكلام ،^(١) فأجاب : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ،^(٢) ومضافاً إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ .

(٢) الكلمات التي تقع موقع المضاف لا دخل للإعراب في الدلالة على إضافتها ، فهي تحتل موقعاً إعرابياً آخر تأخذ حركته رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحسب مقتضى ما قبلها ، وأقصى ما هناك من دلالة على كونها مضافة أن يُحذف التنوين ، أو النون إن كان مثناة أو مجموعة جمعاً سالماً للمذكر .

المعاني، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُربَ زيدٌ ، فدلوا بتغيير أول الفعل ، ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسمَّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامٌ زيدٌ ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني ^(١).

وأفرط ابن فارس في الصاحبي حين جعل الإعراب علماً اختصت به العرب ، لكن الذي يهمننا من قوله أنه عدَّ الإعراب « الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعت ، ولا تعجبٌ من استفهام ، ولا صدرٌ من مصدر ، ^(٢) ولا نعت من تأكيد ^(٣) . »
و حين عقد ابن فارس باباً للإفهام والفهم بين المتكلم والسامع في الخطاب نسبيهما (الإفهام والفهم) إلى الإعراب والتصريف ، وقال عن الأول : « فأما الإعراب فبه تُميَّز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو (ضرب زيد عمر) غير معرب ، لم يوقف على مراده ، فإذا قال : (ما أحسن زيداً) ، أو (ما أحسن زيد) ، أو (ما أحسن زيداً) أبان بالإعراب الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها : فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، يقولون (مفتح) للآلة التي يفتح بها ، و (مفتح) لموضع الفتح ثم يقولون : (هذا غلاماً أحسن منه رجلاً) يريدون الحال في شخص واحد ، ويقولون : (هذا غلامٌ أحسن منه رجلاً) فهما إذاً شخصان ، وتقول : (كم رجلاً رأيتَ ؟) في

(١) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ ، ٧٠ .

(٢) هكذا بلا ضبط لكلمة (مصدر) والسياق سياق كلام في الإعراب ، ولعل المراد « مُصدرٌ » والمعنى ولا صدرٌ بالأصالة كاحتفاظ كل كلمة برتبتها الأصلية ، ولا مُصدرٌ أي مقدم لا بالأصالة .

(٣) الصاحبي : ٧٦ .

الاستخبار ، و « كم رجلٍ رأيتَ » في الخبر يراد به التكثر ، و (هُنَّ حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) إذا كُنَّ قد حَجَّجْنَ ، و (حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ) إذا أَرَدْنَ الحج ، و من ذلك (جاء الشتاء والخطب) لم يُرَدَّ أنَّ الخطب جاء ، إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما قال : (والخطب) . وهذا دليل على ما وراءه .^(١)

وبرغم وضوح هذا الرأي ، إلا أنه يلاحظ أن هناك خلطاً في مفهوم حركة الإعراب فعلى حين تكون حركة الإعراب في أواخر الكلمات ، نجد أبا القاسم الزجاجي يدخل فيها حركات بنية الكلمة حين ذكر الفعل المبني للمجهول ، وكذلك صنع ابن فارس حين ذكر في الإعراب حركات الأبنية الصرفية حين ذكر الفرق بين مِفْتَحٍ ومَفْتَحٍ بكسر الميم وفتحها . . . إلخ.^(٢)

وخلط السيوطي - بشكل مختلف نوعاً ما - بين الوظائف الصرفية (نسبة إلى قسم من أقسام الكلام) ، والوظيفة النحوية للعلامة الإعرابية حين قال : « واللبس محذور ، ومن ثمَّ وُضِعَ له ما يزيله إذا خيف ، واستغنى عن لِحَاقِهِ ونحوه ، فمن الأول الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم يحتج إليه ».^(٣)

وفي نص السيوطي شيئان أولهما : أنه يقصد بالمعنى المعنى الصرفي بدليل قوله (بصيغها المختلفة) ، والمعنى النحوي الذي يوضحه الإعراب ، والآخر : أن المعنى النحوي الذي يؤدي بالعلامة الإعرابية غير المعنى الصرفي الذي هو وظيفة الصيغة ولذلك لم يدخلها الإعراب أو لا يسمى التفريق الحركي بين أبنيتها إعراباً .

وربما كان منشأ الخلط بين الحركة الإعرابية وحركة البنية روايتين عن الخليل بن

(١) الصحابي : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣١٠ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢٧٠ / ١ .

أحمد إحداهما نقلها الخوارزمي (٣٨٧) صاحب مفاتيح العلوم قال : « الفصل الثاني في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يحكى عن الخليل بن أحمد ، الرفع ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك : زيدٌ . والضمُّ ما وقعَ في أعجاز الكلم غير منون نحو يفعلُ ، والتوجيه ما وقع في صدور الكلم نحو عينُ عَمْرٍ وقافُ قُثْمٍ . والحشو ما وقع في الأوساط نحو جيم رَجُلٍ ، والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما ينون مثل اللام من قولك : هذا الجبلُ ، والإشمام ما وقع في صدور الكلم المنقوصة نحو قاف قيل إذا أُشِمَّ ضمة .

النصب ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو زيداً ، الفتح ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو ضربَ . القعر ما وقع في صدور الكلم نحو ضاد ضَرَبَ . التفخيم ما وقع في أوساط الكلم على الألفات المهموزة نحو ألف قرأ ، والتيسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلم نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا ﴾ .^(١)

الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو زيدٍ ، والكسر ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو لام الحملِ ، والإضجاع ما وقع في أوساط الكلم نحو الإبلِ ، والجر ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو لم يذهب الرجل . والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة نحو باء اضربُ ، والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال نحو فاء يَفْعَلُ . والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم نَعَمْ . والإمالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلّة نحو عيسى موسى وضدها التفخيم . النبذة الهمزة التي تقع في أواخر الأفعال والأسماء نحو سبأ وقرأ وملاً .^(٢)

وهذه الرواية عن الخليل برغم غرابتها ، هي في ألقاب الحركات لا في قيمتها وهو

(١) سورة الأحزاب : ٦٧ .

(٢) مفاتيح العلوم : ٩٨ ، وانظر مقال حول قضية الإعراب في العربية الفصحى (البركاوي) : ٥٤٦ .

حديث يتفرع من حديث الإعراب ، ولا علاقة له بقيمته ، وإن كان يمكن أن يكون منشأ الخلط بين حركة البنية وحركة الإعراب ، برغم أن نص الخليل لم يحمل أي إشارة لقيمة الحركة سواءً أكانت حركة بنية أم حركة إعراب ، وما يؤيد هذا ما رواه سيبويه عن الخليل (وهي الرواية الثانية التي سبق أن أشرنا إليها) قال : « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهُنَّ يلحقنَ الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك » .^(١)

وهو كلام مختص في حركة الحرف في البنية ، وهي حركات في رأي الخليل غير دالة ، وإنما هي للوصل بين الحروف المكونة للبناء .^(٢)

لكن هذا الرأي للخليل خرج من رحمه رأي في الحركة الإعرابية يتسم بقدر من التطرف في الغض من قيمتها النحوية ، وهو ما سنتناوله تالياً لهذا .

الرأي الثاني : ما ذهب إليه قُطْرِب (٢٠٦) في طرد رأي الخليل السابق حول قيمة الحركة في بنية الكلمة ليَجعله سمة الحركة أياً كان نوعها ، حركة بنية أو حركة إعراب ، ويتلخص رأيه في أن الإعراب إنما دخل الكلام للوصل ومعاقبة الإسكان ، قال قُطْرِب : « إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبيطون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام . . . » .^(٣)

(١) الكتاب : ٢٤١/٤ ، ٢٤٢ .

(٢) ليس هذا الكلام على إطلاقه لأن بعض حركات الأبنية دالة كما مر في بناء المجهول ، وكما أشرنا سابقاً في دلالة الصيغة واختلاف الحركة لاختلاف دلالة الصيغة ص ٢٦١ ، ٣٠٩ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، وانظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٥٦ ، والأشباه والنظائر ٧٩/١ .

ومعتمد مذهب قطرب في رفضه أن يكون الإعراب دالاً على المعاني يظهر في قوله : « لم يُعَرَّبَ الكلامُ للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني ، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني ، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه ، وما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله ما رأيتهُ منذُ يومين ، ومُنْذُ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدار أحداً إلا زيدٌ ، وما في الدار أحداً إلا زيداً ، ومثله ، أن القومَ كُلَّهُم ذاهبون ، وأن القومَ كُلَّهُم ذاهبون ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إن الأمر كُلَّهُ لله ﴾ و ﴿ إن الأمر كُلَّهُ لله ﴾ ، ^(١) قرىء بالوجهين جميعاً . . . » .^(٢)

وبرغم وجهة التفسير الذي ذهب إليه قطرب حين جعل علة الإعراب التخفيف على اللسان ^(٣) في حال وصل الكلام ، وجعل تعدده فتحاً وضمماً وكسراً . . . ، وعدم قصره على حركة واحدة - ما دام لا يدخل الكلام لمعنى - للسعة على المتكلم ، قال : « لو فعلوا ذلك (أي لو لزموا حركة واحدة) لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، وألاً يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » ، ^(٤) وهو إذا كان وفق بقدر في الإحساس بالقيمة الأدائية للحركة أيّاً كان نوعها ، إلا أنه لم يوفق في توجيهه أو تفسير تعدد واختلاف حركة الوصل بين الحروف حين علل ذلك بالاتساع ، ذلك أن الأمر في الحركة الإعرابية خاصة سرعان ما يعود للإسكان عبر (التنوين) الذي يدخل ما يعرف بالكلمات الممكنة (المعربة) غير المضافة ولا الممنوعة

(١) سورة آل عمران : ١٥٤ ، وانظر القراءتين في كتاب : السبعة : ٢١٧ .

(٢) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ١٥٦ .

(٤) الإيضاح في علل النحو : ٧١ .

من الصرف ، فيحدث أن تنتهي الكلمات بالسكون فينتقض غرض قطرب من الوصل بين الكلمات عند الإدراج ، كما أن الساكنين إذا التقيا مفصلياً (أعني في نهاية الكلمة وبداية الكلمة الأخرى) حرك الأول منهما بالكسر في الأغلب كعلامة للتخلص من التقائهما . فالعلة في الإعراب ليست إذن الوصل أو التخفيف على اللسان فحسب ، لكن إبراهيم أنيس أخذ رأي قطرب هذا ، وأسرف في الاعتداد به ونسج من حوله ما أسماه (قصة الإعراب) .^(١) وفسر تحريك أواخر الكلمات (لم يقل إعرابها) بأنه صفة من صفات الوصل في الكلام شعراً ونثراً .^(٢)

الرأي الثالث : هو رأي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) حين ذهب إلى أن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة هي الحركة الخفيفة التي تنتهي بها الكلمة التي لا تقع موقع الكلمات المرفوعة ولا المجرورة ، وجعل التنوين علم التنكير .^(٣)

وهو مذهب مزج فيه بين رأي الجمهور حين أقر بقيمة العلامة وإن قصر تلك القيمة على الضمة التي هي علم الإسناد « ودليل أن الكلمات المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها » ،^(٤) والكسرة التي هي علم الإضافة و « إشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء كان هذا الارتباط بأداة (حروف الجر) أو بغيره أداة » .^(٥)

كما أخذ من قطرب رأيه في أن العلامة الإعرابية للتخفيف على اللسان والوصل في الدرج ، لكنه قصر هذا الرأي على الفتحة ، فأنكر أن تكون علامة إعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل منها آخر كل كلمة في

(١) من أسرار اللغة : ١٨٣ ، وانظر رأي قطرب واعتماده عليه في ٢٠٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٨ .

(٣) انظر إحياء النحو : ٥٠ ، ١٦٥ ، وتفصيل ما الضمة علمه في ٥٣ ما بعدها ، وما الكسرة علمه في ٧٣ وما بعدها ، وانظر ص ٧٩ وما بعدها .

(٤) المصدر نفسه : ٥٠ .

(٥) المصدر نفسه : ٥٠ .

الوصل ، ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية »^(١).
وربما كان مصدر رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة الخفيفة المستحبة ما يقرره النحاة
في جدلهم حول الإعراب ومسائله ، ولم رفع الفاعل ونصب المفعول وليس العكس
مثلاً ؟ حيث نقل ابن جني عن أبي إسحاق الزجاج (٣١١) الجواب على ذلك بقوله :
« الذي فعلوه (أي رفع الفاعل ونصب المفعول) أحزم ؛ وذلك أن الفعل لا يكون له
أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب
المفعول لكثرتة ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما
يستخفون »^(٢).

وقد كان رأي إبراهيم مصطفى هذا في سياق رفضه لنظرية العامل ، ومحاولة
إعادة ترتيب أوليات النحو العربي بما يخدم غرض تعليمه ، وتيسير تعلمه ، ولم يكن
رأيه في أن تكون الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة بدعاً من الرأي ، فقد
سبقه إليها وبشكل أكثر شمولية النحاة القدماء^(٣) ، فقد قال عبد القاهر : « اعلم أن
أصل الأسماء الإعراب ، وأصل الأفعال والحروف البناء لأجل أن الاسم يكون فيه
معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تأت بالاختلاف لم
يُفصل بين المقاصد ، وليس كذلك الأفعال والحروف ، لأنها تدل صيغها على معانيها ،
ألا ترى أن ضَرَبَ للماضي ، وسيضرب للمستقبل . . »^(٤).

وقال أيضاً : « واعلم أن الرفع للفاعل في الأصل ، وكونه في الابتداء فرع على
ذلك ، لأن أصول الكلام على ثلاثة معانٍ ، الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع
للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه ، فالبتداء والخبر داخلان على

(١) انظر إحياء النحو : ٧٩ .

(٢) الخصائص : ٥٠/١ ، وانظر هذا التفسير لرفع الفاعل ونصب المفعول في أسرار العربية : ٧٧ ،
٧٨ ، وإحياء النحو ٧٩ ، وانظر التفسير نفسه وتفاصيل أخرى في الباب في علل البناء والإعراب :
١٥٢/١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب : ١٥٩/١ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠٨/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢١٠/١ .

الفاعل ... » .^(١)

كما يقول الزمخشري عن وجوه إعراب الاسم : « هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى ، فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره ، وخبر إن وأخواتها ولا لنفي الجنس ... فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب كان ... ملحقات بالمفعول ، والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ، يَنْصَبُ عملُ العامل على القبيلين انصبابة واحدة » .^(٢)

وإلى مثل ذلك ذهب ابن الحاجب حين عرض للإعراب وأنواعه فقال عنه : «رفع ونصب وجر ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة» ،^(٣) وكذلك الرضي وإن بعبارة أكثر دقة ، حين قال : « والأولى ... أن يقال : الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمدة ، والنصب علم الفضلية في الأصل ، ثم يدخل في العمدة ، تشبيهاً بالفضلات كما مضى ، ... وأما الجر فعلم الإضافة ، أي كون الاسم مضافاً إليه معنىً ولفظاً كما في : غلام زيد ، وحسن الوجه » .^(٤)

ويبدو أن الاعتدال في الجمع بين رأيي قطرب ، ورأي جمهور النحاة هو الأولى ، ذلك أن الحركة (أيّاً كانت حركة بنية أو حركة إعراب) ، تقوم بدور مزدوج الوظيفة ، حيث تكون للوصل بين الأصوات الصامتة في إطار الكلمة الواحدة ، أو في إطار

(١) المصدر نفسه : ٢١٠ / ١ .

(٢) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٧١ / ١ ، ٧٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية : ٦٩ / ١ .

(٤) المصدر نفسه : ٧٠ / ١ ، وانظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة : ١٢٩ .

الكلمتين حين تكون الحركة حركة إعراب أو بناء أو تخلص ، وهي في ذات الوقت دالة على معنى في الصيغة ، أو في الجملة ، ففي الصيغة لا يكون معناها أكثر من الفرق بين الأبنية المختلفة ، أو اختصاص أحدها بدلالة ما ، وفي الجملة حين تكون قرينة من جملة القرائن النحوية اللفظية المتضافرة في السياق ، أو هي أعلاها قيمة كما سيتضح بعد .

الرأي الرابع : هو رأي تمام حسان ، الذي يرى أن العلامة الإعرابية ليست « أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هي قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف ، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب »^(١) وينظر تمام حسان إلى العلامة الإعرابية ضمن عدد من القرائن إذا تضافت اتضح معنى الباب ، يقول : « ولا أكاد أمل من ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن) ، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية ، وبهذا يتضح أن (العامل النحوي) ، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها »^(٢) وقد كان النحاة القدماء قد تعرضوا لجملة من القرائن التي أشار إليها تمام حسان ولكن بشكل عام ، لايشكل نظرية متكاملة كما ظهر عنده ، ذلك أنهم اهتموا أكثر بالإعراب لكونه الأثر اللفظي الناتج عن العامل النحوي الذي كان أسس التراث النحوي القديم .

وسنعرض فيما يلي لقيمة الحركة الإعرابية في السياق حيث تفردتها بالدلالة على المعنى النحوي ، وهي القيمة الأعلى للإعراب التي لم يشر إليها تمام حسان ، كما نشير إلى انعدام هذه القيمة في بعض السياقات ، وقيام قرائن أخرى بالدلالة على معنى الباب النحوي .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٥ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٠٧ .

الإعراب قرينة أولى :

وكلام تمام حسان يحمل قدرأ من القيمة لمعطيات النص الأخرى (خلاف العلامة الإعرابية) مما أسماه القرائن المعنوية واللفظية كالرتبة والصيغة والربط والتضام والأداة والتنغيم . . . ويعطي هذه القرائن قيمة أعلى حين يجعل الاستدلال على المعنى النحوي لا تقوم به قرينة واحدة وإنما تتضافر على بيانه وتفسيره نحويأ جمللة من القرائن ، وإن لم تكن كلأها (إذ يمكن الترخص في البعض) وساق لذلك تحليلاً إعرابياً لجملة « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » .^(١)

فأعرب ضرب : فعل ماض لأنه جاء على صيغة (فَعَلَ) التي تقف بإزاء (يفعل وافعل) ، وتندرج تحت قسم من أقسام الكلام يسمى (الفعل) ، وأعرب (زيد) فاعلاً لأنه :

- ١ - ينتمي إلى مبني الاسم . (قرينة الصيغة) .
- ٢ - مرفوع . (قرينة العلامة الإعرابية)
- ٣ - العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة الإسناد . (قرينة التعليق)
- ٤ - ينتمي إلى رتبة التأخر . (قرينة الرتبة)
- ٥ - أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة . (قرينة الرتبة)
- ٦ - أن الفعل معه مبني للمعلوم . (قرينة الصيغة)
- ٧ - أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب . (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة) .

ثم (عمرأ) مفعولأ به لأنه :

- ١ - ينتمي إلى مبني الاسم . (قرينة الصيغة)
- ٢ - لأنه منصوب . (قرينة العلامة الإعرابية)

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨١ .

٣ - لأن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعديّة . (قرينة التعليق)

٤ - لأن رتبته مع كل من الفعل والفاعل هي التأخر . (قرينة الرتبة)

٥ - لأن هذه الرتبة غير محفوظة . (قرينة الرتبة)

فالفاعل والمفعول به السابقان ليسا عنده كذلك إلا بتضافر القرائن ، وليس بقرينة العلامة الإعرابية وحدها .

وعندي أن العلامة الإعرابية هي القرينة الأولى المحددة للمعنى النحوي بدليل أن خلو الجملة من العلامة الإعرابية يُفقد الاستدلال على الفاعل والمفعول به من بين زيد وعمرو في الجملة السابقة ، وقد سبق أن أشار إلى ذلك البركاوي حين نقل عن ابن جني قوله عن الإعراب : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه » .^(١)

يقول البركاوي : « إن الإعراب هنا هو الملمح الأساسي الذي يتبين به المعنى النحوي ، ولا يجدي ملمح الترتيب هنا شيئاً ؛ لأن الرتبة بين الفاعل والمفعول في النظام النحوي العربي رتبة غير محفوظة ، كما أن عنصر الاختيار لا يغني فتياً ؛ لأن العنصرين المذكورين بعد الفعل من قبيل الأسماء التي تصلح للفاعلية والمفعولية ، أما ملمح الصيغة فإنه لا يقدم شيئاً ولا يؤخره ، لأن صيغة البناء للمعلوم يصلح أن يأتي بعدها الفاعل أو المفعول به ، وفيما يتعلق بعنصر الأداء فإنه لا يسترعى الانتباه هنا ؛ لأن إكرام الابن لأبيه شيء طبيعي لا يستصحب نغمة معينة (كالتعجب مثلاً) ولا ينبغي هنا سوى الإعراب الذي بفضلته تتمتع التراكيب بحرية التقديم والتأخير مما يتيح لها ميزات بلاغية لا تتاح في اللغات التي لا إعراب فيها » .^(٢)

ويلحظ هنا أن البركاوي عرّج على أربع قرائن لم تغن فتياً في بيان أي الاسمين

(١) الخصائص : ٣٦/١ .

(٢) دلالة السياق : ٢٥٣ .

فاعلاً وأيهما مفعولاً ، تلکم القرائن هي : الترتيب (الرتبة) ، والاختيار (المناسبة المعجمية) ، والصيغة ، والأداء (التنغيم) ، كما يلمح في آخر كلامه إلى قيمة الإعراب من الناحية البلاغية بما يتيح للمتعلم من حرية التقديم والتأخير في المواقع النحوية غير المحفوظة الرتبة .

وما ذهب إليه ابن جنبي وتابعه فيه البركاوي يكتسب مزيداً من الصحة عند انفراد العلامة الإعرابية بالدلالة على المعنى النحوي ، وهو ما يظهر القيمة العليا للإعراب في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(١) ، وقد قرئ^(٢) فيهما بالرفع والنصب في كل من لفظي (الله - العلماء) ، وحينئذ يختلف معنى القراءتين اختلافاً بيناً ، فحين يكون الفاعل (العلماء) يكون السياق ممتلئاً بالرهبة والخوف منه عز وجل ، وهو ما يتناسب وختام الآية ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾^(٣) وحين يكون الفاعل لفظ الجلالة يكون المعنى : « إِنَّمَا يُعَظِمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ »^(٤) ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٥) ، الوجه في قراءتها برفع (رسول) ،^(٦) وقد قرئت بجر لفظ (رسوله) عطفاً على المشركين خطأ ، روى القرطبي (٦٧١) عن ابن أبي مليكة قال : « قدم أعرابي في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : من يقرئني مما أنزل الله على محمد ﷺ ؟ قال : فأقرأه رجل (براءة) فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) بالجر ، فقال الأعرابي ، أو قد برىء الله من رسوله ؟

(١) سورة فاطر : ٢٨ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ١٠٧٥ / ٢ .

(٣) سورة فاطر : ٢٨ .

(٤) المصدر نفسه : ١٠٧٥ / ٢ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن : ٣٣٢ / ١٤ .

(٥) سورة التوبة : ٣ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن : ٦٣٤ / ٢ ، في الآية أوجه في القراءة رفعاً ونصباً وجرأً ، كما هناك توجيهات عدة لقراءة الرفع انظرها في المصدر نفسه : ٦٣٥ / ٦٣٤ / ٢ ، والجامع لأحكام القرآن :

فإن يكن برىء من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه ، فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله ﷺ ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن فسألت من يُقرئني ، فأقرأني سورة (براءة) فقال : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ؛ فقلت : أو قد برىء الله من رسوله ؟ إن يكن برىء من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ؛ قال : فكيف يا أمير المؤمنين ؟ قال : (إن الله بريء من المشركين ورسوله) ، فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ مما برىء الله ورسوله منه ، فأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألا يقرىء الناس إلا عالم باللغة . . . »^(١) واختلف المعنى إلى الكفر^(٢) في فهم قراءة الجر عطفاً على المشركين .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾^(٣) ، فالعلامة الإعرابية هي الدليل على الفاعل ، والدليل على المفعول به ، واستناداً إليها قدم المفعول وآخر الفاعل ، برغم مطابقة الضمير لمرجعه سواءً أعرب فاعلاً أو مفعولاً ، والأرجح أن يكون مفعولاً ؛ قال القرطبي : « وَقَدَّمَ (أي المفعول) على الفاعل للاهتمام ؛ إذ كون الرب تبارك وتعالى مبتلياً معلوم »^(٤) .

وقد تنعدم العلامة الإعرابية ، وحينئذ يأتي دور القرائن الأخرى في الدلالة على الباب النحوي قال ابن جني : « فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه ؛ قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ،

(١) الجامع لأحكام القرآن : ٣٨/١ ، وانظر شرح قواعد الإعراب : ٦٣ ، حيث سبب وضع علم

النحو ، وقصة علي بن أبي طالب رضي الله عنه مع أبي الأسود الدؤلي في ذلك .

(٢) التبيان في إعراب القرآن : ٦٣٥/٢ .

(٣) سورة البقرة : ١٢٤ . وفي الآية قراءة بالعكس (انظر الجامع لأحكام القرآن) : ١٠٤/٢ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن : ١٠٣/٢ .

فإن كان هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛ نحو
أكل يحيى كُمثرى لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك : ضربت هذا هذه ،
وكَلَّم هذه هذا ، وكذلك إن وضح بالثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك :
أكرم اليحيان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون ؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل
وفرس فقلت كَلَّم هذا هذا فلم يجبه ، لجعلت المفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً
لما تعني ، وكذلك : ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة
غير منكورة ... » .^(١)

وهذا النص يكشف فيه ابن جني عن بدائل الإعراب من القرائن الأخرى فذكر
منها خمساً هي :

- ١ - قرينة الرتبة في مثل ضرب يحيى بشرى .
- ٢ - قرينة المناسبة المعجمية (الاختيار أو التوارد) : أكل يحيى كُمثرى .
- ٣ - قرينة المطابقة النوعية بين الفعل والفاعل : ضربت هذا هذه ، وكَلَّم هذه
هذا .

٤ - العلامة الإعرابية ألف المثني وياؤه وواو الجمع : (وهذا يعتمد على قرينة
العلامة الإعرابية) .

٥ - الحال (الموقف) في مثل : ولدت هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من
البنت معروفة غير منكورة .

وإذا كنت أسلفت الحديث عن العلاقات المعجمية في سياق النص ، وهي واحدة
من القرائن التي أشار إليها ابن جني ، كما أسلفت الحديث عن المطابقة تحت ما أسميته
التوافق السياقي ، فإني أعرج فيما يلي على ذكر قرينة الرتبة ، وهي على درجة من
الأهمية علّها تتضح فيما سنذكره عنها بعدُ ، لكنني أشير في عجالة إلى مسألة هي أنه

(١) الخصائص : ٣٦/١ ، وانظر : شرح المفصل ٧٢/١ ، ٧٣ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير :

ليس بالضرورة أن يكون المعنى والإعراب (كما هو في مفهوم القدماء) يسلمان إلى بعضهما بما يتضح معه المقولة الشهيرة : « الإعراب فرع المعنى » أو عكسها وهو الأصل ، وفق مفهوم الإعراب عند القدماء ، أقول ليس بالضرورة أن تكون علاقة المعنى والإعراب كذلك ؛ ذلك أنه قد يكون الإعراب شيئاً والمعنى شيئاً آخر ، على أن يكون الأول مقتضى الصنعة النحوية ، والثاني المفهوم الدلالي للجملة ، وقد عقد ابن جني لذلك باباً ^(١) في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى قال في آخره : « ومن ذلك قولهم في عليك زيداً : إن معناه خذُ زيداً ، وهو - لعمرى - كذلك ، إلا أن (زيداً) الآن إنما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسماً لفعل متعدّ ، لا أنه منصوب بـ(خذ).

ألا ترى إلى فرق ما بين الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْتِ المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت المعنى على ما هو عليه ، وصَحَّحت طريق تقدير الإعراب ، حتى لا يَشِدَّ شيء منها عليك ، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثِّرُ إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً أن معناه ضربت زيداً ضربة بسوط ، وهو - لا شك - كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف ، أي ضربته ضربة سوط ، ثم حذفت الضربة على عِبْرَةِ حذف المضاف ، ولو ذهبت تتأول ضربته سوطاً على أن تقدير إعرابه : ضربة بسوط ، كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله : أمرتك الخير ، واستغفر الله ذنباً ، فتحتاج إلى اعتذار عن حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كلّ بقولك : إنه على حذف المضاف ؛ أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط ، فهذا - لعمرى - معناه ، فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف ^(٢).

(١) الخصائص : ٢٨٠/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٨٤/١ ، ٢٨٥ .

ثانياً : الرتبة :

هي « قرينة لفظية وعلاقة بين جزئين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه » .^(١)

وإذا ما نظرنا إلى الجملة العربية بله النص بكامله ، وجدناه يشتمل على أجزاء متتالية هي مكوناته ، والأصل اللغوي يفترض أن بين كل جزء والآخر أو الأخرى ترتيباً معيناً ، وهو الأمر الذي يتضح في كل باب نحوي في كتب القدماء ، فتجدهم في حد الباب (حد الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر . . . إلخ) يذكرون رتبة الموقع الذي يحتله المحدود ، خذ مثلاً تعريف الزمخشري للفاعل تجده : « ما كان المسند إليه من فعل ، أو شبهه مقدماً عليه أبداً ، كقولك : ضرب زيدٌ ، وزيدٌ ضاربٌ غلامه ، وحسن وجهه ، وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه » .^(٢)

فضابط الحد في قول الزمخشري ، هو رتبة الفعل ، وإن خلا من ذكرٍ لرتبة المحدود (الفاعل) وإن كان في ذكر الأولى إشارة بطريق الأولى إليها ، وقد يخلو الحد من ذكر رتبة المحدود كما عرف الزمخشري نفسه المبتدأ والخبر حين قال عنهما : « هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك : زيد منطلق . . . » ،^(٣) وفي هذه الحالة عقّد باباً في تقديم أحدهما وتأخيرها عن موضعه .^(٤)

وكانت نظرة النحاة إلى رتبة الأبواب النحوية تشير إلى قسمين أحدهما : الرتبة المحفوظة والأخرى الرتبة غير المحفوظة ، أو كما يرسمها تمام حسان^(٥) :

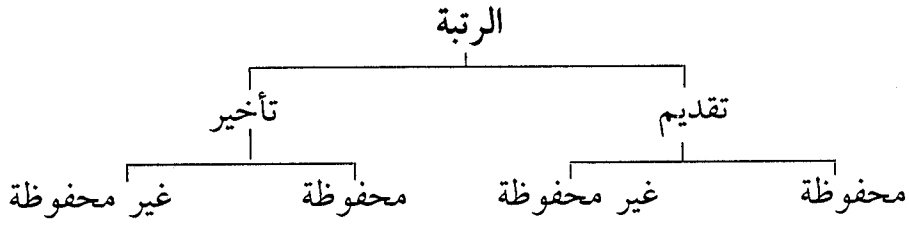
(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٩ .

(٢) التخمير : ٢٣٣/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٥/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٦٥/١ .

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٨ .



فلدينا إذاً أبواب نحوية متقدمة الرتبة كالمبتدأ ، والفعل (بالنظر إلى معموليه) والفاعل بالنظر إلى المفعول به ، وصاحب الحال ، والمتبوع ، والمضاف ، والمبهم بالنسبة إلى تمييزه ، ومعها كل الأدوات متقدمة على مدخولها .

وأبواب نحوية متأخرة الرتبة كالخبر ، والفاعل (بالنظر إلى فعله وشبهه) ، والمفعول به وفيه ومع له والمطلق بالنسبة إليهما (الفعل والمفعول) ، والحال ، والتوابع كلها ، والتمييز والمضاف إليه . . . إلخ

وإذا كان هذا هو الأصل في الرتبة ، فإن عدداً من الأبواب غير محفوظة الرتبة بمعنى أنه يصح أن يقدم أو يؤخر عن المرتبط به ، فالمبتدأ يؤخر والخبر يقدم ، وكذا الفاعل والمفعول في رتبيتهما ، وهذا التقديم والتأخير في الرتبة غير المحفوظة هو الذي يعلي من شأن العلامة الإعرابية ، في حين يعلو شأن الرتبة غير المحفوظة حين تنعدم العلامة الإعرابية كما في ضرب يحيى بشري ، فتحفظ .

وقد عدد ابن السراج (٣١٦) الأبواب النحوية ذوات الرتب المحفوظة ، وهي عنده ثلاثة عشر ^(١) :

١ - الصلة على الموصول ^(٢) .

٢ - توابع الأسماء ^(٣) وهي الصفة والبدل والعطف .

٣ - المضاف إليه ^(٤) .

(١) الأصول في النحو : ٢٢٣/٢ . باب التقديم والتأخير .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٣/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٥/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٦/٢ .

- ٤ - الفاعل. ^(١)
- ٥ - الأفعال التي لا تتصرف (نعم وبئس وفعل التعجب ، وليس وأسماء الأفعال). ^(٢)
- ٦ - ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل (الصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة) . ^(٣)
- ٧ - التمييز. ^(٤)
- ٨ - العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال ^(٥) عاملة كانت أو مهملة ، يعني الأدوات في مفهوم تمام حسان كحروف الجر وإن وأخواتها . . . ونواصب وجوازم الفعل المضارع وأدوات الشرط ، ولا النافية ، وقد وسوف ، وأدوات التحضيض . ^(٦)
- ٩ - الحروف التي تكون في صدور الكلام، ^(٧) وهي « الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها كألف الاستفهام (أدوات الاستفهام) ، وما النافية (عاملة أو مهملة) ولام الابتداء ، ولا التي تنفي الجنس. ^(٨)
- ١٠ - أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس فيه سبب وهو غريب منه، ^(٩) يعني الفصل بين المتطالبين (العامل والمعمول) بأجنبي. ^(١٠)

(١) الأصول في النحو : ٢٢٨/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٢٨/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٢٩/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٩/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٠/٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٣٠/٢ بتصرف .

(٧) المصدر نفسه : ٢٣٤/٢ .

(٨) المصدر نفسه : ٢٣٤/٢ بتصرف .

(٩) المصدر نفسه : ٢٣٧/٢ .

(١٠) المصدر نفسه : ٢٣٧/٢ .

١١ - تقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى. ^(١)

١٢ - التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم ، ^(٢) نحو (ضرب موسى عيسى) ،
و (ضربت زيداً قائماً) ، « إذا كان السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم
يجز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم على
صاحبها » . ^(٣)

١٣ - إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً ، ^(٤) نحو : (هذا زيدٌ منطلقاً)
لا يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي المفهوم من (هذا) وهو التنييه ، إلا أن يكون
المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (فيها زيدٌ قائماً) ، حيث يعمل العامل المعنوي
في الظرف (الاستقرار) في الحال .

والذي يفهم من تعداد ابن السراج لما لا يجوز تقديمه (الرتب المحفوظة) أشياء
كثُر :

أولها : كل الألفاظ المفتقرة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها ، كالصلة
والموصول ، والأدوات العوامل منها والهوامل ، والأدوات التي تسم الجمل بمعناها
استفهاماً أو نهياً أو تحضيضاً أو تمنياً أو شرطاً أو تأكيداً أو نسخاً (إن وأخواتها) ،
ذلك أن اللفظ المفتقر في حاجة إلى ما يعقبه (يليه) ليتضح معناه ، ويضمُّ إلى ما
سبق الظروف المفتقرة للإضافة كأسماء الجهات الست ، وحيث ، وكل ، وبعض ...
مما لا يتم معنى لها إلا بتضمامها مع المضاف إليه أو مع مدخولها .

ثانيها : إن العوامل أفعالاً تامة أو ناقصة ، أو ما أشبهها من المشتقات العاملة ، أو
الأدوات كإن وأخواتها ، ولا النافية للجنس ، ذوات رتب محفوظة مع معمولاتها

(١) الأصول في النحو : ٢٤٥/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٥/٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٥/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٤٦/٢ بتصرف .

(مطلوباتها) وهذا ما يؤكد ما ذهب إليه من أن الأصل في ذوات الرتب غير المحفوظة هو الحِفظُ بمعنى أن التقديم والتأخير الجائز في غير ذوات الرتب المحفوظة إنما يكون لمبررات سياقية أو مقتضيات أحوال ، أو مراد المتكلم .. كما يحلو للبلاغيين أن يسموها من الاهتمام والعناية ... إلخ .

ثالثها : إن هناك مفهوماً ظهر على استحياء في كلام ابن السراج وهو « التجاور » وهو ما يمكن فهمه من حديثه عن التفريق أو ما أسماه في مواضع أخرى بالاعتراض^(١) أو الفصل^(٢) ، وهو ذات الشيء الذي عالجها ابن جني حين عقد باباً له اشتمل على وجوه التقديم والتأخير وعلى الفروق والفصول بين المتلازمات أو المتطلبات^(٣) .

وهذا يعني أن الحديث عن الرتبة هو حديث عن شيئين هما الرتبة تقدماً وتأخراً ، والتجاور وهو مباشرة العنصرين لبعضهما في التوالي ، وهذا يقود إلى قرينة التضام التي يرى تمام حسان أنها تعني شيئين :

أحدهما : « الطرق الممكنة في رصف جملة فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقدماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهلم جرا ، ويمكن أن يطلق عليه .. اصطلاح التوارد»^(٤) .

الأخر : أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به ، ويسمى هذا (التنافي)^(٥) .

ويمكن أن يفهم من هذه العلاقة بين قرينة الرتبة وقرينة التضام ، تلك العلاقة التي تبدو في شكل عموم وخصوص ؛ « إذ الرتبة فرع على التضام بمعناه العام ، وإذ لا

(١) الأصول في النحو : ٢٦٢/٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٠/٢ ، ٢٣١ .

(٣) الخصائص : ٣٩٢/٢ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٦ .

(٥) المصدر نفسه : ٢١٧ .

رتبة لغير متضامين» (١).

والصعوبة تبدو في استلال أحدهما من الآخر أعني التجاور والرتبة ، إلا إذا عوملت مكونات الجملة ، وكيفية ترتيبها أو تجاورها معاملة أخرى تفصل فيها العناصر التركيبية كالأدوات ونحوها عن العناصر ذات المعاني المفردة (المعجمية) كالفاعل والفاعل والمفعول به والمبتدأ والخبر ، والحال ، والمتابعين ، والمضاف والمضاف إليه . . . فالأولى يشملها مفهوم التضام ويلزمها التجاور المباشر بينها وبين ما تضامه أو تجاوره (مدخولها) ، إذ تتسم بالافتقار عموماً ويتسم بعضها بالاختصاص ، كما هي الأدوات المختصة بالأسماء (إن وأخواتها ، حروف الجر . .) ، أو بالأفعال (كالنواصب والجوازم والشرط . .) .

فيما الثانية لا تتسم بافتقار ولا باختصاص ، وإن كانت تخضع لمفهوم التوارد المعجمي بمقتضياته التي سبق وأشرنا إليها في الحديث عن العلاقات المعجمية . وتخضع من جانب آخر لمفهوم التطالب النحوي من حيث حاجة السابق (الفعل ، المبتدأ . . مثلاً) لوقوعه موقع باب نحوي هو الابتداء (الفعل لا محل له من الإعراب) إلى (فاعل أو خبر . .) ليقع - أيضاً - موقع باب نحوي ، والعلاقة بين السابيين تقتضي ترتيباً وتجاوراً أحياناً ، بل إن الأول إذا كان عاملاً (كالفعل وإن وأخواتها وكان وأخواتها . .) لا يفصل بينها وبين معمولها (الفاعل - اسم إن - اسم كان) بأجنبي ، وهو وصف يطلق على ما هو متعلق أو معمول لعامل آخر ، يقول ابن السراج في الفصل بين كان واسمها في نحو : (كانت زيدا الحمى تأخذ) : « هذا لا يجوز لأنك فرقت بين (كان) واسمها بما هو غريب منها ؛ لأن (زيدا) ليس بخبر لها ولا اسم» (٢).

وخلاصة القضية التي لا يمكن تجريدتها ونسّل بعضها من بعض تكمن فيما يلي :

١ - الأصل أن لكل كلمة تشغل باباً نحوياً رتبةً محددة ، أو بعبارة تمام حسان يقتضي النظام أن يكون لكل كلمة تشغل باباً نحوياً رتبةً محددة ، لكن الاستعمال يبيح

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢١٦ .

(٢) الأصول في النحو : ٢٣٧ .

تشويش الرتبة (غير المحفوظة) خاصة خضوعاً لمطالب السياق.^(١)

٢ - أن كل متراتين من غير الأدوات إما أن يكونا متراتين بتجاور فيمنع الفصل بينهما مطلقاً ، أو يمنع الفصل بأجنبي .

٣ - أن فكرة الترتيب بين أجزاء الجملة الواحدة لها علاقة بمفاهيم دلالية هي تلك التي يسميها تمام حسان القرائن المعنوية ، وهي جملة من العلاقات السياقية المعنوية التي تحكم بنية الجملة العربية ، وهي قرينة الإسناد ، وقرينة التخصيص (بقيود الحديث) وتتفرع عنها قرينة التعدية ، والغائية ، والمعية ، والظرفية ، والتوكيد ، والملابسة ، والتفسير ، والإخراج ، والمخالفة ، وكقرينة النسبة التي تشمل على ثلاثين^(٢) قرينة معنوية فرعية ، وهذه القرائن المعنوية أو العلاقات السياقية هي فيما بين الكلمات المكونة للجملة ، والتي تحتل الأبواب التي تعبر عن هذه العلاقات بعلامة نسميها المبتدأ أو الخبر ، والفعل والفاعل في قرينة الإسناد ، والمفاعيل الخمسة والحال ، والاستثناء ، والتمييز ، والاختصاص في قرينة التخصيص ، وكالمعنى المستفاد من الأداة كحروف الجر ، وياء النسب ، من ابتداء الغاية وانتهائها ، والإلصاق ، والتعليل ، والاستعانة ، والمصاحبة ، والقسم ، والبعضية ، والاستعلاء ، والظرفية ، والمجاوزه . . . والإضافة . . . إلخ.^(٣)

وحين نقول إن فكرة الترتيب لها علاقة بهذه العلاقات السياقية أو القرائن المعنوية فإنما نعني أن الإسناد وهو العلاقة السياقية الأساسية يتم تخصيصه أو تقييده بعلاقات

(١) انظر التبيان في روائع القرآن : ٩٤ ، ولابن جني كلام عن الصراع بين مطالب النظام ومطالب السياق عقد له باباً أسماه « باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض » اشتمل على نماذج لاختلال الرتبة لعوارض نصية سياقية كقرله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾ (سورة البقرة: ١٢٤) حيث قدم المفعول حتى لا يعود الضمير في الفاعل على متأخر لفظاً ورتبة ، وكتقديم ما حقه الصدارة لفظاً وإعرابه متأخر كأسماء الاستفهام والشرط ، انظر الخصائص : ٣٩٤/١ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه : ٢٠٣ .

التخصيص والنسبة ، ولذلك ندعي أن هذه العلاقات المقيدة أو المخصصة لعلاقة الإسناد لا بد أن تلي طرفيه ابتداءً ، وإنما يحدث التقديم والتأخير والفصل ، للإفادة من إمكانات تعبيرية في اللغة تتساقق والموقف الخارجي بما يشمله من متكلم ومخاطبين وأشياء ، وبما يخضع له كل من الطرفين الرئيسين (المتكلم والسامع) من مؤثرات اجتماعية ، أو ما ينزعان عنه من تأثيرات نفسية تحدث تشويشاً في رتبة الأصل بغية التعبير عن تشوش الحال أو الموقف الذي تعبر عنه الجملة .

ويذهب تمام حسان إلى أن قرينة التخصيص وقرينة النسبة بفروعهما الكثر ، إنما هي من مخصصات الإسناد ^(١) في أكثر من موضع ، ^(٢) ويقول في أحدها عن قرينة التخصيص : « وإنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد ، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة » . ^(٣)

وإذا كان من تعليق على هذا الكلام فهو الإشارة إلى أن الحدث الذي يشير إليه الفعل هو الذي يقتضي الفاعل ، ويكوّن معه علاقة الإسناد ، أما الحدث الذي تشير إليه الصفة فهو الذي يأتي خبراً عن المبتدأ و يُكوّن معه إسناداً أصلياً ، وتكون الصفة خبراً عنه ، وإسناداً فرعياً من حيث إن الصفة تتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ،

(١) يفرق تمام حسان بين معنى التخصيص الذي هو تضييق في علاقة الإسناد ، وبين معنى النسبة الذي هو إلحاق في تلك العلاقة ، وإن كان كلاهما قيد على الإسناد ، والتفريق الذي صاغه تمام حاذق ، لولا أنه لم يجب على ما إذا كان قيد النسبة واقعاً موقع الباب المخصص (الحال مثلاً) : قارن جملتي : جاء زيد راكباً ، وجاء زيد على حصانه ، فالمعنى على حد قول السكاكي (مفتاح العلوم ٢٠٤) واحد في الجملتين ، لأنهما من الناحية النحوية قيدا تخصيص إذ (راكباً) حال ، و (على حصانه) في محله . انظر اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٠١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١٩٥ .

وسبقت الإشارة إلى ذلك في علاقات التوافق .

ويؤكد تمام حسان رأيه هذا في قرينة التخصيص حين تحدث عن قرينة التفسير ،^(١) وكونها قرينة معنوية على باب التمييز وأن الحاجة إليها إنما هي لإيضاح المبهم الذي يكون في المميز سواء أكان التمييز ملحوظاً أو مفهوماً ، أو ما يسمى تمييز النسبة الذي يكشف غموضاً في معنى الإسناد إن كان محولاً عن الفاعل نحو : (طاب محمد نفساً) ، أو في معنى التعدية إن كان محولاً عن المفعول ، نحو قوله تعالى ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ،^(٢) أو ما يسمى تمييز الذات ، وهو يكشف غموض المميز قبله نحو : (اشترت مترين حريراً) . يقول تمام حسان : « ولا شك أن الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص بهذا العموم ، وما دام التفسير يزيل الإبهام (في المميز) فهو تخصيص يزيل العموم ، وكون التمييز تخصيصاً هو ما نسعى إلى إثباته هنا مع دعوى أن كل المنصوبات مخصصات لعموم الدلالة في الإسناد أو في نطاق الإسناد ، وهي من ثم دالة على جهة (aspect)^(٣) معنية في فهم علاقة الإسناد » .^(٤)

وقبل أن أترك الحديث عن علاقات المعنى السياقية (القرائن المعنوية) إلى نماذج وأمثلة تشوشت رتبة شواغل الأبواب اللفظية فيها ، أشير إلى القرينة الرابعة من القرائن المعنوية وهي قرينة التبعية ، وهي قرينة عامة تندرج تحتها أربع قرائن هي : النعت والتوكيد والعطف والإبدال ،^(٥) وهذه القرائن لم يشر تمام حسان أن لها علاقة ما بعلاقة الإسناد في الجملة ، وهنا لا بد من إشارة عجلية إلى أن بعض هذه القرائن يصلح جزءاً من قرينة الإسناد ، أعني قرينة العطف في عطف النسق ، ذلك أن المتعاطفين كلاهما مشتركان في الحكم (الحدث) أو في تسلطه عليهما لاحظ ، (جاء زيد

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٩ .

(٢) سورة القمر : ١٢ .

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٥٧ .

(٤) المصدر نفسه : ١٩٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٠٤ .

وعمره، وضربت زيدا وعمراً) ، فعلاقة الإسناد بين الفعل (جاء أو يضرب) و (زيد وعمرو معاً) ، ولذا لا تكون الرتبة بين المتعاطفين بالأداة محفوظة ، إذ يصح أن تقول : (جاء عمرو وزيد) . . . ، لكن الرتبة تحفظ بين الأداة العاطفة ومدخولها ، إذ بواسطتها تم الاشتراك في الحكم . وكذا قرينة الإبدال في بعض أنواع البديل كبدل الاشتمال ، في مثل قوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١) ، إن السؤال عن الشهر وعن القتال ؛ ولهذا يعد المعنى يسألونك عن قتال في الشهر الحرام،^(٢) وكلاهما البديل والمبديل منه يعد على أحد طرفي الإسناد وهو الحدث (السؤال) ، وإذا كنت أقول هذا في بدل الاشتمال ، فإن النحاة جعلوه في أنواع البديل كلها ، إذ يعرفون البديل بقولهم : « هو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة »^(٣) ، وجملة ما أريد قوله في البديل تتضح في الغرض منه كما يعبر عنه أبو البركات الأنباري : « الإيضاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسع والمجاز »^(٤) .

وأما قرينة التوكيد وهي كالبدل من حيث إن الفائدة منها : « التحقيق وإزالة التجوز في الكلام ، لأن من كلامهم المجاز . . . ، قال تعالى : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾^(٥) ، وإنما كان جبريل وحده . . . ، وقال تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾^(٦) ، فزال هذا المجاز الذي كان في قوله تعالى : ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾^(٧) لوجود التوكيد فيه .

والذي يبدو أن التوكيد وإن كان معناه التحقيق ، وفيه إزالة لعموم ما ، إلا أنه ليس قرينة تقييد على علاقة الإسناد كما يفهم من كلام أبي البركات ، وإنما هو رفع

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (الزجاج) : ٨٩/١ ، وانظر الجامع لأحكام القرآن ٤٧/٣ .

(٣) شرح قطر الندى : ٣٤٧ ، وانظر مع الهوامع : ٢١٢/٦ .

(٤) أسرار العربية : ٢٩٨ .

(٥) سورة آل عمران : ٣٩ .

(٦) سورة الحجر : ٣٠ .

(٧) أسرار العربية : ٢٨٣ .

توهم يمكن أن يحدث للمخاطب في مدلول المؤكد .

ومثل التوكيد في كونه قرينة تقييد على متبوعه ، النعت في كونه قيداً أو تخصيصاً على متبوعه فحسب ، يقول أبو البركات الأنباري : « إن قال قائل : ما الغرض في الوصف ؟ قيل : التخصيص والتفضيل ، فإن كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص ، لأن الاشتراك يقع فيها ، ألا ترى أن المُسَمَّينَ بزيد ونحوه كثير ، فإذا قال : (جاءني زيدٌ) لم يعلم أيهم يريد ، فإذا قال : (زيد العاقل أو العالم أو الأديب) وما أشبه ذلك فقد خَصَّه من غيره ؟ وإن كان الاسم نكرة ، كان الغرض من الوصف التفصيل ، ألا ترى أنك إذا قلت : (جاءني رجل) لم يعلم أيُّ رجل هو ، فإذا قلت : (رجل عاقل) فقد فضلته على من ليس له هذا الوصف ، ولم تَخُصَّهُ ، لأننا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه لم يوجد هنا . »^(١)

ومن الناحية الدلالية في كون النعت قرينة تخصيص أو تقييد لمنعوته ، يكون البدل، وعطف البيان ، ثلاثها على درجة واحدة في تخصيصها لمتبوعها ، وإن اختلفت صيغ كل من حيث الجمود المطلق في البدل المطابق ، نحو قوله تعالى : ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفَّةَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾^(٢) ، وفي عطف البيان نحو قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ﴾^(٣) . ومن حيث الاشتقاق في النعت^(٤) نحو قوله تعالى : ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾^(٥) .

وليس بعيداً عن الذاكرة أن المحافظة على الرتبة في الكلام تُعدُّ من شروط

(١) أسرار العربية : ٢٩٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٧ .

(٣) سورة الشعراء : ١٠٦ .

(٤) شرح قطر الندى : ٣١٩ / ٣٢٠ ، ٣٣٥ ، قيد الاشتقاق في النعت إنما هو على الأصل وإلا هو يأتي جامداً مؤولاً بالمشتق .

(٥) سورة النساء : ٤٣ .

الفصاحة في الكلام ،^(١) وبعبارة أكثر صحة يعتبر التقديم والتأخير في عناصر الجملة بشكل يفقد كل عنصر ما يطلبه من العناصر الأخرى مخللاً بالفصاحة من ذلك قول الشاعر^(٢) :

فَقَدَّ وَالشُّكُّ بَيْنَ لِي عِنَاءٌ بَوْشُكُ فِرَاقِهِمْ صُرْدٌ يَصِيحُ

والترتيب الأصلي : فقد بين لي صُرْدٌ يصيح بوشك فراقهم والشك عناء ، وقد أورد ابن جني أوجه اختلال الرتبة والتجاور في البيت على النحو التالي^(٣) :

- ١ - الفصل بين (قد) والفعل (بين) .
- ٢ - الفصل بين المبتدأ والخبر (الشكُّ عناءٌ) .
- ٣ - قدم قوله : (بوشك فراقهم) وهو معمول (يصيح) ، و (يصيح) صفة لـ (صرد) عليه ، وتقديم الصفة أو ما يتعلق بها على الموصوف قبيح ، ومثله قول الآخر^(٤) :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

- أراد : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلاماً خط رسوماها ، وفيه^(٥) :
- ١ - الفصل بين المضاف (بعد) والمضاف إليه (بهجتها) بالفعل (خطاً) .
 - ٢ - وفصل بين (أصبحت) وخبرها (قفراً) بالفعل ذاته (خط) .
 - ٣ - وفصل بين (كأن) واسمها (قلاماً) بأجنبيين هما (قفراً) و (رسوماها) .
 - ٤ - قدم خبر (كأن) وهو (خطاً) عليها .

(١) الإيضاح : ٥ .

(٢) الخصائص : ٣٣١/١ ، ٣٩٢/٢ .

(٣) انظر المصدر نفسه : ٣٩٢/٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٣١/١ ، ٣٩٥/٢ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٩٥/٢ ، وهذا التقدير للأصل لابن جني وفيه فصل بين أصبح وخبرها بمتعلق الخبر .

ومن ذلك - أيضاً - بيت الفرزدق المشهور^(١) :

وما مثله في الناس إلا مملكاً
أبو أمه حيُّ أبوه يُقاربه

كان حق مكوناته أن تكون مرتبةً على النحو التالي : « وما مثله في الناس حيُّ يقاربه إلا مملكٌ أبو أمه أبوه ، وفيه من الإخلال بالرتبة والتجاور وجوه^(٢) :

- ١ - الفصل بين المبتدأ (أبو أمه) والخبر (أبوه) بأجنبي وهو (حيّ) .
- ٢ - الفصل بين الصفة (يقاربه) والموصوف (حيّ) بلفظ (أبوه) وهو أجنبي .
- ٣ - قدم المستثنى (مملك) على المستثنى منه (حيّ) .

والحق أن مثل هذه النماذج يصدق عليها ما قاله عبد القاهر حين قال : « فلو أنك عمدت إلى بيت شعر ، أو فصل نثر ، فعددت كلماته عدداً كيف جاء واتفق ، وأبطلت نضده ونظامه ، الذي بني عليه ، وفيه أفرغ المعنى وأجري ، وغيّرت ترتيبه الذي بخصوصيته أفاد ما أفاد ، وبنسقه المخصوص أبان المراد ، نحو أن تقول في :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

(منزل قفا ذكرى من نبك حبيب) ، أخرجته من كمال البيان إلى مجال الهذيان

... »^(٣)

وبرغم ذلك فإن ابن جنى (اللغوي) يرى أن هذا التفكك والإخلال برتبة الأبواب أو ترتيب الكلمات في النص إنما كان بسبب من « سمو الشاعر وتغطرفه ، وبأوه ، وتعجرفه »^(٤) ، بل إن مثل هذا الشاعر عنده « مثل مجري الجموح بلا لجام ، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام ، فهو إن كان ملوماً في عنفه وتهالكه ، فإنه

(١) الخصائص : ٣٣٠ / ١ ، وانظر الإيضاح : ٥ .

(٢) الإيضاح : ٥ ، وانظر شرح التلخيص للبابرتي : ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) أسرار البلاغة : ٤ ، ٥ ، وانظر دلائل الإعجاز : ٤١٠ . وانظر ما سبق ص : ٧٨ .

(٤) الخصائص : ٣٩٥ / ٢ ، والتغطرف : التكبر ، والبأؤ : الفخر ، والتعجرف : الإقدام في هوج ولا مبالاة .

مشهود له بشجاعته وفيض منته ؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه ، أو أعصم بلجام جواده ، لكان أقرب إلى النجاة ، وأبعد عن الملحاة ؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله ، إدلالاً بقوة طبعه ، ودلالةً على شهامة نفسه . . . » .^(١)

لكن التقديم والتأخير والفصل بين المتطالبين نحوياً لا يقود دائماً إلى مثل هذا التعقيد والإخلال بشروط الصياغة اللغوية الصحيحة فضلاً أن يكون إخلالاً بالبلاغة أو الفصاحة ، ذلك أن قضايا التقديم والتأخير والفصل تخضع لاعتبارات صياغية ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٢) بقصد الاختصاص ، أو لاعتبارات مراد المتكلم أو مراعاة حال المخاطب على ما ذهب إليه سيبويه حين قال في تقديم المفعول على الفاعل : « وذلك قولك ضرب زيداً عبداً لله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً (من حيث الباب النحوي) ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه ، وإن كان مؤخراً في اللفظ ، فمن ثم كان حدُّ اللفظ أن يكون مقدماً ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم بيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهَمَّانهم ويعنَّيانهم » .^(٣)

ويعرض تمام حسان في كتابه « روائع البيان » لرتبة أخرى من الرتب النحوية تلك التي تتعلق بتعدد العناصر التي تقع في الباب النحوي الواحد ، كتعدد الخبر ، والنت ، والحال ، والمتعاطفات حين تكون مختلفة أفراداً وتركيباً (مفرد ، شبه جملة ، جملة) ، ويصطلح عليه تمام حسان بـ (ترتيب الأشباه) ، ويقصد بالأشباه « أفراد كل طائفة من الطوائف (الأفراد التي تعدد عناصرها) حين تتوالى فتثور قضية ترتيبها ، والنظر إلى أيها أولى بالتقديم من سواه » .^(٤)

(١) الخصائص: ٣٩٤/٢ ، والمِنَّة : القوة ، وتكفر في سلاحه : دَخَلَ فِيهِ ، وأعصم : أمسك ، والملحاة : مفعلة من لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لُمْتُهُ وَعَدَلْتُهُ . انظر معاني الكلمات في هذا وسابقه في اللسان : عَطْرَف ، وبأو ، وعجرف ، ومنز ، وكفر ، وعصم ، ولحى .

(٢) سورة الفاتحة : ٥ .

(٣) الكتاب : ٣٤/١ ، وانظر دلائل الإعجاز : ١٠٧ .

(٤) البيان في روائع القرآن : ٩٨ .

وهذا النوع من الترتيب أشار إليه أبو حيان وابن مالك قبلاً إذ قال : « وإذا نعت بمفرد وجملة وظرف أو شبهه ، فالأقيس تقديم المفرد وتوسيط الظرف أو شبهه ، وتأخير الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ ﴾^(١) .

ويذهب تمام حسان إلى « أن الأسلوب القرآني اختار أن يبني التقديم والتأخير على مبدأ القصر والطول ، فما كان من أفراد الطائفة قصيراً كان أولى بالتقديم مما هو أطول منه »^(٢) وخرج من هذا المبدأ في ترتيب الأشباه أن اتخذ ترتيبها الصورة التالية : (الكلمة المفردة ، ثم المركب (الإضافي ، العددي) ، ثم شبه الجملة ، ثم الجملة التامة) ، وهذا الترتيب مراعى ما دام اللبس مأموناً ، والمعنى تاماً ،^(٣) مثل الآية السابقة ، حيث رتب بحسب القصر والطول وبحسب النسق السابق للترتيب فجاءت الصفة الأولى (مؤمن) أولاً ، لإفرادها ، وأردفها بشبه الجملة (من آل فرعون) فالجملة (يكتُمُ إيمانه) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾^(٤) ، حيث وصف (إلهاً) بالمفرد (آخر) ، ثم بالجملة المنفية بلا النافية للجنس (لا برهان له به) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(٥) . فجاء وصف البطانة أولاً شبه جملة (من دونكم) ، ثم جملة منفية (لا يألونكم خبالاً) ، ثم جملة مثبتة (ودوا ما عنتم) ويرى تمام حسان إن المنفية

(١) سورة غافر ٢٨ ، وانظر قول ابن مالك في شرح التسهيل له : ٣ / ٣٢٠ ، وانظر البحر المحيط ٤٨٣ / ٢ .

(٢) البيان في روائع القرآن : ٩٨ ، بتصرف .

(٣) المصدر نفسه : ٩٩ .

(٤) سورة المؤمنون : ١١٧ .

(٥) سورة آل عمران : ١١٨ .

أطول من المثبتة في الآية ، وإنما الذي برر عدم الترتيب بحسب الكم والطول هو « كون الجملة المثبتة تفسير لإرادتهم الخبال ، ومن ثمَّ كان اتصال المُفسَّر بالمُفسَّر أولى من مجرد رعاية الترتيب »^(١).

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاطِرِينَ ﴾^(٢) فترتيبه كميُّ طولاً حيث وصفت البقرة بالمفرد (صفراء) ثم بصفة ذات فاعل (نعت سببي) (فاقع لونها) ، ثم جملة تامة (تسر الناظرين) .

وأما قوله تعالى : ﴿ نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾^(٣) فإن الظرف (بالحق) حالٌ تقدم على الحال المفردة (مُصَدِّقًا) حتى لا يكون معمولاً لاسم الفاعل ، فاختلف ترتيب النسق السابق لاعتبارات أمن اللبس .

وقد يتوسط الظرف (شبه الجملة) الواقع حالاً بين الحالين المفردتين كما في قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾^(٤) .

وقد تقع الحال المفردة بين جملتين فعليتين كما وُجِّهَتْ عليه الآية : ﴿ كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ * يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ آمِنِينَ * لَا يَذُقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴾^(٥) فتوسطت الحال المفردة (آمنين) بين جملتي (يدعون ، ولا يذوقون) وكلُّها بهذا الترتيب ، وعلى هذا التوجيه من الضمير في (زوّجنا)^(٦).

(١) البيان في روائع القرآن : ١٠٠ .

(٢) سورة البقرة : ٦٩ .

(٣) سورة آل عمران : ٣ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن (العكبري) : ٢٣٦/٢ . وفيه توجيهات أخرى .

(٤) سورة الحجر : ٤٧ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٧٨٣/٢ ، وفيه تخريجات وتوجيهات أخرى .

(٥) سورة الدخان : ٥٤ - ٥٦ .

(٦) انظر التبيان في إعراب القرآن : ١١٤٩/٢ .

والنظر في سياق آيات القرآن الكريم فيما ورد من أشباه،^(١) يجدها متنوعة الترتيب مختلفة المناحي ، فإذا كان ابن مالك قد احتاط بأن جعل هذا الترتيب هو الأقيس ، وكذا أبو حيان حين جعل ذلك الترتيب هو الأكثر والأحسن ، وإذا كان تمام حسان قد برر مخالفة المبدأ الكمي في ترتيب الأشباه بأمن اللبس وتمام المعنى ، فإن الناظر في دراسات لأسلوب القرآن الكريم يجد نماذج لمختلف أوجه الترتيب بين هذه الأشباه ، لا يجعل ذلك الترتيب ترتيباً مقررأ قياسية وحسناً ومبدأً على حد قول الثلاثة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن ترتيب الجملة (فيما هو غير محفوظ من مكوناتها) وكذا إذا تعدد ما يقع في الموقع الواحد أو الباب الواحد مما أسماه تمام حسان « الأشباه » لا بد أن يعرض على الدلالة العامة لسياق النص وأهمية كل عنصر أو شبيه من الناحية الدلالية لاحتلال موقعه ، وأن يعرض بما يتساوق والموقف الخارجي بما يشمله من مراد المتكلم فيرتب بإرادته (المكونات كلها) تبعاً للأهمية السياقية بنوعيتها التي يراها ، أو مراعاة لحال المخاطب وما تقتضيه حاله النفسية والاجتماعية من الإدلاء بالمكونات والأشباه وفق ما يتواءم وحاله ، أو ما يقتضيه الموقف الخارجي من أن يكون النص مساوفاً لأحداثه وترتيبها كما هي في الواقع ، وقد لمس عبد القاهر شيئاً من ذلك في سياق حديث له حول الترتيب النظمي في (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل) وكيف أنه إذا اختل ترتيبه لم يعد كلاماً بل يخرج من كمال البيان إلى مجرد الهذيان . . . قال : « وفي ثبوت هذا الأصل ما تعلم به أن المعنى الذي له كانت هذه الكلم بيت شعر ، أو فضل نثر و هو ترتيبها على طريقة معلومة ، وحصولها على صورة من التأليف مخصوصة ، وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل . . . »^(٢).

(١) انظر فيما ورد في القرآن من الأشباه ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق ٣ / ج ٣ ، لمحات من دراسة الحال ، ودراسة النعت (مواضع مختلفة) ، مع ملاحظة أننا مثلنا بالحال والنعت فيما يرى تمام حسان أن الأشباه تشمل كل المتعدد الذي يقع موقع باب واحد من هذين البابين أوغيرهما .

(٢) أسرار البلاغة : ٥ ، وانظر ما سبق ص ٧٨ .

ثالثاً الجملة والباب النحوي :

نشعر هنا في حديث بالغ الأهمية حول العلاقة اللفظية بين المتلازمات أو المتطلبات النحوية إذا كان أحدها جملة على النحو الذي تقع فيه الجملة موقع الباب النحوي كوقوعها خبراً ، أو حالاً ، أو نعتاً ، أو مفعولاً به ، أو مضافاً إليه . . . إلخ ، أو حتى حين لا تقع موقع أي باب نحوي ، وإنما تأتي كاشفة لإبهام سابق في (الاسم المفرد) كجملة صلة الموصول ، أو معنى الكلام السابق كالجملة التفسيرية ، أو حتى الجملة التي لا ترتبط بشيء كالجملة المعترضة .

ويمكن النظر إلى الجملة من حيث أقسامها باعتبار عدة :

أولها : باعتبار المتصدر من مكوناتها الرئيسية (الإسنادية) ، حيث قُسمت إلى جملة إسمية ، وهي المصدرة باسم ، وجملة فعلية وهي المصدرة بفعل ، وهاتان الصورتان هما الصورتان الأصليتان للإسناد في النحو العربي ، كما هما الصورتان الأكثر شيوعاً بين النحاة ، وإن كان الزمخشري ^(١) قد قسم الجملة بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام متابعا ^(٢) أبا علي الفارسي (٣٧٧) فزاد نوعين آخرين هما الجملة الشرطية ، والجملة الظرفية ، وردّ ابن هشام ^(٣) حين عرض لأقسامها الجملة الشرطية ، وذهب إلى أنها ثلاثة : اسمية وفعلية وظرفية .

ورد ابن يعيش ^(٤) كلاً من الجملتين الظرفية والشرطية إلى الجملتين الأساسيتين الفعلية والاسمية ، على اعتبار أن حقيقة جملة الشرط مكونة من جملتين فعليتين ، ولا اعتبار لأداة الشرط المتصدرة وإلا انقسمت الجملة إلى عدة جمل باعتبار الأداة

(١) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٨٨/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٨٨/١ .

(٣) معنى اللبيب : ٤٩٢ . وفي الإعراب عن قواعد الإعراب ذكر النوعين الرئيسين : ٣٥ / ٣٦ .

وانظر شرح قواعد الإعراب : ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) شرح المفصل : ٨٨/١ .

المتصدرة استفهاماً وشرطاً وتمنياً وتوكيداً ونفياً . . . ، وكذا الجملة الظرفية إما أن ترد إلى الفعلية إن عُلِقَ الظرف بالفعل ، أو إلى الاسمية إن عُلِقَ بوصف مشتق من كون عام مثل مستقر وكائن وموجود . . . إلخ .

ويذهب عبد الرحمن أيوب^(١) إلى أن الجملة تنقسم لا باعتبار المتصدر فيها ، وإنما باعتبار العلاقة بين مكوناتها إلى نوعين : الجملة الإسنادية ، وهي الفعلية والاسمية بحسب صورها ، ثم الجمل غير الإسنادية وهي الجمل الإفصاحية عند تمام حسان^(٢) كجملة المدح ، وجملة الذم وجملة التعجب . . على اعتبار أنهما لا يريان فيها إسناداً كما يذهب النحاة العرب .

أما تمام حسان فيرى أن الجمل ثلاثة أنواع تبعاً للمكون الرئيسي فيها (أو نواتها) فهناك الجملة الاسمية والجملة الفعلية وهناك الجملة الوصفية وهي التي « نواتها إحدى الصفات الخمس (صفة الفاعل أو المفعول ، أو المشبهة ، أو المبالغة ، أو التفضيل) »^(٣) وهو يعني بها تلك الجملة الاسمية التي يكون المبتدأ فيها وصفاً معتمداً على النفي أو الاستفهام (كما يرى البصريون) والذي يعرب ما بعده فاعلاً ساداً مسد الخبر ، نحو ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾^(٤) فهي عنده قسم قائم بذاته .

وأياً ما كان الأمر أو الاختلاف في أقسام الجملة فهي ما تلبث أن تعود إلى النوعين الرئيسين تبعاً للمكون المتصدر من جهة ، وتبعاً للعلاقة الإسنادية بينهما ، وإن كانت من النواحي الدلالية العامة ، تتعدد إلى أكثر من ذلك على ما سيأتي بعد^(٥) .
ثانيها : باعتبار حجم الجملة أو طولها ، أو باعتبار تعدد قضايا الإسناد في الجملة

(١) دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٨ وانظر ٢٤٤ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (النحو العربي ومناهج التحليل) : ٢٢٤ .

(٤) سورة مريم : ٤٦ .

(٥) انظر ما سيأتي : ٤٢٢ وما بعدها .

الواحدة قُسمت إلى جملة كبرى وجملة صغرى ، كما صنع ابن هشام^(١) وتابعه السيوطي^(٢) قال ابن هشام : « الكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : « زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ » ، والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجمله المخبر بها في المثالين السابقين ، وفحوى كلام ابن هشام لا يفضي إلى تعميم الفكرة صغراً وكبراً على غير الاسمية ، ومعنى هذا أنه إذا كانت الجملة الاسمية التي يكون خبرها جملة هي التي توصف بالكبرى ، وإذا كان الخبر (الجملة) في تلك الكبرى هو المسمى صغرى فإن الجملة الفعلية (ضرب زيدٌ عمراً) مهما طالت توابعها أو قيودها ، أو حتى تركيبها من جملتين كجمل الشرط لا توصف بكبر ولا بصغر ، ثم الجملة الاسمية خارج الحدِّ السابق (الابتدائية) مثل : محمد قائم ، لا توصف بكبر ولا بصغر أيضاً .

وهنا يطرح سؤال حول أين مكان هاتين كميّاً ؟ وإن كان الوصف الكميّ (الكبرى والصغرى) في إطار الجملة الاسمية (الكبرى) فحسب ، فما ثمرة هذا التقسيم ؟ سؤال أو اثنان لا يجدان إجابة شافية ، لكننا نجد له تبريراً اعتذارياً عند ابن هشام حين يقول : « ما فسرتُ به الجملة هو مقتضى كلامهم ،^(*) وقد يقال كما تكون مصدره بالمبتدأ تكون مصدره بالفعل ، نحو : « ظننت زيداً يقوم أبوه » ،^(٣) وهو كلام يحتوي على مثال في شطره الثاني تأكيد على فكرة اسمية الجملة الكبرى .

ويطرح فخر الدين قباوة فهماً آخر لكلام ابن هشام حين يجعل الكبرى هي : « المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ ، أو فاعل ، أو خبر ، أو مفعول ثان لفعل

(١) مغني اللبيب : ٤٩٧ .

(٢) همع الهوامع : ٣٨/١ ، ٣٩ .

(*) لم أعثر على أحد قبله تكلم عن الجملة الكبرى والصغرى ، ولم يصرح هو باسم أحد ، وهو أمر يدعمه أن الخالفين بعده لم يعرضوا لمثل هذا التقسيم إلا كما صنع . انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيحي : ٧٥ - ٧٧ ، وهمع الهوامع : ٣٨/١ ، ٣٩ ، والجملة النحوية نشأة وتطوراً وإعراباً : ٨٨ .

(٣) مغني اللبيب : ٤٩٧ .

ناسخ»^(١) وقوله أوسع مما يفهم من كلام ابن هشام ومن حدّه للجمله الكبرى في جهتين : إحداهما : أنه يشمل الجملة المكونة من جملتين أو أكثر إحداهما مبتدأ ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٢) ، والأخرى : الجملة المكونة من جملتين ثانيتهما فاعل نحو : (بدا لنا أيكم صادق) .

كما يلمح إلى أن « سائر الجمل الأخرى التي تقوم برأسها ، ولا تتصل بغيرها اتصالاً إسنادياً أصلياً أو فرعياً نحو : الدارُ واسعةٌ ، نجحَ الطلابُ ، أصبحَ العلمُ يسيراً ، إن تجتهد تنجح ، فهي ليست كبرى ولا صغرى ؛ لأنها تركيب بسيط متميز بنفسه »^(٣) .

وإذا احتكنا إلى الإسناد أصالة وفرعية ، فإن كلام النحاة يصرفه أصالة إلى الإسناد بين المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل^(٤) ، ويصرفه فرعية (إسناد غير أصلي) إلى الوصف ومعموله ، فالأوصاف وما أسندت إليه لا تشتمل على إسناد أصلي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النحاة يذهبون إلى أن الإسناد إما أن يكون مقصوداً لذاته أو لا يكون مقصوداً لذاته^(٥) ، والأول هو الإسناد بين ركني الجملة كالذي بين ركني الجملة الابتدائية ، والثاني هو الإسناد بين ركني الجملة التابعة غيرها سواء أَلها محل من الإعراب أم لا ، فالإسناد فيها غير مقصود لذاته .

وعلى هذا فإن النظر إلى كبر وصغر الجملة لا بد أن يمر بفكرة الإسناد من حيث القصدية ، فتكون الجملة الكبرى هي المشتملة على إسناد غير مقصود لذاته سواء أكانت فعلية أم اسمية ، وعلى ذلك يمكن تقسيم الجملة كميّاً على الشكل التالي :

(١) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٤ .

(٢) سورة البقرة : ٦ .

(٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل : ٢٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٣٢/١ ، ٣٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣/١ .



وهذا التوجه الكمي الذي رسمناه في تقسيم الجملة كبراً وصغراً يسلمنا إلى النظر في التقسيم الثالث للجملة .

ثالثها : تقسم الجملة باعتبار قصدية الإسناد فيها من جهة ، ومن حيث إعرابها إلى قسمين :

١ - الجمل التي لها محل من الإعراب .

٢ - الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

والفيصل في التفريق بين القسمين هو صلاحية وقوعها موقع المفرد من عدمه ، لقول الرضي : « وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها ، فلتلك الجملة موضع من الإعراب ، كخبر المبتدأ ، والحال ، والصفة ، والمضاف إليه » .^(٢)

ويشرح الرضي هذا المقياس في معرفة ما له محل وما لا محل له من الإعراب من الجمل بقوله : « ولا نقول إن الأصل في هذه المواضع هو المفرد ، كما يفهم بعضهم »^(٣) وإن الجملة إنما كان لها محل لكونها فرع المفرد ؛ لأن ذلك دعوى بلا

(*) نستخدم كلمة (أصلية) صفة للإسناد المقصود لذاته ، و (تابعه) للإسناد غير المقصود لذاته .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٩٨/٢ ، وانظر مغنى اللبيب : ٥٠٠ .

(٣) مثل ابن يعيش ، انظر شرح المفصل : ٨٨/١ .

برهان ، بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة^(١). وعلى ذلك فإن انقسام الجملة بهذا الاعتبار يأخذ الشكل التالي كما في المعنى لابن هشام^(٢) :

الجملة (إعراباً)

الجملة التي لا محل لها من الإعراب	الجملة التي لها محل لها من الإعراب
الابتدائية	جملة الخبر
المعتضة	جملة الحال
التفسيرية	جملة المفعول
الواقعة جواباً للقسم	جملة المضاف إليه
الواقعة جواباً لشرط غير جازم	الواقعة جواباً لشرط جازم مقترنة بالفاء
جملة الصلة	الجملة التابعة : ١- جملة النعت
الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب	٢- الجملة المعطوفة
	٣- المدللة
	الجملة التابعة لما لها محل
	الجملة المستثناة
	الجملة المسند إليها :
	١- جملة المبتدأ - ٢- جملة الفاعل

وهذا التقسيم يثير عدداً من النقاط للمناقشة :

أولها : المحل الإعرابي .

الثانية : مفهوم المفرد الذي تحل محله الجملة .

الثالثة : ربط الجملة التي لها محل بما تقع مرتبطة به من الوجهة النحوية ، وكذا بعض الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي النقطة الأهم والتي من أجلها سقنا حديث الجملة السابق .

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٩٨/٢ .

(٢) معنى اللبيب : ٥٠٠ - ٥٥٩ ، وزاد بعض النحاة جملاً في إطار هذين القسمين يمكن الرجوع إليه في مظانه ، فليس من شأننا الاستقصاء لذاته ، وإنما بسط الموضوع بما يكشف عن جوانب دلالة السياق في إطار الجملة ، وهو مهم لنا بهذا الاعتبار لا غير ، انظر الأشباه والنظائر : ١٥/٢ - ٢١ ، وإعراب الجمل وأشباه الجمل (الفصل الثاني والثالث) ، والجملة النحوية ، نشأة وتطوراً وإعراباً : ٩٦ - ١٥٣ .

فالمحل الإعرابي فيما يبدو من كلام النحاة هو الباب النحوي الذي تشغله كلمة من الكلمات المعجمية أو ما يقوم مقامها من الكلمات التركيبية (الضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة) وهذه الأخيرة كلها ضمائر في نظر تمام حسان .^(١)

ويمكن الحكم على الكلمات المعجمية (في الجملة) التي لها باب نحوي بتتبع الأبواب النحوية على الترتيب المشهور من المبتدأ والخبر حتى الإضافة على ترتيب الألفية مثلاً ، ولكننا نلاحظ من خلال ذلك أن الفعل لا باب له ، وهذا يقودنا إلى النقطة الأخرى ، وهي مفهوم المفرد الذي تحل محله الجملة ، فهو من خلال التقسيم السابق يظهر أنه يشمل الكلمة المفردة التي تشغل باباً نحوياً ، وهذه الأبواب كما ظهرت في الشكل هي : باب الخبر ، والحال ، والمفعول ، والمضاف إليه ، وباب التابع بفروعه ، وباب المستثنى ، وباب المبتدأ ثم باب الفاعل ونائبه ، ومعها (جواب الشرط الجازم) ، وهنا لا بد من تقرير القول عن الفعل من حيث هو معرب ، أو مبني ، ومن حيث إن له محلاً (باباً) أو لا محل له من الإعراب ، وبرغم أن واحداً من أقسام الفعل وهو المضارع (غير المؤكد) معربٌ ، وعلّة إعرابه شبهه باسم الفاعل كما يقول النحاة؛^(٢) ولأن آخره يستجيب للعامل وجوداً فينصب أو يجزم أو عدماً (التجرد) فيكون مرفوعاً ، كما تعتوره علامات أصلية (الفتحة والضمة والسكون) أو فرعية كحذف حرف العلة ، أو ثبوت النون وحذفها .

وإذا كان الماضي والأمر من الأفعال التي لا محل لها من الإعراب ، فكذلك المضارع قال العكبري : « ... المعنى الذي يدل عليه الإعراب كون الاسم فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، لأنه يفرق بين هذه المعاني ، وهذه المعاني تصح في الأسماء ،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ص ١٠٨ وما بعدها .

(٢) انظر علة إعراب المضارع في : الكتاب : ١٣/١ ، ١٤ ، والجمل في النحو : ٧ ، وأسرار العربية : ٢٤ ، ٢٦ ، والتسهيل ٢٢٨ ، وشرح مؤلفه ٥/٤ ، ٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين : ١٥٣ - ١٥٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب : ٢١/٢ ، ٢٢ .

ولا تصح في الأفعال ، فعلم أنها ليست أصلاً ، بل هي فرع محمول على الأسماء في ذلك .^(١) وهذا القول يكشف أن الفعل بأنواعه (الزمنية) الثلاثة لا محل به من الإعراب ؛ لأنه لا يقع موقع باب نحوي ، هذا برغم أن الفعل بأنواعه يكون مسنداً في الجملة الفعلية ، ومع ذلك لم يشفع له مكانه من المسند إليه (الفاعل) لأن يحتل باباً نحوياً في حين أن الأسماء والصفات والضمائر والظروف . . . تقع موقعاً نحوياً في الابتداء والخبر والفاعل والظرفية والمفعول والحال . . . ، وهذا الكلام يستدعي النظر في تبرير انقسام الجملة الواقعة جواباً للشرط إلى ثلاثة أنواع :

- ١ - حين تكون أداة الشرط جازمة ، والجواب صالح لأن يكون كذلك .
- ٢ - حين تكون أداة الشرط جازمة ، والجواب مقترن بالفاء (دليل أنه غير صالح لأن يكون جواباً) .
- ٣ - حين تكون أداة الشرط غير جازمة .

إن هذه الأنواع يمكن أن تكشف أن معنى المحل الإعرابي للفعل هو استجابته لآثر العامل (الشرط الجازم) ، ذلك أن الأداة غير الجازمة يقال في جملة جوابها أن لا محل له من الإعراب ، في حين أن جواب الأداة الجازمة غير الصالح لأن يكون جواباً يكون له محلاً رشحه له ارتباطه بفعل الشرط بواسطة الفاء وجوباً ،^(٢) ومع ذلك فإن الجملة الصالحة لأن تكون جواباً للأداة الجازمة لا محل لها من الإعراب ، ولا نجد تفسيراً لهذا ، ذلك أن بنية جملة الشرط سواءً أكانت أدواتها جازمة أو غير جازمة ، ليست في بساطة وسهولة الجمل الأخرى ، لأنها جملة تقرن دلاليّاً بين قضيتين منطقيتين مثبتتين أو منفيّتين ، أو إحداهما مثبتة والأخرى منفية ، وإذا كان لا بد من النظر إلى المحل من عدمه ، فإنه يكون جملة الشرط وجملة الجواب ، وحيث أن تكون جملة الشرط وجملة الجواب كل على حدة^(٣) و في شرط جازم أو غير جازم لا محل

(١) أوضح المسالك : ١٩٣/٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٩٣/٣ .

(٣) قد تقع جملة الشرط (كاملة) خبراً أو حالاً ، وهذا موضوع آخر .

لها من الإعراب ؛ لأن كل واحدة منها كالاتدائية أو المستأنفة مع فارق أنها لا تكون منقطعة بل ذات اتصال وترابط مصدره أداة الشرط الجازمة .

وفارق آخر يكمن في أن الجملة الابتدائية أو المستأنفة أو المعترضة ، لا تثير قضية في الترابط ، لأن منحنى ترابطها يتخذ منحنى مفهوماً له علاقة بالقضايا المشتملة عليها الجمل في تتبعها في النص ، أكثر مما يتخذ منحنى نحوياً كما هو الحال بين جملتي الشرط والجواب ، من ربط نحوي ينطلق من أداة الشرط أولاً ، ثم التهيؤ للجواب الصالح أو المستصلح المقترن بالفاء أو إذا .

وكما هو الحال في جملة القسم من حيث اقتران جواب القسم فضلاً عما يوحي به صدر الجملة القسمية من أداة ومقسم به صريحاً أو مقدرأ - بأدوات تلزم أحياناً الجواب^(١) - وفق نوع الجملة اسمية أو فعلية ، مثبتة أو منفية . . ، ويكاد جواب القسم المثبت يلزمه مجيء مؤكد أو أكثر في جملته اسمية كانت أو فعلية ، على النحو الذي نلاحظه في قوله تعالى : ﴿ يَسَّ * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ ،^(٢) وقوله تعالى ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ ،^(٣) وقوله تعالى ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ * وَطُورِ سِينِينَ * وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ * لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ،^(٤) وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ،^(٥) قال ابن يعيش : « اعلم أنه لما كان كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة ، والجملة عبارة عن كلام مستقل قائم بنفسه ، وكانت إحداها لها تعلق بالأخرى لم يكن بد من روابط تربط إحداها بالأخرى كربط حرف الشرط الشرط بالجزاء . . . »^(٦)

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٥٢ .

(٢) سورة يس : ١ - ٣ .

(٣) سورة الأنبياء : ٥٧ .

(٤) سورة التين : ١ - ٤ .

(٥) سورة العلق : ١٥ .

(٦) شرح المفصل ٩٦/٩ .

وإذا كانت الجمل الابتدائية أو المستأنفة أو المعترضة ذوات ارتباط مفهومي ،
وجملتا الشرط والجواب ، والقسم وجوابه تنصدر روابطهما برغم أن لا محل لها من
الإعراب فإن الحديث ينساق الآن إلى الجمل التي ترتبط بالكلمة الواحدة أعني الجمل
ذوات المحل التي تُتَمَّم ما يطلبها نحوياً كجملة الخبر والحال والنعته . . . ، وكذا جملة
الصلة التي ترتبط بالموصول شرحاً أو توضيحاً أو كشفاً لإبهامه .

١ - جملة الخبر :

قد كنت ذكرت طرفاً من حديث العلاقة الدلالية المعجمية بين المبتدأ والخبر في
الحديث عن العلاقات المعجمية،^(١) ويبدو أنها هي التي تنظم علاقة الجملة الواقعة خبراً
بالمبتدأ . ذلك أن الذي يربط الجملة الواقعة خبراً واحداً مما يلي^(٢):

١ - التكرار لفظاً أو معنى .

٢ - الضمير ، ويشمل الربط باسم الإشارة ، إذ هي معدودة في الضمائر كما
أسلفنا .

٣ - العموم الذي يشمل المبتدأ .

ويرى تمام حسان أن الربط بالتكرار ، أو ما يسميه النحاة بإعادة المبتدأ بلفظه أو
معناه هو الأصل،^(٣) وإنما يعدل عنه إلى الضمير لمبدأ الاقتصاد اللغوي (أو طلب
الخفة) ، وأوافقه على ما ذهب إليه ، وإن كنت أختلف معه حول تفسير العدول عن
الأصل (التكرار) إلى الضمير بطلب الخفة ، وإن كان استعمال الضمير لا يخلو من
اقتصاد أو تخفيف ، وأحمل العدول إلى الضمير لما فيه من معنى المبتدأ ، وكونه ذي
دلالة وظيفية معجمية بمعونة المرجع الذي يعود عليه ، على ما أشار إليه تمام حسان

(١) انظر ص : ٢٥٤ وما بعدها .

(٢) انظر الأشباه والنظائر : ٤٨/٢ ، ٤٩ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (ظاهرة الربط في التركيب والأسلوب العربي) : ٢٠٤ ، وانظر

المعني : ٦٥٠ ، والأشباه والنظائر : ٤٨/٢ ، ٤٩ .

بقوله : « ... معنى الضمير وظيفي وهو الحاضر أو الغائب على إطلاقهما ، فلا يدل دلالة معجمية إلا بضميمة المرجع ، وبواسطة هذا المرجع يمكن أن يدل الضمير على معين ، وتقدم هذا المرجع لفظاً أو رتبة أو هما معاً ضروري للوصول إلى هذه الدلالة»^(١).

ولربما كان هذا يقودنا إلى القول إن الربط بين جملة الخبر والمبتدأ يكون بذكر المبتدأ لفظاً أو معنى ، والضمير والإشارة هما معنى المبتدأ فيدخلان في التكرار ويساعدان في التمام فكرة أن تكون جملة الخبر هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ نحو : (قولي الحمد لله ، ونظقي لا إله إلا الله) ، فإن لم يكن كان في التكرار الصريح للمبتدأ نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾^(٣) ، أو كان في إعادته بمعناه نحو : (زيد جاءني أبو عبد الله)^(٤) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾^(٥) ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾^(٦) . وفي هذا ما يؤكد أن العلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة دلالية تخضع لمطالب معجمية من جهة ، ولرابط الإسناد من جهة أخرى ، فقيمة المعنى في وسائل الربط بين المبتدأ والخبر (الجملة) هي قبول التساند بين المبتدأ أو الخبر ليصلحا أن يشكلا جملة ؛ قال ابن هشام بعد أن قسم الجملة الواقعة خبراً إلى جملة هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط ، وإلى جملة ليست هي المبتدأ في المعنى : « فلا بد

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١١١ وانظر ١١٣ .

(٢) سورة الحاقة : ١ - ٢ .

(٣) سورة الواقعة : ٢٧ .

(٤) المغني اللبيب : ٦٥٠ .

(٥) سورة الأعراف : ١٧٠ ، وقيل الرابط في الآية عموم يشمل المبتدأ ، انظر المغني : ٦٥٠ ، والتبيان في إعراب القرآن (للعكبري) : ٦٠٢ / ١ .

(٦) سورة الأعراف : ٣٦ .

من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هي مسوقة له ، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه ، وهو إما ضميره مذكوراً نحو : (زيد قائم أبوه) ، أو مقدراً نحو : (السمن منوان بدرهم) : أي منه ، أو إشارة إليه نحو « ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ »^(١) ، إذا قدرت ذلك مبتدأً ثانياً لا تابعاً للباس »^(٢).

٢ - جملة الحال :

الحال تتواءم والخبر من حيث إنها مشتقة مثله في الأصل ، ومن حيث إن صاحبها معرفة كما أن المبتدأ معرفة ، غير أن وجه الخلاف بينهما أن العلاقة بين المبتدأ والخبر هي علاقة الإسناد ، بينما العلاقة بين الحال وصاحبها علاقة التخصيص . وإذا كانت الحال جملة : « فلا بد من الواو لتعلق الحال بذوي الحال ، فإن كان في الجملة ضمير يرجع إلى ذي الحال كفاك ذاك من الواو »^(٣).

وقد تجتمع الواو والضمير معاً لربط جملة الحال ،^(٤) نحو قوله تعالى : ﴿ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾^(٥) ، وقد يكون الرابط أحدهما ،^(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾^(٧) ، أي متعادين ، ونحو قوله تعالى : ﴿ لئن أكله الذئب ونحن عصابة ﴾^(٨) ، وغاية ما قاله النحاة في اجتماعهما ما ذكره الرضي : « اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان ، لكن اجتماعهما أولى احتياطاً »^(٩).

(١) سورة الأعراف : ٢٦ . وانظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٦٢ .

(٢) أوضح المسالك : ١/ ١٤٠ .

(٣) شرح اللمع : ١/ ١٣٢ .

(٤) أوضح المسالك : ٢/ ١٠٣ .

(٥) سورة البقرة : ٢٤٣ .

(٦) أوضح المسالك : ٢/ ١٠٣ .

(٧) سورة البقرة : ٣٦ .

(٨) سورة يوسف : ١٤ .

(٩) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٤١ .

وهذا الاحتياط يبدو حين تكون جملة الحال اسمية ، إذ يذهب الجامي (٨٩٨) إلى أن الواو والضمير إنما يربطان الجملة الاسمية الواقعة حالاً بصاحب الحال : « لقوة الجملة الاسمية في الاستقلال ، فتطلب أن تكون الرابطة في غاية القوة » .^(١)

والحق أن قصر اجتماع الرابطين في الاسمية فيه نوع من التجوز ، ذلك أنهما يجتمعان في الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي ، أو ذات الفعل المضارع المثبت ، وقد يكتفى بأحدهما على النحو التالي :

أ - الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المثبت ، وربطها يكون بالضمير وحده ، لما في المضارع من مشابهة لاسم الفاعل المستغني عن الواو لفظاً ومعنى ،^(٢) نحو : (جاء زيد يسرع) وعليه قوله تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ ﴾ ،^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيحُهُمْ مِنَ الْكِتَابِ حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُخَفِّفْهُمْ ﴾ .^(٤) وإذا وقع المضارع بعد الواو حملت على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، وحينئذ يكون من قبيل الجملة الاسمية ، أو الواو للعطف ، ولا حال حينئذ^(٥) وخرج عليه قول عنترة^(٦) :

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا
زَعَمًا لَعَمْرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُوْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ ﴾ ،^(٧) قال العكبري : «ال قوله تعالى : ويكفرون : أي وهم يكفرون والجملة حال » .^(٨)

(١) الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب : ٣٩٢/١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٤٣/٢ .

(٣) سورة المائدة : ١٥ .

(٤) سورة الأعراف : ٣٧ .

(٥) أوضح المسالك : ١٠٦/٢ ، ١٠٧ .

(٦) المصدر نفسه : ١٠٥/٢ .

(٧) سورة البقرة : ٩١ .

(٨) التبيان في إعراب القرآن : ٩٢/١ .

ب - الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع المنفي ، أو الفعل الماضي المثبت ويربطها بصاحب الحال الضمير والواو معاً أو أحدهما ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ ،^(١) وقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا فَتِلْكَ مَسَاكِنُهُمْ لَمْ تُسْكَنْ مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ ،^(٢) ونحو قوله تعالى : ﴿ قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَائِنَا ﴾ ،^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ .^(٤)

وقد تخلو الجملة الاسمية من الواو إذا كانت مؤكدة لمضمون الجملة نحو قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ،^(٥) إذ جعل (الكتاب) خبراً لا تابعاً .

وقد تأتي الجملة الفعلية خالية من الضمير ومن الواو كما في قول صخر الغي الهذلي^(٦) :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِاللَّهِ الْقَطْرُ

وجمهور النحاة على أن الفعلية ذات الفعل الماضي يلزم مع مثبتها قد ظاهرة أو مقدره ، وعله أن تلحق قد بجملة الحال ذات الفعل الماضي إنما هو لتقريب زمن فعل جملة الحال إلى زمان صدور الفعل (العامل) من صاحب الحال .^(٧)

(١) سورة النحل : ٧٨ .

(٢) سورة القصص : ٥٨ .

(٣) سورة البقرة : ٢٤٦ .

(٤) سورة الطلاق : ١١ .

(٥) سورة البقرة : ٢ ، وانظر وجوه تفسير الآية نحويّاً في التبيان : ١٤/١ ، ١٥ .

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٤٥/٢ .

(٧) الفوائد الضيائية : ٣٩٣/٢ ، ٣٩٤ .

٣ - جملة النعت :

ولكي يوصف بها فلا بد من تحقق ثلاثة شروط^(١) :

أولها : أن يكون المنعوت نكرة ، لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ ،^(٢) والثاني مثل قول الشاعر^(٣) :

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي

والثاني : أن تكون الجملة خبرية (أي محتملة للصدق والكذب) ، قال الرضي : « وإنما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة ، كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة ، لتعرف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ، من اتصافهما بمضمون الصفة أو الصلة ، فلا يجوز إذن إلا أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الخبرية ».^(٤)

والذي يفهم من معرفة المخاطب مضمون الجملة ، أن يكون وصفها أو وصلها مفيداً فائدة (أل) العهدية ، وهو ظاهر في جملة الصلة مع الموصول ، لكنه ليس شرطاً أن يكون في جملة النعت ، وبخاصة أن منعوتها نكرة ، وغاية ما هنالك أنها تخصص المنعوت كما تقول : (جاءني رجلٌ يندبُ حظَّهُ) ، فلا معرفة للمخاطب لا بالرجل ، ولا بصفته ، وإنما تقول ذلك تفسيراً للموصوف أو تقييداً له على عكس الموصول الذي يكون مضمون جملة صلته معهوداً عند المخاطب ، لاحظ جملة : (تلك ليلي التي أحبها المجنون) و (هذا الكتاب الذي قرأته) ، ولهذا يقال في الاسم الموصول إنه : « وضع وصلةً إلى وصف المعارف بالجمل ، ومن حق الجمل التي

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٣/٣ .

(٢) سورة البقرة : ٢٨١ . وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٣/٣ .

(٣) شرح ابن عقيل : ١٩٦/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية : ٢٩٩/٢ .

يوصف بها أن تكون معلومة للمخاطب كقولك : « هذا الذي قدم أبوه من الحضرة ، لمن بلغه ذلك » .^(١)

وقد وردت جملة الشرط واقعة نعتاً في مثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾ .^(٢)

والثالث : أن تكون جملة النعت مشتملة على ضمير يربطها بالمنعوت ، إما ملفوظ نحو : ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ ،^(٣) وقوله تعالى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى ﴾ ،^(٤) وإما محذوف كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(٥) والمراد لا تجزي فيه .

٤ - جملة المفعول به :

تقع الجملة مفعولاً به في ثلاثة مواضع^(٦) :

أولها : باب الحكاية بالقول أو مرادفه ، نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ،^(٧) وقوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ ﴾^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا ﴾ .^(٩)

الثاني : باب ظن وأعلم ، مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، فإن جملة

(١) التخمير : ١٩٧/٢ .

(٢) سورة المائدة ١٠١ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٤٦٤/١ .

(٣) سورة النور : ٣٥ ، وانظر التبيان : ٩٧٠/٢ .

(٤) سورة البقرة ٢٦٣ ، وانظر التبيان : ٢٦٣/١ ، ٢٦٤ .

(٥) سورة البقرة : ٤٨ ، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٣/٣ .

(٦) انظر مغني اللبيب : ٥٣٨ .

(٧) سورة مريم : ٣٠ .

(٨) سورة البقرة : ١٣٢ .

(٩) سورة هود : ٤٢ .

الخبر هي المفعول الثاني لظن والثالث لأعلم نحو قول أبي ذؤيب^(١) :

فَإِن تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدِّكَ بِالْجَهْلِ

الثالث : باب التعليق ، سواء أكان في باب ظن وأحواتها ، أو في كل فعلٍ قلبي ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾^(٥) .

وهذه الجملة ترتبط بما قبلها (العامل) القولي أو القلبي بلا روابط من نوع ما يربط جملة الخبر أو الحال أو النعت ، ولربما كان في دلالة الفعل ذاته ، أو نوعه الدلالي بعبارة أدق ما فيه دلالة على شدة الارتباط بين الفعل (نوعاً) ومفعوله ، على نحو أشبه ما يكون من ارتباط بين الفعل ومفعوله المطلق ، من حيث دلالة الفعل عليه لكونه من مادته ، ولعل ما يدعم هذا أن الخبر إذا كان هو المبتدأ في المعنى نحو : (قولي لا إله إلا الله) و (نظقي الله حسبي) لا يحتاج إلى رابط لأنه هو هو ، وبعبارة أكثر وضوحاً إذا كان المفعول به وهو الصورة الأشهر في الوقوع مفعولاً به هو الحدث ذاته لم يحتاج إلى رابط .

٥ - الجملة المضاف إليها :

هناك عدد من الألفاظ مفتقر إلى الإضافة ، بمعنى أن معناه لا يتم إلا بوجود

(١) مغني اللبيب : ٥٤٣ .

(٢) سورة الكهف : ١٢ .

(٣) سورة الشعراء : ٢٢٧ .

(٤) سورة الكهف : ١٩ .

(٥) سورة الذاريات : ١٢ .

المضاف إليه ، ومن هذه الألفاظ الظروف غير المحدودة التي لا تضاف إلا إلى الجمل تلك التي قال عنها ابن مالك ^(١) :

وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يَنْوَنُ يُحْتَمَلُ
إِفْرَادُ إِذٍ ، وَمَا كَذَا مَعْنَى كَذَا أَضِفْ جَوَازاً نَحْوَ « حِينَ جَاءَ نَبَذُ

فحيث من ظروف المكان ، وإذ وإذا من ظرف الزمان ، وهذه الظروف لا تضاف إلا إلى الجمل فعلية كانت أو اسمية ، وألحق بها (جوازاً) ، ما هو كإذ معنى مثل حين ووقت وزمان ويوم ، وهذه الجمل في محل إعراب بإضافة الظرف إليها .

فحيث من ظروف المكان تضاف إلى الجملة الفعلية والاسمية ، وهذا ما قرره النحاة ، في حين لم يرد في القرآن بعدها إلا الفعل ماضياً ومضارعاً مثبتاً ومنفياً، ^(٢) قال تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا ﴾ ، ^(٣) وقال تعالى : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾ . ^(٤)

أما إذ فقد وردت مضافة إلى الجملة الفعلية كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ، ^(٥) وقوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾ ، ^(٦) وقوله تعالى : ﴿ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأَوَّلَتْكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ ﴾ . ^(٧)

(١) شرح ابن عقيل : ٥٥/٣ .

(٢) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (حيث) .

(٣) سورة البقرة : ٣٥ .

(٤) سورة البقرة : ١٩١ .

(٥) سورة البقرة : ٣٠ .

(٦) سورة آل عمران : ٤٤ .

(٧) سورة النور : ١٣ .

كما أضيفت إلى الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(٣) ، وقد تحذف الجملة بعد إذ ، وتتنون حينئذ عوضاً عن الجملة المحذوفة كما في قوله تعالى : ﴿ وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴾^(٤) أي يوم ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ﴾^(٥) وهي الآية السابقة.^(٦)

أما (إذا) وهي ظرف لما يستقبل من الزمان فلا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية على المشهور من رأي البصريين،^(٧) قال تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾^(٨) ، فإن جاء بعدها الاسم المرفوع كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾^(٩) ، قدر البصريون بعدها فعلاً يفسره المذكور بعده ، فيما يذهب الأخفش إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء فتكون مضافة إلى الجملة الاسمية ، والكوفيون يذهبون إلى أن الاسم الواقع بعد إذا مرفوع بما عاد عليه من الفعل بعده من غير تقرير فعل.^(١٠)

وأحق بهذه الظروف المبهمة (حين) إذا أضيفت إلى الجملة ، مثل قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران : ٨٠ .

(٢) سورة الأنعام : ٩٣ .

(٣) سورة الأنفال : ٢٦ .

(٤) سورة إبراهيم : ٤٩ .

(٥) سورة إبراهيم :

(٦) البحر المحيط : ٤٢٨/٥ .

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٠/٢ وأصل المسألة في ٦١٥ .

(٨) سورة النصر : ١ .

(٩) سورة الانشقاق : ١ .

(١٠) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين ورأي الأخفش في الإنصاف : ٦١٥/٢ وفي معاني القرآن للأخفش الأوسط أن ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ على التقديم والتأخير ، وكأنه يرى أن (السماء) فاعل للفعل بعدها ٥٣٤/٢ .

﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾^(١) ، وكذا (يوم) إذا أضيف إلى الجملة في مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا ﴾^(٢) .

وهذه الجمل الواقعة موقع المضاف إليه بعد هذه الظروف المبهمة ، إنما كان لاتصافها بالإبهام وافتقارها إلى ما يزيله افتقار المقادير إلى تمييزها ، والموصول إلى صلته ، غير أنها من الوجهة الإعرابية وقعت في محل المجرور بالإضافة .

والتحليل السياقي لقيمة الإضافة دلاليًا في هذه النماذج يستدعي النظر في فائدة الإضافة من حيث إن المضاف يكتسب من المضاف إليه التعريف أو التخصيص ، إن كانت الإضافة معنوية ، أو لا تفيد معنى وهي التي لا يكتسب المضاف (الوصف المضاف إلى معموله) منه تعريفاً ولا تخصيصاً ، والسؤال : إلى أي وجه تنتمي إضافة الظروف المبهمة وما ألحق بها ؟ تصوري أن الإضافة هنا معنوية من حيث إزالتها للإبهام الموجود في هذه الظروف ، ولكنها لفظية (في إذا) من حيث إنك تعربها ظرفاً للفعل بعدها ولكن « حيث » تتعلق إعراباً ودلالة بما قبلها وبما بعدها تقول : (جلس محمد حيث جلس زيد) فحيث ظرف لفعل محمد ، وظرف جلوس زيد ، وبعبارة منطقية هناك حيثيتان إحداهما لمحمد والأخرى لزيد ، وفي هذا عودة إلى مقتضى الصناعة ومقتضى الدلالة (المعنى) التي أشار إليها ابن جني في مثل (أهلك والليل) .

إن هذه الظروف هي مخصصات للأحداث السابقة (العاملة فيها) بأحداث تمت أو سيتم وقوعها ، قارن حيث في قوله تعالى : ﴿ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمُوهُمْ ﴾^(٣) .

ويلاحظ على هذه الجملة برغم أن لها محلاً إعرابياً عدم وجود رابط بينها وبين ما قبلها ، إذ وظيفتها التركيبية لا تحتاج إلى رابط تركيبى غير (تضامها) إلى الظرف

(١) سورة الروم : ١٧ .

(٢) سورة آل عمران : ٣٠ .

(٣) سورة بقرة : ١٩١ .

المبهم ، أو تضامه هو إليها ، ولشدة الافتقار في الأول استغنى عن أي رابط تركيبى آخر . ومع ذلك فلا يسلم الأمر دائماً إذ يحدث أن يكون بين المفتقر ، والمفتقر إليه حاجة إلى الرابط التركيبى غير الإعرابى ، وهو ما يتم بين الموصول وصلته .

٦ - جملة صلة الموصول :

هي جملة الدلالة التي ينكشف بها معنى الاسم الموصول (في غير العدد والنوع) ، ذلك أن الاسم الموصول مفتقرٌ افتقاراً أبدياً ،^(١) ولا يظهر معناه إلا بانضمام جملة الصلة إليه ، فينهضان معاً بالتعبير عن معين (غائب) لكون الاسم الموصول معرفة .

ويشترط في جملة الصلة ما يشترط في جملة النعت من حيث كونها خبرية ومشملة على ضمير يربطها بالاسم الموصول ، وموافق له نوعاً وعدداً ، ومع كون جملة الصلة خبرية ومرتبطة بالاسم الموصول بالضمير إلا أن ذلك لم يشفع لها لتكون معربة ، بل هي لا محل لها من الإعراب ، وتقتصر دلالتها على إزالة الإبهام في الاسم الموصول ، وجملة الصلة كالعهد السابق المفهوم من (آل) العهدية قال الصبان : « تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشاراً بها إلى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب ، فمعنى قولك : (لقيت من ضربته) ، إذا كانت موصولة ، لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك ، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها»^(٢) ويعلل ابن مالك قصرَ جملة الصلة على أن تكون خبرية بقوله : « لأن الصلة مُعرِّفة والموصول مُعرَّف ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه »^(٣) . وهما أي الصلة والموصول يشبهان الاسم المركب^(٤) تركيباً مزجياً

(١) حاشية الصبان : ١٤٦/١ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦١/١ .

(٣) شرح التسهيل : ١٨٧/١ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣١/١ ، وانظر : همع الهوامع : ٢٩٥/١ .

من حيث لزوم كل جزء من جزئيه للآخر ، ولذا كانت صلة الموصول لا محل لها من الإعراب ، لأن مدلولها مع الاسم الموصول واحد . وهي بتوضيحها له وإزالة إبهامه تهيئه ليشغل باباً نحويّاً وجملة الصلة لا رابط لها بالموصول إلا الضمير فحسب ، وقد يحذف العائد فيقام الاسم الظاهر مقامه في نحو قول الشاعر ^(١) :

فِيَا رَبِّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

أراد : وأنت الذي في رحمته أطمع .

وكذلك يحذف العائد إذا كان مجروراً بحرف جر ولم يدخل على الموصول مثل ذلك الحرف ، وحمل على الضرورة الشعرية ، ^(٢) ومنه قول الشاعر ^(٣) :

فَقُلْتُ لَهَا : لَا وَالَّذِي حَجَّ حَاتِمٌ أَخُونِكَ عَهْدًا إِنِّي غَيْرُ خَوَّانٍ

يريد : الذي حج حاتم له

ومثله قول الشاعر ^(٤) :

فَأَصْبَحَ مِنْ أَسْمَاءَ قَيْسٍ كَقَابِضٍ عَلَى الْمَاءِ لَا يَدْرِي بِمَا هُوَ قَابِضٌ

يريد : بما هو قابض عليه .

وإجمال القول : إن هذه الجمل بما هي ذات محل من الإعراب ، أو لا محل لها ، إنما يحكمها إما علاقة إعرابية (تطالبيه) ، إذ تبتغي الكلمة السابقة مكماً نحويّاً لها كالخبر ، والمفعول : أو مكماً توضيحياً على ما هي جملة الصلة مثلاً ، أو تبتغي الجملة نفسها شيئاً ترتبط نحويّاً كجملتي الحال والصفة فبرغم كونهما معمولين للفعل للعامل في صاحب الحال والمنعوت ، فإنهما ولكونهما دلاليّاً يوضحانهما أو

(١) شرح التسهيل : ١٨٦/١ .

(٢) ضرائر الشعر : ١٧٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧٥ .

(٤) المصدر نفسه : ١٧٥ .

يخصصانها فهما يتبعانها دلالة ومن هنا احتيج للروابط التركيبية غير الإعرابية بين كل ما له بسابقه فَضْلُ توضيح أو إعراب .

وإذا كان الأمر كذلك فإن الذي يبقى من علاقات الجمل بما هي منجز ذو غرض وهدف ، نوع من العلاقة الجمالية بين مكوناتها تَسْمُ الجملة بنوع من الدلالة يمكن تسميتها الدلالة العامة للجملة . أعني بذلك ما يعرف بأساليب الكلام ، أو معاني الجمل التي تتفرع الجملة إليها بناءً على دلالتها العامة ، ووفق أغراض الكلام إلى أنواع شتى نعالجها في المبحث القادم بإذن الله .

المبحث الرابع معاني أساليب الكلام

هي المعاني العامة التي توصف بها الجمل والأساليب ، وهي واحد من الأسس التي يبنى عليها النظام النحوي في اللغة العربية^(١) ، ويطلق عليها معاني الكلام^(٢) ، أو أقسامه^(٣) (بعد التركيب) ، كما يطلق عليها - أحياناً - مصطلح الأسلوب باعتباره يعني الطريقة التي تصاغ بها الجملة لتؤدي معناها العام ، وهذه الطريقة تحمل إضافة إلى المعنى المفرد (المعجمي) ، ومعنى العلاقة التركيبية فيما بين كل مستطالين نحويًا معنى تركيبياً عاماً هو نتيجة اختلاط هذه المعاني كلها ليخرج منها المعنى العام الذي يقف بإزاء أغراض الكلام ، وقصدية المتكلم ، وحال المخاطب لينقسم تبعاً لهذه الأخيرة إلى أقسام متنوعة ، أو أساليب متعددة ، فالأسلوب بهذا الاعتبار وصف للمعنى والطريقة التي أُدِّيَ بها الكلام فيحمل الطريقة والهدف (الغرض) منه التي أسماها القدماء (معاني الكلام) ، ويقال عنها أسلوب الخبر ، وأسلوب الاستفهام ، وأسلوب التوكيد ، وأسلوب الشرط . . . الخ .

ونبدأ الحديث في معاني الجمل بإشارات النحاة إلى أقسام الكلام باعتبار معناه العام ، فقد ذهب قطرب إلى أن «أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار وهو الاستفهام ، وطلب ، ونداء ، فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب»^(٤) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ١٧٨ .

(٢) الصاحبى : ٢٨٩ .

(٣) ارتشاف الضرب : ٤١١/١ وما بعدها ، وهمع الهوامع : ٣٤/١ .

(٤) همع الهوامع : ٣٤/١ ، وفي ارتشاف الضرب ٤١٢/١ ما يمكن فهمه على أن قطرباً قسم الكلام إلى عشرة أقسام هي : الخبر ، والاستخبار ، والتسني ، والطلب (الأمر والنهي) ، والطلب (المسألة) ، والتعجب ، والعرض ، والتحضيض» قال أبو حيان بعد أن ذكر الخبر وغير الخبر إن أبا الحسن ذهب إلى أن الأخير : «استخبار ، وتمنّ ، وطلب ، وهو أمر أو نهي ، وهما واحد عند سيوييه والكسائي والفراء وجماعة ، وزاد الفراء ، وابن كيسان الدعاء ، وهو النداء ، والطلب وهو المسألة ، وزاد قطرب : التعجب والعرض والتحضيض . . .»

أما الأخفش الأوسط (٢١٥) فذهب إلى أن « معاني الكلام ستة ، وهي محيطة بالكلام : خبر ، واستخبار وهو الاستفهام ، ودُعاء نحو : يا زيدُ ، ويا عبدُ الله ، وتَمَنُّ ، نحو : ليت زيداُ أتانا ، وألا ماءً بارداً ، وأمرٌ ، نحو قولك : أقبلُ وأدبرُ ، وطلب وهو بصيغة الأمر ، كقولك للخليفة : أجزني ، انظر في أمري ، فالأمر لمن هو دونك ، والطلب إلى من أنت دونه»^(١) .

وذهب أبو العباس ثعلب (٢٩١) الذي يطلق على معاني الكلام مصطلح «قواعد الشعر» أنها (أي قواعد الشعر) أربعة : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار^(٢) ، ومثل لها بما يلي^(٣) :

فالأمر كقول الخطيئة :

أَقْلُوا عَلَيْهِمْ لَا أَبَا لِأَبِيكُمْ
مِنَ اللَّوْمِ أَوْ سُدُّوا الْمَكَانَ الَّذِي سَدُّوا
أَوْلِكَ قَوْمٌ إِنْ بَنَوْا أَحْسَنُوا الْبِنَا
وإِنْ عَاهَدُوا أَوْفَوْا وَإِنْ عَقَدُوا شَدُّوا
والنهي كقول ليلي الأخيلية :

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ لَا ظَالِمًا أَبَدًا وَلَا مَظْلُومًا
قَوْمٌ رِبَاطُ الْخَيْلِ وَسَطَ بِيوتِهِمْ وَأَسِنَّةُ زُرْقٍ يُخَلِّنُ نَجُومًا

والخبر كقول القطامي :

يَقْتُلُنَا بِحَدِيثٍ لَيْسَ يَعْلَمُهُ
مَنْ يَتَّقِينَ وَلَا مَكْنُونُهُ بِأَدِي
فَهِنَّ يَنْبِذْنَ مِنْ قَوْلٍ يُصْبِنُ بِهِ
مَوَاضِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْعَلَّةِ الصَّادِي

والاستخبار كقول قيس بن الخطيم :

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٨٨/١ ، وانظر قول أبي حيان السابق ، وفي معاني القرآن حديث للأخفش الأوسط حول الفاء الواقعة في جواب الطلب ، قال : وهو (أي جواب الطلب) ما كان جواباً للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجحود ، معاني القرآن : ٥٨/١ ، وانظر تقسيم الأخفش في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٥٩/١ .

(٢) قواعد الشعر : ٢٥ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥ - ٢٧ .

أَتَى سَرَبَتْ وَكُنْتُ غَيْرَ سَرُوبٍ وَتَقَرَّبَ الْأَحْلَامِ غَيْرُ قَرِيبٍ
مَا تَمْنَعِي يَقْظَى فَقَدْ تُؤْتِينَهُ فِي النَّوْمِ غَيْرَ مَصْرَدٍ مَحْسُوبٍ

وقال ابن قتيبة (٢٧٦) : «الكلام أربعة : أمرٌ ، وخبرٌ ، واستخبار ، ورغبة ،
ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب ، وهي الأمر ، والاستخبار ، والرغبة ، وواحد
يدخله الصدق والكذب وهو الخبر»^(١) .

ونقل ابن قتيبة عن أبرويز^(٢) قوله : «إنما الكلام أربعة : سؤالك الشيء ،
وسؤالك عن الشيء ، وأمرك بالشيء ، وخبرك عن الشيء»^(٣) .

وذكر أبو سعيد السيرافي (٣٦٨) في معرض مناظرته (لمتى) عدداً من أقسام الكلام
من الناحية المعنوية هي^(٤) : الإخبار والاستخبار والعرض والتمني والنهي والحض
والدعاء والنداء والطلب .

وقال ابن فارس : «وهي عند بعض أهل العلم عشرة : خبر ، واستخبار ، وأمر
ونهي ، ودعاء ، وطلب ، وعرض ، وتحضيض ، وتمنٌ ، وتعجب»^(٥) .

وجملة معاني الكلام التي ذكرها كلُّ من ابن السيد (٥٢١) والسيوطي^(٦) هي :
الخبر ، والاستخبار (الاستفهام) ، والطلب ، والأمر ، والنهي ، والتصريح^(٧) ،
والتضرع ، والتمني ، والمسألة ، والتشفع ، والتعجب ، والقسم ، والشرط ،

(١) أدب الكاتب : ٧ .

(٢) آخر ملوك فارس ، انظر الاقتضاب : ١٢٩/١ .

(٣) أدب الكاتب : ١٩ .

(٤) الإمتاع والمؤانسة : ١١٤/١ .

(٥) الصاحبى : ٢٨٩ .

(٦) الاقتضاب : ٥٨/١ ، ٥٩ ، وهمع الهوامع : ٣٤/١ ، ٣٥ .

(٧) التصريح من الهمع ويبدو أنه تحريف لكلمة التضرع ، انظر : الاقتضاب : ٥٩/١ ، والبرهان في
علوم القرآن : ٤٢٥/٢ .

والوضع ، والشك ، والنفي ، والجحود ، والإغلاظ ، والتلهف ، والاختبار ،
والتشبيه ، والمجازاة ، والدعاء ، والاستثناء ، والعرض ، والتحضيض ، والرغبة ،
والإباحة ، والندب ، والترجي .

والذي يبدو من إشارات متقدمي النحاة أنهم كانوا يرون الخبر قسيماً لكل واحدٍ
من هذه الأقسام المذكورة ؛ بدليل أن بعض هذه الأقسام هي أساليب نحوية أو بلاغية
لا تنتمي إلى الخبر والإنشاء - وهو التقسيم الأكثر شيوعاً وعمومية كما سيأتي -
كالتشبيه والاستثناء .

وإذا كان ذلك صنيع المتقدمين فإن الرضي يذهب مرة إلى أن الجملة تنقسم إلى
خبرية وإنشائية ، ثم الإنشائية إلى طلبية وإيقاعية ، ذكر ذلك في باب الحال ^(١) ، ثم
ذكر في باب النعت ^(٢) أن الجملة إما خبرية ، أو طلبية أو إنشائية ، وجعل أقسام الطلبية
الأمر ، والنهي ، والاستفهام والتمني والعرض ، أما الإنشائية فمثل لها بنحو بعث
وطلقت ، وأنت حر ، وهي الإيقاعية في تقسيمه الأول .

ويذهب السيوطي إلى أن الحذاق من النحاة وغيرهم ، وأهل البيان قاطبةً على
انحصاره في الخبر والإنشاء ^(٣) .

ومعتمد النحاة والبلاغيين في تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء إنما هو قابلية الكلام
للصدق والكذب ^(٤) ؛ بمعنى إن كانت نسبة الكلام توافق نسبة خارجية صدقاً أو كذباً
فهو الخبر ، وإلا فهو الإنشاء ^(٥) .

(١) انظر شرح الرضي على الكافية : ٤٠ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٩ / ٢ .

(٣) همع الهوامع : ٣٤ / ١ .

(٤) انظر المقتضب : ٨٩ / ٣ ، وأدب الكاتب : ٧ ، والصاحبي : ٢٨٩ ، وأمالي ابن الشَّجَرِي :
٣٩٠ / ١ ، والإيضاح في علوم البلاغة : ١٠ ، وشروح التلخيص : ١٦٥ / ١ ، وانظر كذلك
كشاف اصطلاحات الفنون : ١٨٥ / ٢ وما بعدها .

(٥) انظر الإيضاح : ١٠ ، وشروح التلخيص : ١٦٥ / ١ .

قال ابن فارس : «وأهل النظر يقولون : الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطب أمراً في ماضٍ من زمانٍ أو مستقبل أو دائم نحو : (قام زيدٌ) و(قائمٌ زيدٌ)»^(١) . ولم يعرف ابن فارس بقية الأقسام العشرة التي ذكرها إلا لغةً .

والبلاغيون على أن الإنشاء : «إلقاء الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه»^(٢) .

وقيل أن أدلي برأيٍ في هذه القضية الشائكة برغم تسليم متأخري النحاة والبلاغيين والأصوليين^(٣) لهذه التقسيمات ، أعرج على ما ذكره البركاوي من حديث حول الوحدات الإنشائية^(٤) والوحدات الخبرية^(٥) ، تسليماً منه لانقسام الكلام إلى هذين ثم تفرع الإنشائية إلى طلبية وغير طلبية ، والخبرية إلى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، ومنفية ومثبتة على النحو الذي نراه في الجدول المرفق^(٦) :-

(١) الصاحبي : ٢٨٩ .

(٢) علوم البلاغة (المراغي) : ٦٤ .

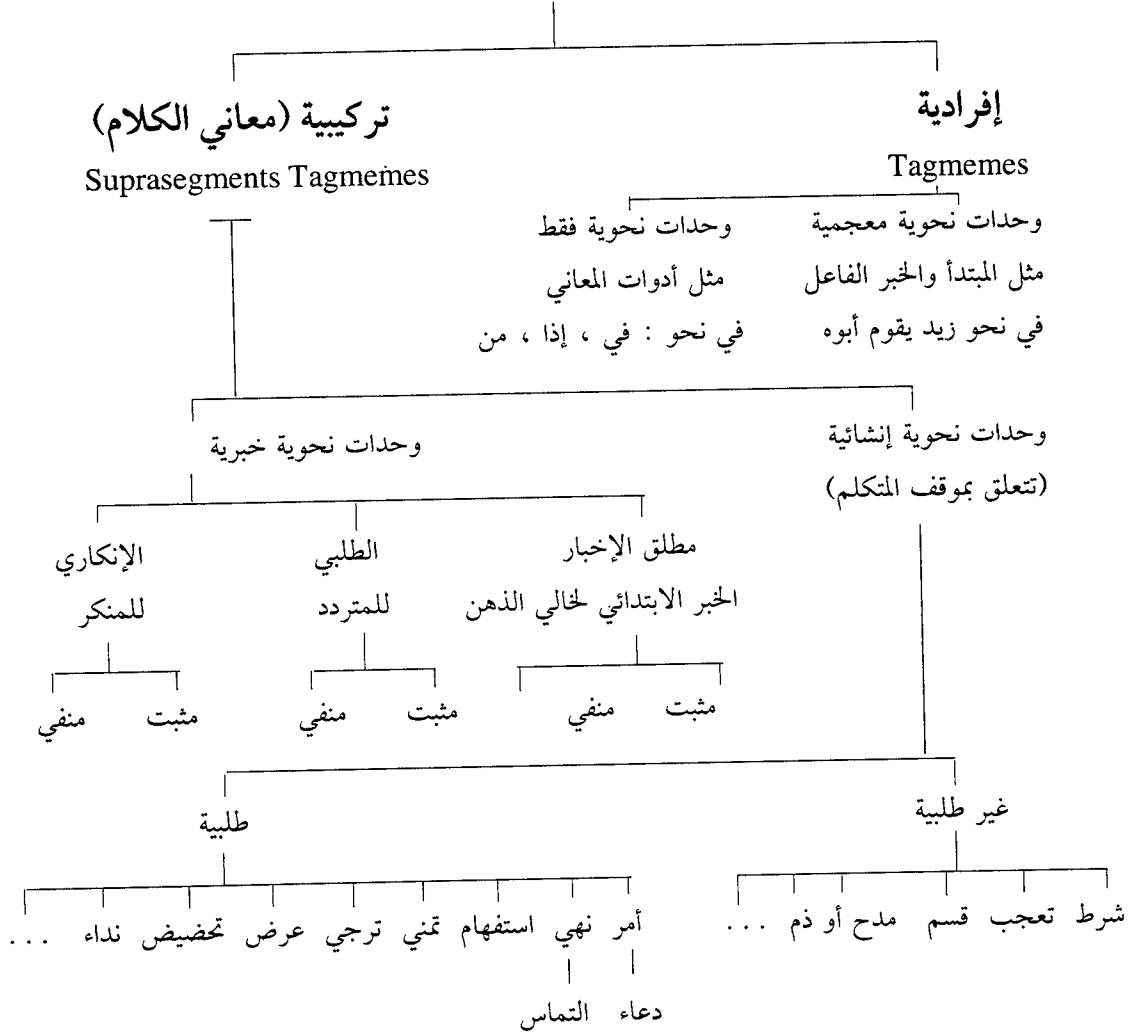
(٣) انظر التمهيد في أصول الفقه : ٩/٣ ، والمختصر في شرح أصول الفقه : ٨٠ ، وانظر تفصيلاً لغوياً أصولياً وكلامياً لهذه القضية في شرح الكوكب المنير : ٢٨٩/١ - ٣٢١ .

(٤) دلالة السياق : ٢٣١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٣٣ .

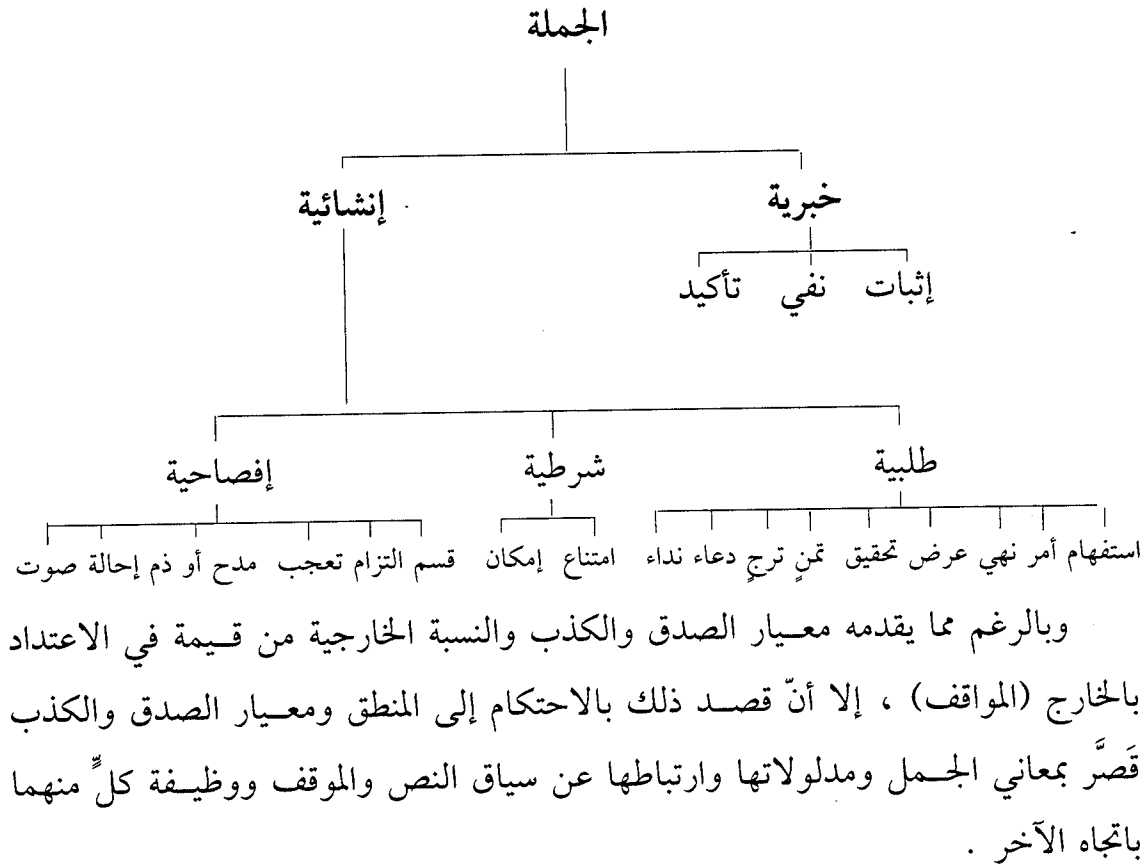
(٦) المصدر نفسه : ٢٣٤ .

الوحدات النحوية في اللغة العربية



وقد تابع تمام حسان القدماء في ما استقر إليه تقسيم الجملة من حيث معناها العام إلى جملة خبرية وإنشائية ، لكنه خالفهم في أقسام الإنشائية حيث قسمها إلى طلبية ، وشرطية ، وإفصاحية ، كما يتضح من الجدول الذي وضعه لأقسام الجملة^(١).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٢٤٤ .



ووجهة نظري أن البحث في الأنواع أو معاني الكلام ليس في القضية المنطقية صدقاً و كذباً ، وإنما في مدلول الكلام (الجملة) برمته واتجاهه تعبيراً عن المتكلم ، أو إفادة للمخاطب بوجه الخبر أو الطلب أو الإنشاء . . . ، ولربما كانت نظرة في الأقسام الكثيرة التي أوردتها النحاة ونقلناها سابقاً تلقى قدراً من الصدق لما نحن بصدده؛ ذلك أننا نرى أن هذه الأقسام هي أغراض الكلام التي يساق الكلام لها أو يقال بشأنها ، ويمكن تقسيمها بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو الموضوع إلى ثلاثة أقسام هي :

١ - المعاني التي تخص المتكلم وموقفه ، وهي الاستفهام على أصله ، والتمني والترجي ، والتعجب والتلهف والتشفع والدعاء .

٢ - والمعاني التي تخص المخاطب ، وهي الخبر والأمر والنهي والقسم (أساليب التوكيد كلها) ، والنداء ، والعرض ، والتحضيض .

- ٣ - والمعاني التي تخص الموضوع وهي القسم، والاستثناء، والتشبيه، والشرط .
٤ - والمعاني المشتركة كالمدح والذم، فهي تارة إفصاحية عن الذات، وأخرى باتجاه المخاطب، وثالثة باتجاه الموضوع ذاته .

ونؤيد الذي ذهب إليه هذه الأساليب تنتمي إلى ما له (مبنى أو مباني) شكلية ينسب إليها المعنى فللخبير مبنى معناه الخبر وهو أوسع معاني الكلام^(١)، ولبقية الأنواع مباني خاصة كالاستفهام (أدواته + بقية الجملة)، والأمر (الصيغة + المسند إليه)، والنهي (الصيغة + المسند إليه)، والنداء (حرف النداء + المنادى)، والتأكيد (أدواته + جملة الخبر)، والنفي (أدواته + جملة الخبر)، والترجي (لعل + جملة الخبر)، والقسم (حروف القسم + المقسم به والمقسم عليه)، والتعجب (صيغته المسكوكة)^(٢)، والتحضيض والعرض (هلاً وألاً + مدخولها) . . إلخ

وهذا يقود إلى التذكير بما اقتضى التصريح به سابقاً من أن جملة الخبر الابتدائي (زيد قائم) و (قام زيد، أو يقوم مثلاً) مثبتة هي الجملة الوحيدة المتجردة من علامة تدل على معناها العام بمعنى أنها تحمل دالاً عديمياً على مدلولها، ثم بقية الجمل أو الأنواع ذوات علامات، وأغلب هذه العلامات لها صدر الجملة لأنها تسم الجملة بعدها بمعنى عام هو ما يطلق عليه الاستفهام أو التمني أو الأمر . . إلخ قال ابن الحاجب: «كل ما كان موضوعه من الحروف على الدلالة على قسم من أقسام الكلام فلا يتقدم شيء مما في حيزه عليه كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهاها . وسر ذلك قصدهم إلى التنبيه على القسم الذي دل عليه الحرف ليصرف السامع فهمه ويتوفر خاطره على مقاصد معاني ما يسمعه، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخره لكان متقسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المخصوص، وفي التردد بين أقسامه، فيختل عليه التفهيم لاختلاف المعاني باختلاف الأقسام؛ فكان التقديم لهذا الغرض، فلا يجوز أن يقدم شيء مما في حيز (إن) عليه، لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط»^(٣).

(١) أمالي ابن الشجري : ٣٩٠ / ١ .

(٢) الأمالي النحوية : ٦٣ / ٤ ، وانظر ص : ٦٤ ، ١٢٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣ / ٤ .

وقال : « لا يجوز : زيداً هلاً ضَرَبْتُ ، ولا زيداً هلاً ضَرَبْتُ ، ولا زيداً إنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ ، ولا زيداً ما ضَرَبْتُ ، لأنه لا يتقدم على الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيزها كما لا يتقدم عليها ما هو في حيزها . . »^(١) .

وربما كانت هذه المباني (مباني الجمل) يدخلها التعدد كما يدخل الكلمات المعجمية والتركيبية لتستطيع أن تعبر عن أغراض الكلام المتعددة ، يقول ابن السيد : «فأما معاني الكلام الذي يتركب من هذه الأصول (يعني الاسم والفعل والحرف) ، فإن المتقدمين والمتأخرين ، قد اختلفوا في أقسامها ، كم هي ؟ فزعم قوم أنها لا تكاد تنحصر ، وهو رأي أكثر النحويين البصريين من أهل زماننا ، وزعم قوم أن الكلام كله قسمان : خبر ، وغير خبر ، وهذا صحيح ، ولكن يحتاج كل واحد من هذين القسمين إلى تقسيم آخر»^(٢) .

ولربما كان القول بأن أقسام الكلام (الجمل) هي المنحصرة في النوعين الكبيرين (الخبر والإنشاء) ثم ما يتفرع عن كل من أساليب ، كما قال ابن السيد ، أما معاني الكلام فلا حصر لها وإن كانت تلك مبانيها ، يدل على ذلك ما يعرف بخروج الأسلوب إلى أغراض أخرى ، وعندني أن المسألة برمتها مسألة تعدد دلالة المبنى الواحد (القسم من الأقسام السابقة) ، ولا يحدد تلك الدلالة المتعددة ويصرفها إلى معنى واحد إلا السياق بنوعيه .

بقي قبل أن أشرع في تناول هذه المعاني أو الأقسام أن أشير إلى ما ابتدعه مالىنوفسكي وتابعه فيه فيرث وأوستن من أن اللغة أسلوب عمل وإنجاز^(٣) .

وأكد لا أمل الإشارة إلى أن هذه الأساليب التي تشير إليها الاصطلاحات

(١) الأمالي النحوية : ٣٣/٤ .

(٢) الاقتضاب : ٥٨/١ .

(٣) انظر ما سبق : ١٩٤ وما بعدها .

المجدولة سابقاً إنما تشير إلى المعنى الأصلي للأسلوب ، بمعنى أن قولنا «خبر» إنما نقصد به شيان أحدهما وصف الأسلوب صياغياً من حيث اشتماله على مطلوبات الجمل الخبرية ، والآخر المعنى الأصلي لهذه الصياغة ، ثم هو بعد ذلك - والأساليب الأخرى - يخرج عن هذا المعنى إلى معانٍ أخرى تفهم بدلالة السياق ، فلا يعود الخبر خبراً (معنى) ، ولا الاستفهام استفهاماً ، ولا الأمر أمراً طلباً على سبيل الإيجاب ...

وسنعرض فيما يلي لعدد من هذه الأساليب بما يكشف عن شكلها الصياغي الأصلي ومدلوله الأصلي - أيضاً - ثم ما قد يحدث من إضافات سياقية نصية أو مقامية تجعل مدلوله السياقي ليس المدلول الأصلي وهو ما يعرفه البلاغيون بالخروج عن مقتضى الظاهر .

١ - أسلوب الخبر :

نقل ابن فارس عن أهل النظر أنه «ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه»^(١) ، ويعرفه القزويني بأنه : «ما كان لنسبته نسبة في الخارج تطابقه»^(٢) ، والتعريف الثاني أوضح لكونه يصف الخبر بالمطابقة بين النسبتين اللغوية (الإسناد)^(٣) والخارجية .

والخبر إما أن يكون مثبتاً أو منفيًا ، وهو في حالة الإثبات صياغة مجردة من الأداة التي تؤدي بها أكثر الأساليب الأخرى ، أما في حالة النفي فإنه تسبقه أداة الداخلة على الفعل إن كانت الجملة فعلية ، وهي (لا النافية ، ولم ، ولن ، ولماً) ، أو الداخلة على الجملة الاسمية (ليس ، ولا النافية للجنس . .) أو الأداة المشتركة (ما أو لا) النافيتين المهملتين .

(١) الصاحبى : ٢٨٩ .

(٢) الإيضاح : ١٠ بتصرف يسير .

(٣) ارتشاف الضرب : ٤١١/١ .

والخبر في أصل دلالة أسلوب (لإفادة المخاطب أمراً)^(١) عبر علاقة الإسناد التي تضارع العلاقة المنطقية بين (المحمول والموضوع) ، وهما في اللغة المسند والمسند إليه^(٢) . ويرى البلاغيون^(٣) أن الخبر يلقي بغرض إفادة المخاطب الحكم ، ويسمى حينئذ «فائدة الخبر» ، كقولك « (زيدٌ قائمٌ) لمن يجهل قيامه ، أو يكون الغرض إفادة المخاطب أن المخبر (المتكلم) عالم بالحكم ، كقولك (زيد عندك) لمن يعلم أن زيداً عنده ، فلم يفد شيئاً غير أن المتكلم عالم بهذه النسبة ، ويسمى حينئذ (لازم فائدة الخبر) .

والخبر إنما يلقي باتجاه المخاطب ، وفيه لا بد من مراعاة حال المخاطب من حيث موقفه من القضية المخبر بها إيجاباً أو سلباً ، وهو ما فسّرت به الصياغات المختلفة لأسلوب الخبر من حيث تجرده ، أو اشتماله على المؤكدات ، وهو ما ورد في القصة المشهورة بين أبي إسحاق الكندي الفيلسوف (نحو ٢٦٠) وأبي العباس المبرد (٢٨٥) حين قال الأول : «إني لأجد في كلام العرب حشواً ! فقال أبو العباس : في أي موضع وجدت ذلك ؟ أجد العرب يقولون : (عبد الله قائمٌ) ، ثم يقولون : (إن عبد الله قائمٌ) ثم يقولون : (إن عبد الله لقائمٌ) فالألفاظ متكررة والمعنى واحد .

فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم : (عبد الله قائمٌ) إخبار عن قيامه ، وقولهم : (إن عبد الله قائمٌ) ، جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : (إن عبد الله لقائمٌ) جواب عن إنكار منكر قيامه ، فقد تكررت الألفاظ لتكرار المعاني . قال : فما أحرار المتفلسف جواباً^(٤) .

(١) الصاحبي : ٢٨٩ .

(٢) شرح الكوكب المنير : ٢٩٩/١ .

(٣) الإيضاح : ١١ .

(٤) دلائل الإعجاز : ٣١٥ ، وجعل الشيخ شاعر أبا العباس في القصة السابقة ثعلباً وقال في التعليق على الخبر : « ضل عني موضعه الآن » والذي في شرح التلخيص للبابرتي : ١٧٤ أنه المبرد ، وهذا الذي يفهم من إطلاق هذه الكنية « أبو العباس » .

وإذا كان هذا صنيع النحوي أبي العباس المبرد فإن البلاغيين صنفوا هذه الدلالات المختلفة الصياغة باعتبار حال المخاطب ، فإن كان خالي الذهن فيلقى إليه الخبر (ابتدائياً) غفلاً من المؤكدات ، وإن كان المخاطب متردداً وشاكاً ألقى إليه الخبر (الطلبي) مؤكداً بواحد من المؤكدات التي تؤكد الجملة الخبرية ، وإن كان المخاطب منكرراً للخبر فيلقى إليه الخبر تحف به المؤكدات من بين يديه ومن خلفه ويسمى (الخبر الإنكاري) ، ولو اقتضى الحال الانتقال إلى أسلوب القسم (معدود في الإنشاء) الذي يحفل بالمؤكدات المراعاة دائماً في أسلوب القسم ، قال تعالى : ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(١) ، وقال تعالى : ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٢) .

وإذا كانت هذه هي الصياغة الأصلية للخبر المؤكد بإزاء حالات المخاطب المختلفة ، بحيث تكون دلالة الأسلوب هي تأكيد علاقة الإسناد في القضية المخبر بها لنزع شك أو إنكار المخاطب ، فإن ذلك ما يلبث أن يخرج عن الخبر مؤكداً أو غير مؤكد خروجاً دلالياً في اتجاهين :

أولهما : خروج الخبر عن مراعاة حال المخاطب إلى مراعاة مرادات المتكلم ، فينزل المتكلم المخاطب منزلة غير منزلته ، قال تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾^(٣) . حيث «أكد إثبات الموت تأكيداً وإن كان مما لا ينكر لتزليل المخاطبين منزلة من يبالغ في إنكار الموت لتماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده . . . ، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديراً بأن لا ينكر ، بل إما أن يعترف به ، أو يتردد فيه ، فتزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيهاً لهم على ظهور أدلته ، وحثاً على النظر فيه . . .»^(٤) .

(١) سورة العصر : ١ - ٢ .

(٢) سورة ص ٨٢ .

(٣) سورة المؤمنون : ١٥ ، ١٦ .

(٤) الإيضاح : ١٥ ، وانظر أضرب الخبر وأغراضه في شرح التلخيص للباقرني : ١٦٩ وما بعدها ، والتبيان في علم المعاني والبدیع والبيان : ٥١ وما بعدها .

والآخر : خروج الخبر عن معناه الأصلي (إفادة الحكم) إلى أغراض أخرى من مثل^(١) :

* الأمر : نحو قوله تعالى : ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢)

ونحو قوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾^(٣) .

* والدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾^(٤) . وقوله تعالى : ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾^(٥)

قال المبرد : «فأما قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك فإن لفظة لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله - عز وجل - وإنما تسأله ، كما أن قولك : علم الله لأقومنا ، إنما لفظه لفظ رزق الله ، ومعناه القسم ؛ لأنك في قولك : (علم) مُسْتَشْهِدٌ»^(٦) .

* الوعيد : نحو قوله تعالى : ﴿سُرِّيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ﴾^(٧)

* التعظيم : نحو قوله تعالى ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ﴾^(٨) .

(١) انظر في الأغراض التي يخرج إليها الخبر : الصحابي : ٢٨٩ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٧٥ ، وأمالي ابن السجري : ٣٩٢/١ وما بعدها ، وشرح الكوكب المنير : ٢٩٩/١ ، والبرهان : ٢/٤٢٥ وما بعدها ، وعلوم البلاغة : ٤٩ .

(٢) سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة : ٢٣٣ .

(٤) سورة الذاريات : ١٠ .

(٥) سورة التوبة : ٤٣ .

(٦) المقتضب : ١٣٠/٢ ، وانظره مثل قوله هذا في : ٢٧٣/٣ ، و ١٧٥/٤ ، ٣٨٣ .

(٧) سورة فصلت : ٥٣ .

(٨) سورة الصافات : ١٥٩ .

- * الإنكار : نحو قولك : ما له عليّ حق . (*)
- * التحقير أو التبكيت : نحو قوله تعالى ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ (٢).
- * والتمني : نحو «وددتك عندنا» .
- * الشرط والجزاء : نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابَ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ ﴾ (٣).
- قال ابن فارس : فظاهره خبر ، والمعنى : إِنَّا إِنْ نَكَشَفْنَا عَنْكُمْ الْعَذَابَ تَعُودُوا (٤)
- ونحو قوله تعالى ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ ﴾ (٥) ، والمعنى : «من طلق امرأته مرتين فَلْيُمْسِكْهَا بعدهما بمعروف أو يسرحها بإحسان» (٦) .

* الاسترحام والاستعطاف : نحو قول الشاعر (٧) :

رَبِّ ، إِنِّي لَا أُسْتَطِيعُ اصْطِبَارًا فَاعْفُ عَنِّي يَا مَنْ يُقِيلُ الْعَثَارَا

* إظهار الضعف : نحو قول الشاعر (٨) :

قَدْ كُنْتُ عُدَّتِي الَّتِي أُسْطُو بِهَا وَيَدِي إِذَا اشْتَدَّ الزَّمَانُ وَسَاعِدِي

والذي يمكن قوله بعد عرض هذه الأغراض التي يخرج إليها الخبر : إن منها ما هو مستفاد بالدلالة المعجمية لطرفي الإسناد : نحو التعظيم في ﴿ سُبْحَانَ اللَّهِ ﴾ ، أو مستفاد بالدلالة الوظيفية لأداة النفي (ما) في قولك : (ما له عليّ حق) . . . ثم إن الغرض الأصلي للخبر مراد - أيضاً - فقوله تعالى : ﴿ سُنِّرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ ﴾

(*) هذا تمثيل ابن فارس ، وربما اعتمد على السياق الخارجي في تمحيض (ما) للنفي بالرغم من صلاحية الأسلوب لأن يكون خبراً مثبتاً وما فيه تكون اسماً موصولاً .

(٢) سورة الدخان : ٤٩ .

(٣) سورة الدخان : ١٥ .

(٤) الصاحبي : ٢٩٠ .

(٥) سورة البقرة : ٢٢٩ .

(٦) الصاحبي : ٢٩٠ .

(٧) علوم البلاغة : ٤٩ .

(٨) المصدر نفسه : ٤٩ .

يفهم منه خبر رؤية الآيات في المستقبل مع الوعيد ، وقوله تعالى : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾ يفهم منه الخبر أن الطلاق ثلاث ، مع الشرط بعد الطلقتين الأوليين .

كما يمكن القول بأن الغرض الدلالي لأسلوب الخبر أو غيره من الأساليب لا يقف عند حد ما يمكن ذكره من نماذج ، يقول الدكتور أبو موسى : «أما المخبر الذي ينطق بالجملة الخبرية ، أعني ذلك الذي يصطنع اللغة في أفقها الأوسع ومجالاتها الرفعية ، فإن قصده بخبره يتعدد بتعدد المثيرات التي تدفعه إلى القول وتحثه عليه ، والمثيرات التي تحث على القول ، أعني خواطر النفس وهواجسها ، لا يتصدى عاقل إلى حصرها .. »^(١) .

٢ - أسلوب الاستفهام :

يسميه ابن فارس وغيره الاستخبار^(٢) ، وهو : «طلب خبر ما ليس عند المستخبر»^(٣) ، واصطلاحه يدل على معناه ، وهو : «طلب الفهم»^(٤) .

وللاستفهام صيغته الدالة عليه والمتصدرة أسلوبه عبر أدوات الاستفهام التي تحتل الموقع الأول على بقية مكونات الجملة : «وهي الهمزة ، وهل ، ومن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأيان ، وأنى ، وكيف ، وأي»^(٥) .

وتضفي أداة الاستفهام على الجملة الداخلة عليها معناها ، وتصاغ الجملة بحسب

(١) خصائص التراكيب : ٤٦ .

(٢) الصاحبي : ٢٩٢ ، والهمع : ٣٤/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٩٢ .

(٤) البرهان : ٤٣٣/٢ ، وانظر الباب في علل البناء والإعراب : ١٢٩/٢ حيث قال العكبري : «الاستفهام : طلب الإفهام ، والإفهام تحصيل الفهم ، والاستفهام والاستعلام والاستخبار بمعنى واحد» .

(٥) الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٨ .

الأداة ، ومراد المتكلم .

فالهزمة تكون لطلب التصديق أو التصور^(١) وإذا كانت للتصور فهي بحسب صياغة الأسلوب بين وقوع الفعل أو وقوع الاسم بعدها . يقول عبد القاهر : «ومن أبين شيء في ذلك (يعني التقديم والتأخير) ، الاستفهام بالهزمة ؛ فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت : (أفعلت ؟) فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجود الفعل ، وإذا قلت : (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو ، وكان التردد فيه»^(٢) .

وإذا كانت للتصديق فالسؤال بها حينئذ عن النسبة الواقعة بين المسند والمسند إليه لا عن أحدهما وجوابها حينئذ يكون بالإيجاب (نعم) أو النفي (لا)^(٣) .

أما (هل) فتكون لطلب التصديق ، ولا يليها في الغالب إلا الفعل ، وبقيّة الأدوات للتصور فقط^(٤) ، ويسأل بها عن المسند إليه أو قيود الإسناد الأخرى كالجهة ، والزمان ، والمكان ، والعدد ، والهيئة . . . إلخ .

وكثيراً ما يصاغ أسلوب الاستفهام ، ويخرج عن غرضه (طلب الفهم تصوراً أو تصديقاً) إلى أغراض تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام^(٥) كأن يراد به :^(٦)

* الخبر : وهو قسمان أحدهما : الاستفهام الإنكاري : نحو قوله تعالى :

(١) الأساليب الإنشائية في النحو العربي : ١٩ .

(٢) دلائل الإعجاز : ١١١ .

(٣) فن البلاغة : ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) الأساليب الإنشائية : ١٩ - ٢٠ .

(٥) علوم البلاغة : ٧٢ ، وانظر فن البلاغة : ١٣٤ .

(٦) انظر في الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام عن أصل دلالتها : تأويل مشكل القرآن : ٢٧٩ ،

٢٨٠ ، والصاحبي : ٢٩٥ ، وأمالي ابن الشجري : ٤٠٢/١ ، ورفض المباني ١٣٦ - ١٣٨ ،

والبرهان : ٤٣٣/٢ ، وعلوم البلاغة : ٧٢ ، وفن البلاغة : ١٣٤ .

﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكْمًا﴾^(٢) . وقد تكون بمعنى قد « نحو قوله تعالى : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾^(٣) . والآخر: الاستفهام التقريري : : نحو قوله تعالى ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾^(٥) ، وقوله : ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾^(٦) . ويصاحب الاستفهام التقريري أيضاً أغراض أخرى ، بما يعني أن الأسلوب ذو صيغة (استفهام) يخرج إلى الخبر بالتقرير ، مع دلالة أخرى مصاحبة من نحو قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَأَسِعَةَ فَتَهَاجِرُوا فِيهَا﴾^(٧) . بمعنى إن أرض الله واسعة فهلا هاجرتم فيها .^(٨)

* التكثير : نحو قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿وَكَايِنٍ مِّنْ قَرْيَةٍ﴾^(١٠) .

* التوبيخ : نحو قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾^(١١) ، وقوله تعالى : ﴿لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(١٢) .

(١) سورة الأحقاف : ٣٥ .

(٢) سورة الأنعام : ١١٤ .

(٣) سورة الإنسان : ١ .

(٤) سورة المائدة : ١١٦ .

(٥) سورة الشعراء : ١٨ .

(٦) سورة الأعراف : ١٧٢ .

(٧) سورة النساء : ٩٧ .

(٨) انظر البرهان : ٤٤٠ / ٢ .

(٩) سورة الأعراف : ٤ .

(١٠) سورة محمد : ١٣ .

(١١) سورة آل عمران : ٨٣ .

(١٢) سورة الصف : ٢ .

* التعجب : نحو قوله تعالى : ﴿ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدَىٰ ﴾^(١) ، وقوله تعالى :
﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴾^(٢) .

* الأمر : نحو قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾^(٣) ، أي اذكروا أو تذكروا ،
وقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٤) أي قاتلوا .

* النهي : نحو قوله تعالى : ﴿ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾^(٥) أي لا يغرك ،
ونحو قوله تعالى : ﴿ اتَّخَشَوْنَهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ﴾^(٦) بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلَا
تَخْشَوْنَ النَّاسَ ﴾^(٧) .

* التذكير : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ ﴾^(٨) ،
وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ﴾^(٩) ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ
صَدْرَكَ ﴾^(١٠) .

* التنبيه : وهو من أقسام الأمر^(١١) ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ

(١) سورة النمل : ٢٠ .

(٢) سورة هود : ٧٢ .

(٣) سورة القمر : ١٧ .

(٤) سورة النساء : ٧٥ .

(٥) سورة الانفطار : ٦ .

(٦) سورة التوبة : ١٣ .

(٧) سورة المائدة : ٤٤ ، وانظر البرهان : ٤٤٣/٢ .

(٨) سورة يوسف : ٨٩ .

(٩) سورة الضحى : ٦ .

(١٠) سورة الانشراح : ١ .

(١١) البرهان : ٤٤٤/٢ .

إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ ﴿٢﴾ ، ولذلك رفع الفعل بعد الفاء ولم ينصبه .

* الدعاء : وهو كالنهي ، إلا أنه من الأدنى إلى الأعلى : كقوله تعالى : ﴿ أَنْتَجِعِلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا ﴾ ﴿٣﴾ ، وهم لم يستفهموا ؛ لأن الله قال : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ ﴿٤﴾ .

* التحقير : نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾ ﴿٥﴾ ، والأولى أن يكون استهزاءً بدلالة (هزواً) .

* التهكم والاستهزاء : نحو قوله تعالى : ﴿ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ ﴾ ﴿٦﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَرَاغَ إِلَى آلِهِمْ فَقَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ ﴾ ﴿٧﴾ .

* الاستبطاء : نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ ﴾ ﴿٨﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ ﴿٩﴾ ؛ بدليل : ﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ ﴿١٠﴾ .

(١) سورة البقرة : ٢٥٨ .

(٢) سورة الحج : ٦٣ .

(٣) سورة البقرة : ٣٠ . وابن فارس يسميه هنا الاسترشاد ، وهو أكثر قبولاً لتلطفه مع ما يليق من المتكلم مع المخاطب .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) سورة الفرقان : ٤١ .

(٦) سورة هود : ٨٧ .

(٧) سورة الصافات : ٩١ ، ٩٢ .

(٨) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٩) سورة يس : ٤٨ .

(١٠) سورة الحج : ٤٧ .

وإذا كانت هذه المعاني التي خرج إليها الاستفهام أو عبر عنها بأصل صيغته فإنما كان ذلك بواسطة السياق النصي أو سياق الموقف بما يشمله من متكلم أو مخاطب . . . ويمكن ملاحظة أن الدلالة السياقية لأسلوب الاستفهام تمت نصياً في بعض الأغراض بواسطة القرينة المعجمية لا بالصيغة نفسها كما مر في التعجب والتحقير أو الاستهزاء .

أو بواسطة ما يضام أداة الاستفهام من النفي ، أو انتقاضه بإلاً كما في الاستفهام الإنكاري . . . ، وإما بالنظر إلى ما سبق أو لحق الأسلوب سواء أكان في الآية نفسها ، أو في غيرها ، ولو كان في سورة أخرى كما هو في أحد شواهد النهي ، وفي التنبيه ، وفي الاستبطاء ، أو في الدعاء .

يقول أبو موسى عن الاستبطاء في قوله تعالى : ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ بعد أن ذكر الآية كاملة ^(١) : «هذا هو أقل قدر من الإحاطة بالسياق نستطيع معه أن نتبين معنى الاستبطاء في الشاهد المذكور» ^(٢) .

وقد يستند في فهم الأسلوب على غير الاستفهام بناءً على خصوصية المتكلم ، ومعرفته بحقيقة المستفهم عنها ، كما في آية عيسى عليه السلام : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ . . .﴾ وآية موسى ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ ، فهو تقرير بناءً على المعرفة المطلقة ، أو السابقة للمتكلم ، وحال المخاطب أخرج الاستفهام إلى التهكم والاستهزاء في آية ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ ، مَا لَكُمْ لَا تَنْطِقُونَ﴾ حيث مخاطبة من لا يُخاطَب أو لا يعقل وهم آلهة قوم إبراهيم عليه السلام ، دلت على أن حقيقة طلب الإفهام غير مقصودة ، كما يتضح

(١) قال تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ البَّاسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ البقرة : ٢١٤ .

(٢) دلالات التراكيب : ٢١٩ .

ذلك مما قبل الاستفهام من ذكر الآلهة ، ومن مضمون الاستفهام من جهة أخرى حيث السؤال عن الأكل والنطق ممن لا يحصلهما أو يقدر عليهما .

ومعرفة الرسول ﷺ بحاله من حيث نشأته يتيماً ، وقصة شرح صدره ، لا يجهلها أو ينكرها ، فكان الاستفهام على غير معناه الأصلي ، وإنما القصد التذكير امتناناً منه عز وجل عليه ﷺ .

٣ - أسلوب الأمر :

سبق اتخاذه نموذجاً للفهم الأصولي لأسلوب الأمر في ضوء سياق النص والموقف^(١) .

٤ - أسلوب النهي :

عرفه ابن فارس بصيغته قال : «هو قولك : (لا تفعل)»^(٢) ، إذ لا صيغة له سوى المضارع مع لا الناهية ، ويعرفه البلاغيون : «طلب الكف على وجه الاستعلاء»^(٣) .

وقد ينهى عن الشيء باستخدام الدلالة المعجمية المتضمنة تحريماً للفعل ، أو نهياً عنه ، يقول ابن الشجري : «وقد ورد النهي بغير هذه الصيغة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾^(٥) . ومدلول صيغة النهي هو الكف عن الفعل على الفور ، وحيقيقته التحريم عند

(١) انظر ما سبق ص ١٣٠ ، وانظر خروجه إلى معان أخرى : تأويل مشكل القرآن : ٢٨٠ وما بعدها ، والصاحبي : ٣٩٧ وما بعدها ، وأمالى ابن الشجري : ١ / ٤١٠ وما بعدها ، والبرهان : ٢ / ٤٧٤ ، والاتقان : ٣ / ٢٧٦ ، والإيضاح : ٨٤ .

(٢) الصاحبي : ٣٠٢ .

(٣) الإيضاح : ٨٥ ، وانظر علوم البلاغة : ٨٢ .

(٤) سورة النساء : ٢٣ .

(٥) سورة المائدة : ٣ .

الأصوليين^(١) ، كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾^(٣) ، وقوله تعالى : ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(٤) .

وقد تدل الصيغة باعتماد السياق على معان أخرى غير أصلية ، قال ابن النجار الحنبلي : «فإن تجردت صيغة النهي عن المعاني المذكورة (يعني ما سيأتي) والقرائن ، فهي (للتحريم) عند الأئمة الأربعة وغيرهم»^(٥) .

ومن المعاني التي خرجت إليها صيغة النهي ما يلي :^(٦)

* الكراهة : نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَنْفِقُونَ﴾^(٧) .

* التحقير : نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ﴾^(٨) .

* بيان العاقبة : نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٩) ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ﴾^(١٠) .

(١) انظر التمهيد في أصول الفقه : ٣٦٢/١ ، والمختصر في أصول الفقه : ١٠٥ .

(٢) سورة النساء : ٢٩ .

(٣) سورة الإسراء : ٣٢ .

(٤) سورة النساء : ٢٩ .

(٥) شرح الكوكب المنير : ٨٣/٣ .

(٦) انظر في ما يخرج إليه النهي : شرح الكوكب المنير : ٧٨/٣ وما بعدها ، ثم انظر الصاحبى : ٣٠٢ ، وأمالى ابن الشجري ٤١٤/١ وما بعدها ، والاتقان : ٢٧٨/٣ ، والإيضاح : ٨٥ وما بعدها .

(٧) سورة البقرة : ٢٦٧ .

(٨) سورة الحجر : ٨٨ .

(٩) سورة إبراهيم : ٤٢ .

(١٠) سورة آل عمران : ١٦٩ .

* الدعاء : نحو قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ﴾^(١) .

* اليأس : نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾^(٢) .

* الإرشاد : نحو قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ ﴾^(٣) .

* للأدب : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾^(٤) .

* للتهديد : كقولك لمن تهدده : أنت لا تمتثلُ أمري .

* الالتماس : كقولك لنظيرك : لا تفعل .

* للتصبر : نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾^(٥) .

* لإيقاع الأمان : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ ﴾^(٦) ، وقوله

تعالى : ﴿ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾^(٧) .

* التسوية : نحو قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ ﴾^(٨) .

* التحذير : نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٩) .

(١) سورة البقرة : ٢٨٦ .

(٢) سورة التوبة : ٦٦ .

(٣) سورة المائدة : ١٠١ .

(٤) سورة البقرة : ٢٣٧ .

(٥) سورة التوبة : ٤٠ .

(٦) سورة القصص : ٣١ .

(٧) سورة القصص : ٢٥ .

(٨) سورة الطور : ١٦ .

(٩) سورة آل عمران : ١٠٢ .

وأوضح ما يعقب به على هذه الدلالات السياقية لصيغة النهي هو القول : إن دلالتها لها علاقة بموقف كل من المخاطب والمتكلم ، بدليل وجود الاستعلاء قيماً في التعريف ، وهو قيد باعتبار حال المتكلم ، فإذا كان أعلى مقاماً كان المعنى كف المخاطب عن إتيان الفعل على سبيل التحريم أو الامتنان . قال ابن فارس : «إن العادة جارية (عند العرب) أن من أمر خادمه بسقيه ماءً فلم يفعل ، أن خادمه عاصٍ ، وأن الأمر معصيّ ، وكذلك إذا نهى خادمه عن الكلام فتكلم ، لا فرق عندهم في ذلك بين الأمر والنهي»^(١) ، وإن كان المتكلم مساوياً للمخاطب كان المعنى الكف على سبيل الالتماس من المخاطب ألا يأتي الفعل .

وحين يكون المتكلم أدنى من المخاطب فإن أمره أو نهيه يصبح دعاءً إن توجه إلى الله سبحانه وتعالى ، وطلباً لمن فوقه ممن هو أعلى مقاماً كالأمير والخليفة . . .

٥ - أسلوب النداء^(٢) :

«هو دعوة المخاطب بحرف نائب مناب فعلٍ كأدعو ونحوه»^(٣) .

ومن أدوات الياء ، والهمزة ، وأي ، وأيا وغيرها .

وأصل معناه «طلب الإقبال»^(٤) ، ولا ينادى عادة إلا ما يصح أن يقبل ، فلا بد في الأصل من توافق دلالي (معجمي تركيبى) بين معنى الأداة (النداء) وبين المنادى من حيث صحة مناداته ، ومع ذلك فإن أسلوب النداء خرج عن هذه الصياغة المتوافقة دلالياً ، ليقيم علاقة بين الإنسان باعتباره (منادي) ، وبين الجمادات ذات الارتباط النفسي بالإنسان ، فأصبحت مناداته المكان تحتل في الشعر مكاناً أولياً في مقدمات القصائد خاصة .

(١) الصاحبى : ٣٠٢ .

(٢) هذا الأسلوب والتمني والترجي والقسم من الأساليب التي يدور حولها اختلاف في انتمائها إلى الخبر أم الإنشاء ، يمكن العودة إليه في الاتقان : ٢٧٩/٣ وما بعدها .

(٣) علوم البلاغة : ٨٤ .

(٤) دلالات التراكيب : ٢٦١ .

وحيث يكون الأمر كذلك ، فإن النداء يخرج عن المعنى الأصلي (الإقبال) إلى معانٍ أخرى تفهم من السياق ، وأول قرائنه التنافي بين الأداة والمنادى حين لا يقع منه الاستجابة لفحوى النداء ، أو حين لا يراد منه أن يكون كذلك .

ويخضع أسلوب النداء في حالات خروجه عن المعنى الأصلي للأداة والمنادى لمعاد المتكلم الذي يجعله مطية للإفصاح عن المشاعر عبر تفعيل الأسلوب بفك علاقة التوافق بين الأداة والمنادى ، فتضحى الأشياء المناداة من نوع الطلل ، والمنازل ، والناقاة ، والقبر ، والبرق ، والشجر . . . ، ويكون المراد حيثئذ : البث ، والتعبير عن الذات ، لا إرادة استجابة المنادى .

أو يكون المراد تنزيل هذه الأشياء منزلة المنادى الأصلي ؛ إذ الدار والطلل والمنازل كانت في يومٍ موضع الألفة ولقاء الحبيب ، وذكرى العيش مع الأهل والصديق ، فيحيل محلّ الحيّ إلى حيّ ينادى ، وهل قيمة الأشياء إلا في علاقتنا بها وجوداً أو فعلاً بها أو معها . . ؟!

ولربما كان فيما سبق تفسير للمعاني السياقية التي يخرج إليها النداء من مثل قول النابغة :

يَا دَارَ مِيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِّنْدِ أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ

وقول عنترة :

يَا دَارَ عِبَلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمِي وَعَمِي صَبَاحاً دَارَ عِبَلَةَ وَاسَلِّمِ

حقيق أن يكون المنادى عبلة أو مية لا دار كل منهما ، فهما اللتان تتكلمان وتستحقان الإصباح والدعاء بالسلامة .

ولكن الدار موضع الحبيب فتشخص بالنداء تلهفاً أو حسرة أو رغبة في البقاء لا الاندثار ، يقول الدكتور أبو موسى حول نداء القبر في قول الحسين بن مطير^(١) :

(١) دلالات التراكيب : ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

فَتَى عَيْشٍ فِي مَعْرُوفِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ كَمَا كَانَ بَعْدَ السَّيْلِ مَجْرَاهُ مَرْتَعَا
أَيَّا قَبْرٍ مَعْنٍ كُنْتَ أَوَّلَ حُفْرَةٍ مِنْ الْأَرْضِ خَطَّتْ لِلْسَّمَاةِ مَضْجَعَا
وَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَهُ وَلَوْ كَانَ حَيًّا ضَبِقْتَ حَتَّى تُصَدَّعَا

« . . . ما وراء هذا النداء من ذهول جعل للكلام مذاقاً حسناً ، وكشف عن قلب مستفز مكروب أثقلته وطأة الثكل ، فتوارت في رؤيته حدود الأشياء ، وصار ينادي ما لا ينادى ، ويسأل من لا يجيب» .

وأجمل من كل هذا أن تحذف أداة النداء ، وتكتفي بذكر المنادى إشعاراً بقرب المنادى ، وقرب الإجابة ، وخاصة في الدعاء ، قال تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾^(١) .

وهذا الأسلوب القرآني في حذف الأداة حين يكون المنادى لفظ (الرب) مطرد في جميع القرآن إلا في آيتين وردتا بالياء هما قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَأَيُّمُونَ ﴾^(٣) .

ولربما كان هذا دليل على الشعور بقرب المنادى والثقة بإجابته ، وقد قال سبحانه : ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾^(٤) .

(١) سورة القصص : ٢٤ .

(٢) سورة الفرقان : ٣٠ .

(٣) سورة الزخرف : ٨٨ .

(٤) سورة البقرة : ١٨٦ .

ومن المعاني التي خرج إليها المنادى ^(١) :

الإغراء والتحذير : في نحو قوله تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ ^(٢) .

والاختصاص : كقوله تعالى : ﴿ رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ ^(٣) .

والتنبيه : كقوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ ^(٤) .

والتعجب : كقوله تعالى : ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ ^(٥) .

والتحسر : كقوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ ^(٦) .

٦ - أسلوب التمني :

التمني : «هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة» ^(٧) ، أو هو كما يقول

المراغي : «طلب شيء محبوب حصوله إما لكونه مستحيلاً . . . ، وإما لكونه بعيد التحقيق والحصول» ^(٨) .

والأسلوب بهذه الكيفية منظورٌ تحت أداة التمني الوحيدة (ليت) ، أما إن كان الشيء المحبوب (المتمنى) ممكناً حصوله فإن الأسلوب حينئذ يكون ترجيحاً وأداته (لعل وعسى) .

والأسلوبان إفصاحيان عن رغبة في حصول الممكن أو غير الممكن ، من غير نظر إلى تحقق التمني أو المرجو فعلاً .

(١) انظر الإتيان في علوم القرآن : ٢٨٢/٣ .

(٢) سورة الشمس : ١٣ .

(٣) سورة هود : ٧٣ .

(٤) سورة النمل : ٢٥ .

(٥) سورة يس : ٣٠ .

(٦) سورة النبأ : ٤٠ .

(٧) شروح التلخيص : ٢٣٨/٢ ، وانظر الإتيان : ٢٧٩/٣ .

(٨) علوم البلاغة : ٦٥ .

ويبدو في أسلوب التمني صياغة موازية للحالة النفسية للمتكلم ، وتعبير - فقط - عن دواخله ندماً ومنىً مستحيلة^(١) ، لاحظ قول الله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلاً ﴾^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَحِيطْ بِشَمْرِهِ فَاصْبَحْ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾^(٣) .

إن الندم الظاهر في الآيتين بعث على الرغبة في غير الممكن فتُمني .

ويمكن ملاحظة أن ليت في القرآن الكريم وردت في أربع عشرة آية^(٤) كلها تسبقها (ياء) النداء ، التي خرجت عن معناها الأصلي إلى التنبيه^(٥) ، كلها ورد فيها التمني بليت في سياق القول ، وهذا يعني أن هذا الأسلوب فعل قولي غرضه الإفصاح عن حالة نفسية ندماً ومنىً مستحيلة كما مرّ .

وإذا كانت أساليب الخبر والاستفهام والأمر والنهي . . تخرج عن معناها الأصلي إلى معنى أو معانٍ سياقية أخرى ، فإن أسلوب التمني بليت لم يخرج إلى معنى آخر ، ويعلل محمد أبو موسى ذلك بعرقاة الأداة في التمني وأنها لم تتخلص منه ، ولم تجر في غير هذا المعنى القلبي الحميم .

ويذهب محمد أبو موسى إلى أن البلاغيين الذين لم يلحظوا خروجاً عن التمني بليت ، لحظوا فروقاً نفسية دقيقة بين ألوان التمني بغير (ليت) كأداة الاستفهام (هل) في مثل قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ

(١) دلالات التراكيب : ٢٠٠ .

(٢) سورة الفرقان : ٢٧ ، ٢٨ .

(٣) سورة الكهف : ٤٢ .

(٤) معجم الأدوات والضمائر في القرآن (ليت) .

(٥) دلالات التراكيب : ٢٠٠ .

خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴿١﴾ .

ويعلل أبو موسى اللجوء إلى (هل) للتمني بها ، وهي أداة استفهام ، والاستفهام يكون في الأمور الممكنة ، والتمني في غير الممكن بقوله : « وهذا (يعني استعمال هل) يفرغ على التمني لوناً آخر يجعله في صورة الممكن ، وإن كانوا يعتقدون يقيناً أن لا سبيل إليه ، وإنما هكذا أوهمت عبارتهم ، وفي هذا الإيهام إشارة إلى أن حاجتهم إلى شفيح قد غلبت على نفوسهم وعظم تعلقها بها حتى صارت من فرطه تفترض غير الواقع واقعاً لتستروح بهذا الأمل الموهوم»^(٢) .

كما استخدمت أداة الشرط (لو) للتمني في مثل قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَّبَرَأَ مِنْهُمُ كَمَا تَبَرَّأُوا مِنَّا ﴾^(٣) .

وهو تم في سياق يؤكد استحالة وقوع المتنى بدليل «تقطعت بهم الأسباب» . فلم يكن لهم من سبيل إلا منى لا تتجاوز حدود اللفظ والإفصاح عن رغبة لا تسعفهم أنفسهم المشغولة برؤية العذاب في تحقيقه .

وإذا كان الرجاء ب (لعل وعسى) في الأمور الممكنة على طمع وإشفاق كما يذهب سيبويه^(٤) ، أو لتوقع مرجو أو مخوف كما يقول الزمخشري^(٥) في مثل قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيْبًا ﴾^(٦) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَعَلِّي آتِيكُمْ مِنْهَا

(١) سورة الأعراف : ٥٣ . قال الزركشي : « حملت (هل) على إفادة التمني لعدم التصديق بوجود شفيح في ذلك المعنى فيتولد التمني بمعونة قرينة الحال » البرهان : ٤٢٩/٢ .

(٢) دلالات التراكيب : ٢٠١ .

(٣) سورة البقرة : ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٤) الكتاب : ٢٣٣/٤ ، وانظر التخمير : ٧٢/٤ ، والبرهان في علوم القرآن : ٤٢٨/٢ .

(٥) التخمير : ٧٢/٤ .

(٦) سورة الأحزاب : ٦٣ .

بِقَبْسٍ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴿١﴾ .

أقول إذا كان ذلك كذلك فإن أداة الترجي خرجت للتمني صراحة في قول

المجنون:

بَكَيْتُ عَلَى سِرْبِ الْقَطَا إِذْ مَرَرْتُ بِي فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرٌ
أَسْرِبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

فالبيت الثاني كله بوح وإفصاح بين نداء وسؤال وتمنٍ لغير الممكن بلعلّ بدلالة أن
(المرجو) لا يمكن تحققه عطفاً على أن إعاره الجناح مستحيلة .

ولعل أفضل ما نختم به حديث التمني تفسير ابن فارس للتمني بنفي التمني قال
بعد أن ذكر قول كثير عزة ^(٢):

وَدِدْتُ - وما تُغْنِي الْوَدَاةُ - أَنِّي بِمَا فِي ضَمِيرِ الْحَاجِبِيَّةِ عَالِمٌ

«قال قوم : هو من الأخبار ؛ لأن معناه (ليس) إذا قال القائل : «لَيْتَ لِي مَالاً؛
فمعناه : ليس لي مالٌ ، وآخرون يقولون لو كان خيراً لجاز تصديقه أو تكذيبه ، وأهل
العربية مختلفون على هذين الوجهين» ^(٣).

والملاحظ على قول ابن فارس شيئان :

أولهما : استعمال الكلمة المعجمية (ودّ) لأداء وظيفه الكلمة التركيبية (ليت) ،
الأمر الذي يفسره النحويون على أنه أسلوب خبري خرج إلى التمني وعُضِدَ به القولُ
بأن التمني بليت خبر أيضاً .

وقد ورد من ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يُوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يَعْمُرُ أَلْفَ

(١) سورة طه : ١٠ .

(٢) الصاحبي : ٣٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٤ . وانظر فيما سبق الحديث عن القيمة الايجابية للكلمة المعجمية .

سَنَةً^(١) ، وقوله تعالى : ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ
الْأَرْضُ^(٢)﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ^(٣)﴾ .

والذي يظهر أن التمني يمثل هذا الأسلوب (باستخدام الكلمة المعجمية) إنما يكون
خبراً على أصله وهو حكاية حال تمنيهم لا التمني نفسه ، ويمكن أن يقال ذلك أيضاً في
قول كثير عزة حكاية تمنيه لا التمني نفسه ، والذي يدل على ذلك احترازه بقوله : (وما
تغني الودادة) وهو احتراز بعد حدوث التمني أو الشروع فيه وظهور أنه ليس إلا مجرد
مشاعر تظهر نطقاً بإزاء أمر مستحيل ، ولا تعني فتياً في تحقيقه أو إمكانه .

ومن خلال هذا التطواف بين هذه الأساليب وما تخرج إليه انكشف لنا بوضوح أن
السياق ذو اعتبار في فهم الأسلوب وتوجيه دلالاته ؛ ذلك أن مثل هذه الأساليب
ولشروطها الأصلية الدالة إما على الخبر أو الأمر أو النهي أو الاستفهام . . . ، تخرج
إلى الدلالة على معاني وأغراض كلامية وفق اعتبارات من سياق النص أو من سياق
الموقف ، وما الأغراض المتعددة التي أشرنا إليها عند النحاة القدماء إلا دليلاً على
مرادات المتكلمين من جهة وإمكانات التفسير من جهة المخاطبين من جهة أخرى ، الأمر
الذي يعول فيه على السياق كثيراً على اعتبار أنه الذي يصنع الدلالة أو يكشفها ، ولولا
هذه الإمكانية الخلاقة في البناء أو في الفهم لما أمكن للغة ذات الإمكانات المحدودة أن
تعبر عن الكم الهائل من المعاني على اختلاف مستوياتها وهو ما عبر عنه الجاحظ في
حدود الألفاظ (بتناهي اللفظ ولا تناهي المعنى) ، أو ما يعبر عنه تمام حسان (قلة
المباني وكثرة المعاني) مما يلزم معه تعدد دلالة المبنى الواحد ، سواء أكان ذلك المبنى
مبنى الصيغة أو العلامة الإعرابية أو ما زاد على ذلك كمباني الجمل ، والرأي في هذه
المسألة هو ما أشار إليه ابن أبي الأصبغ (٦٥٤) حين عرض لما أسماه (حسن البيان) ،

(١) سورة البقرة : ٩٦ ، وانظر توجيهه لو بأنها بمعنى (أن) في التبيان : ٩٦/١ .

(٢) سورة النساء : ٤٢ .

(٣) سورة آل عمران : ٦٩ .

وهو «عبارة عن الإبانة عما في النفس بألفاظ سهلة بليغة بعيدة عن اللبس»^(١).

ثم قال : «وهو أعني حسن البيان إما بالأسماء والصفات المنفردة ، وإما بهما مؤتلفة ودلالة الأول متناهية ، ودلالة الثاني غير متناهية».

وهذا يعني أن التناهي واللاتناهي إنما يكون في اللفظ المفرد (المعجمي) أو ما عبر عنه بالأسماء وهو ما سمح ابتداءً بذلك الخروج عن البني الأصلية للمؤتلفات الأسلوبية (جملة الخبر والأمر والاستفهام . . .) . وهو الأمر الذي اتكأ عليه تشومسكي في القول بإبداعية اللغة من حيث إن الإنسان ينطق ويفهم جملاً لم يسمع بها من قبل ، ثم إن هذا سمة لغوية عامة من حيث كونها (علامة وحيدة) من جملة العلامات قابلة للتعبير عن اللامتناهي من المعاني بالكم المحدود من الألفاظ والتراكيب ، وهو ما يعبر عنه بالاقتصاد اللغوي (linguistic economy)^(٢) وإنما كان ذلك كما أشرت قريباً من كون السياق يصنع الدلالة أو يكشفها على اعتبار حال المتكلم أو المتلقي .

(١) تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن : ٤٨٨/٤ ، وهو كلام الرماني في التكت في إعجاز القرآن ، انظره في ١٠٧ ، من ثلاث رسائل في إعجاز القرآن .

(٢) فائدة من تمام حسان ، وانظر الاقتصاد اللغوي في مبادئ اللسانيات العامة (مارتينية) : ١٨٠ .

الباب الثالث

سياق الموقف

الفصل الأول : وظائف اللغة .

الفصل الثاني : عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي .

الفصل الثالث : عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه .

الفصل الأول

وظائف اللغة

وظائف اللغة :

«اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»^(١) ، قول لابن جني فيه عموم يسمح بالانطلاق منه للبحث في وظيفة اللغة التي تتمثل عند ابن جني (التعبير عن الأغراض).

وإذا كان عموم لفظ ابن جني يختصر القول في وظيفة اللغة على التعبير فإن التعدد المستفاد من الأغراض يمكننا من الذهاب أين شئنا تبعاً لتعدد الأغراض . ويذهب كثير من اللغويين والمناطقية^(٢) ، إلى أن وظيفة اللغة هي التوصيل أو التعبير ، وسنجيء فيما يلي على عدد من الآراء حول وظيفة اللغة بهدف الكشف عن علاقة اللغة بالخارج ، وتأثير الخارج في اللغة (النص) تلك العلاقة التي تكشف من جانب عن وظيفة اللغة في اتجاه هذا الخارج ، وعن أداء اللغة للتعبير عن هذا الخارج الذي يتلون ويتعدد بحسب عناصر الاتصال المتعددة من جانب آخر .

فأدوارد سايبير (١٨٤٨ - ١٩٣٩) يقول : «اللغة وسيلة إنسانية خالصة وغير غريزية إطلاقاً لتوصيل الأفكار ، والانفعالات ، والرغبات ، عن طريق نسق من الرموز المولدة توليداً إرادياً»^(٣) .

وقريباً من هذا يقول هنري سويت : « إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات »^(٤) .

لكن جيفونز (Jevons) : أحد المناطقة الإنجليز حدد أغراض اللغة في أمور ثلاثة هي^(٥) :

-
- (١) الخصائص : ٣٤/١ .
 - (٢) اللغة والمجتمع رأي ومنهج (السعران) : ٤ .
 - (٣) اللغة والخطاب الأدبي : ١٢ ، وانظر اللغة والمجتمع (السعران) : ٤ .
 - (٤) اللغة والمجتمع (السعران) : ٤ .
 - (٥) اللغة بين الفرد والمجتمع (جسبرسن) : ٨ ، وانظر مناهج البحث في اللغة : ٤٩ ، واللغة والمجتمع (السعران) : ص ٥ هامش ٧ .

(١) كون اللغة وسيلة للتفاهم .

(٢) كونها أداة صناعية (آلية) تساعد على التفكير .

(٣) كونها أداة لتسجيل الأفكار والرجوع إليها .

ويؤيد جسبرسن^(١) (١٨٦٠ - ١٩٤٣) جيفونز في الغرض الأول من أغراض اللغة ، وكذا في الغرض الثاني من حيث إن اللغة لازمة لإمكان التفكير مع تحفظه على كون اللغة هي الأداة المرضية للتفكير الفلسفي ، على حين يرى أن الغرض الثالث لا يحمل جديداً إذا يمكن أن ينضوي تحت الغرض الأول .

ويشير أندريه مارتينييه الذي يعد الوظيفة الرئيسية للغة هي وظيفة الإبلاغ^(٢) إلى وظائف أخرى لا يجوز إهمالها ، من تلك الوظائف^(٣) :

١ - أن اللغة تمثل دعامة من دعامات التفكير ، وتبدو هذه الدعامة على جانب كبير من الأهمية بحيث إننا (مارتينييه) نشك بإمكانية إطلاق تسمية تفكير على أي نشاط فكري لا يقوم داخل إطار اللغة

٢ - قد يستعمل الإنسان اللغة في أحيان كثيرة ليعبر عن نفسه ، أي ليحلل مشاعره ، دون أن يهتم كثيراً بردود الأفعال التي قد يبديها المستمعون ، ويسمح له هذا الواقع بإثبات وجوده أمام نفسه وأمام الآخرين ، دون أن تكون لديه رغبة قوية في إيصال معلومات معينة إلى الآخرين .

٣ - وظيفة جمالية للغة وبين هذه الوظيفة ووظيفة الإبلاغ والاتصال ترابط وثيق وتذكر هذه الوظائف التي قالها مارتينييه (غير التواصل) ببعض وظائفها عند بوهلر وجاكسون .

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع (جسبرسن) : ٨ .

(٢) مبادئ الألسنية العامة (مارتينييه) : ١٣ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣ ، بتصرف .

فأما بوهلر (Buehler) : النمساوي الأصل ، وعالم النفس المهتم ببيكولوجية اللغة^(١) ، فينظر إلى اللغة بوصفها أداة أو وسيلة من وسائل الحياة^(٢) ، وهذه النظرة قادته إلى النظر في وظائف اللغة تبعاً لاستخدام هذه الأداة في المواقف ، فهو يرى أي موقف كلامي يشتمل على ثلاثة عوامل^(٣) ، هي المتكلم والسامع ثم الأشياء وفي ضوء هذه العوامل فإن الوظائف الأساسية للغة عند بوهلر تتمثل في العلاقة بين الرمز اللغوي، وكل عامل من هذه العوامل ، وعلى ذلك فإن وظائف اللغة هي^(٤) :

١ - وظيفة التعبير : بالنسبة للمتكلم .

٢ - وظيفة الاستدعاء : بالنسبة للسامع .

٣ - وظيفة التوضيح : بالنسبة للشيء المعبر عنه .

بدأنا عند الوظيفة التوضيحية (المرجعية) بالوصول إلى خارج النص ، ولكننا قبل الحديث عن النص ومحتواه سنواصل الحديث بإفاضة عن وظائف اللغة عند آخرين بما يكشف في ظننا عن العلاقة بين النص والخارج (الموقف) .

وتناول جاكبسون الموقف الكلامي بتفصيل أكثر مما صنع بوهلر حين جعل أي عملية اتصال تشتمل على ستة عناصر وبإزاء كل عنصر وظيفة معينة يمكن ترسيمها

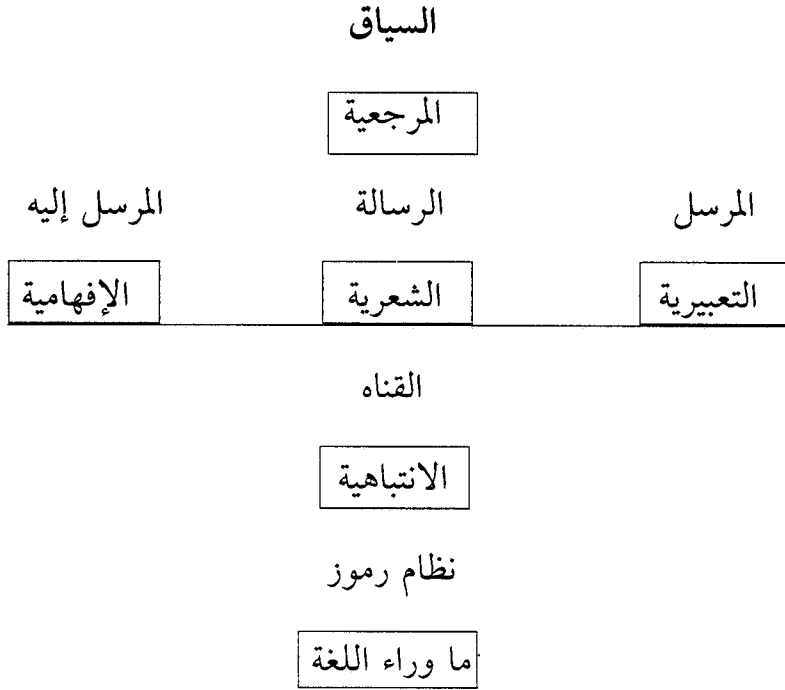
(١) انظر ما سبق ص : ١٤٤ .

(٢) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣٣ .

(٣) علم اللغة الأحمر : ٦٣ .

(٤) مدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣٣ ، وانظر وظائف اللغة عند بوهلر في : النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٣ ، ٦٤ ، واللغة عند الطفل : ٤٤ ، ٤٥ ، وعلم اللغة الأحمر : ٦٣ وقضايا الشعرية : ٣٠ . وفيها جميعاً اختلاف في ترجمة المصطلحات انظرها في المراجع التي ذكرنا .

بالشكل التالي^(١) :



ويرى جاكبسون أن بإزاء كل عنصر من عناصر الاتصال وظيفة لغوية تؤديها اللغة وعلى ذلك فإن الوظائف اللغوية عنده هي^(٢) :

١ - الوظيفة التعبيرية (expressive function) وتسمى الانفعالية^(*) : وهي

(١) قضايا الشعرية : ٢٧ ، ٣٣ ، وانظر النظرية اللسانية عند رومان جاكبسون : ٦٥ ، ومدخل إلى اللسانيات (رونالد إيلوار) : ٤٩ ، وعصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو : ٢٨٩ ، والبنيوية وعلم الإشارة (هوكز) : ٧٦ وما بعدها ، ومفاتيح الألسنية (مونان) : ٦٩ ، ومدخل إلى الألسنية (بول فاير) : ٤٦ ، ٩٣ ، والبنيوية في اللسانيات (الخناش) : ١٩٢ ، والأسلوبية والأسلوب (المسدي) : ١٥٨ وما بعدها ، والأصول (تمام) : ٣٨٧ ، والألسنية علم اللغة الحديث قراءات تمهيدية (ميشال) : ٨٥ ، ومدخل إلى علم اللغة الحديث (البركاوي) : ٣٤ ، وجمعنا في هذا الشكل مخطط الاتصال ومخطط الوظائف وما هو داخل المستطيلات هو الوظيفة ، وما هو خارجها هو العنصر من عناصر الحدث الكلامي .

(٢) قضايا الشعرية : ٢٧ وما بعدها ، والنظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٦٦ ، والأسلوبية والأسلوب : ١٥٧ ، وزاوجنا في ترجمة المصطلحات بما لا يخل بالمراد ، كما أن المصطلح الإنجليزي مأخوذ من معجم علم اللغة النظري (مواضع الكلمات التي تجدها أمام كل وظيفة) .

emotive (*)

«المركزة على المرسل و (تهدف) إلى أن تعبر بصفة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه ، وهي تنزع إلى تقديم انطباع عن انفعال معين صادق أو خادع ، وتمثل صيغ التعجب في اللغة ، الطبقة الانفعالية الخالصة ، وتبتعد صيغ التعجب عن وسائل اللغة المرجعية في آن واحد بواسطة تشكيلها الصوتي

إن الوظيفة الانفعالية الظاهرة في صيغ التعجب ، تلون إلى درجة ما أقوالنا على المستويات الصوتية والنحوية والمعجمية .

وإذا حللنا اللغة من زاوية الإخبار الذي تنقله ، فإنه لا يحق لنا أن نختزل مفهوم الإخبار إلى المظهر المعرفي للغة ، إن ذاتاً متكلمة تستخدم عناصر تعبيرية للإشارة إلى السخرية أو الغيظ تنقل في الظاهر إخباراً»^(١)

٢ - الوظيفة الإفهامية (Conative function) : وهي الوظيفة المتجهة نحو المرسل إليه ، «وتوجد كما يستدل من اسمها في الجمل التي ينادي بها المرسل المرسل إليه ، لإثارة انتباهه ، أو ليطلب منه القيام بعمل ، وتدخل جمل النداء والأمر ضمن هذه الوظيفة»^(٢) .

٣ - الوظيفة الانتباهية (Phatic function) : وهي تهدف «لإقامة التواصل وتمديده أو فصمه ، وتوظف للتأكد مما إذا كانت دورة الكلام تشتغل (ألو ، أسمعني ؟) ، وتوظف لإثارة انتباه المخاطب أو للتأكد من أن انتباهه لم يرتخ (قل ، أسمعني ؟)»^(٣)

٤ - وظيفة ما وراء اللغة (metalinguistic function) : «تظهر هذه الوظيفة في الرسائل التي تكون اللغة مادة دراستها ، أي التي تقوم على وصف اللغة ، وذكر

(١) قضايا الشعرية : ٢٨ .

(٢) النظرية الألسنية عند رومان جاكسون : ٦٦ ، وانظر قضايا الشعرية : ٢٩ .

(٣) قضايا الشعرية : ٣٠ .

عناصرها ، وتعريف مفرداتها»^(١) ، وبعبارة أخرى هي «وظيفة اللغة الواصفة المتحدثة عن نفسها» كما يقول جاكسون^(٢) .

٥ - الوظيفة المرجعية : (referential function) : هي «الوظيفة المهيمنة على الوظائف الأخرى (وتسمى) وضعية ، أو معرفية أو مرجعية»^(٣) ، وهي «أساس كل تواصل ، فهي التي تحدد العلاقات بين الرسالة والشئ أو الغرض الذي ترجع إليه ، وهي أكثر وظائف اللغة أهمية في عملية الاتصال ذاتها»^(٤) ، وهي المتجهة نحو السياق^(٥) .

٦ - الوظيفة الشعرية : (poetic function) : وهي التي «تستهدف الرسالة (النص) بوصفها رسالة ، والتركيز عليها لحسابها الخاص و (ذلك) هو ما يطبع الوظيفة الشعرية للغة»^(٦) .

ولا بد هنا من تحفظ يسير منبعه اختلاف الترجمات للعناصر والوظائف الشعرية سواءً عند بوهلر أو جاكسون بين مصادر عربية أو معربة على نحو يصعب معه أحياناً القول بأيها أراد بوهلر أو جاكسون ، وإن كنت أرى أن المسألة برمتها تتعلق بزاوية النظر إلى هذه الوظائف ، أعني التفسير النفسي أو التفسير الاجتماعي لعملية الاتصال . فالتفسيران متغايران هدفاً مما اقتضى أن يتغير بناءً عليهما النظر إلى الوظيفة اللغوية . فالمتكلم (المرسل) تتعلق به إحدى هذه الوظائف الست تسمى أحياناً انفعالية وأخرى تعبيرية وهي في الأولى استجابة نفسية ذاتية لشيء خارجي وقد لا تقصد

(١) النظرية الألسنية عند رومان جاكسون : ٦٦ .

(٢) قضايا الشعرية : ٣١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٨ .

(٤) النظرية الألسنية عند رومان جاكسون : ٦٧ .

(٥) قضايا الشعرية : ٢٨ ، وانظر ما سبق ص : ١٤٥ .

(٦) المصدر نفسه : ٣١ ، بتصرف يسير .

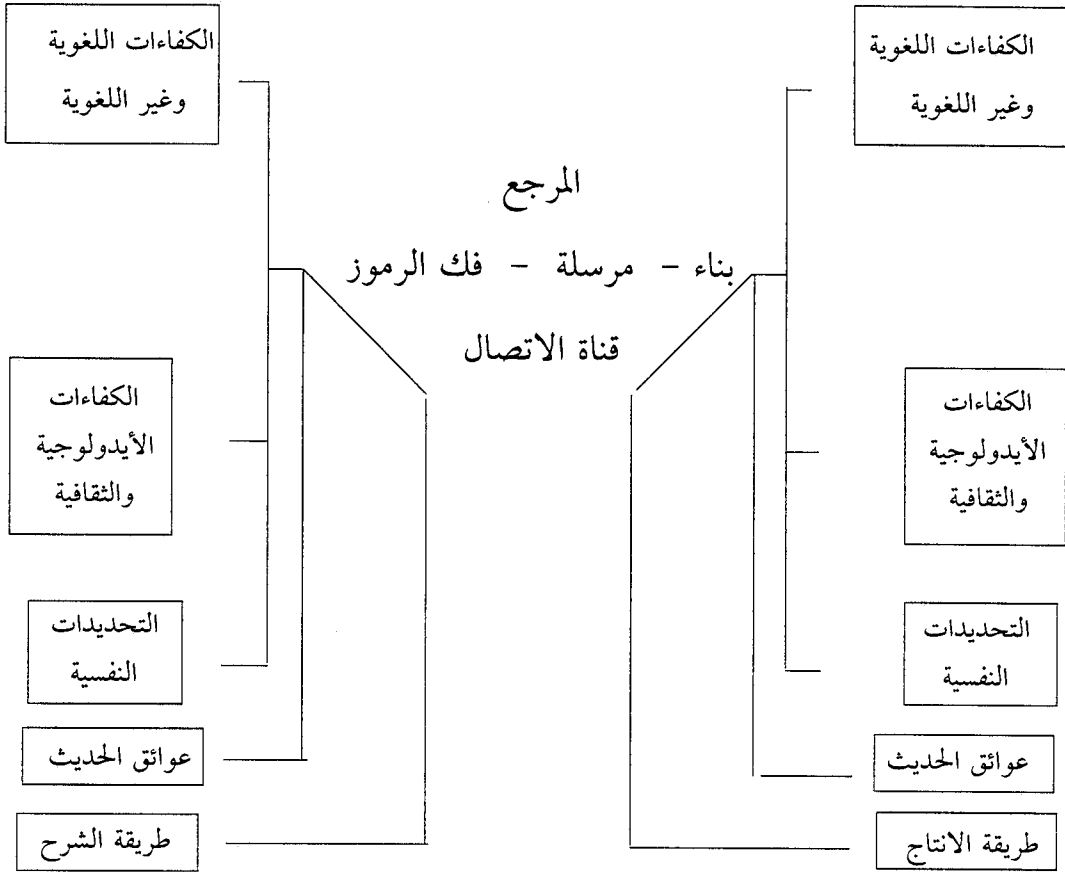
المخاطب (المرسل إليه) ، وفي الثانية استجابة لشيء خارجي ، وقد تكون بقصد التأثير في الآخر (المرسل إليه) .

والمخاطب (المرسل إليه) تتعلق به وظيفة أخرى تسمى أحياناً ندائية وأخرى إفهامية وثالثة استدعائية، وهذه التسميات المتعددة تعني اختلاف زاوية النظر إلى (العنصر) في الحدث الاتصالي ، وعلاقته بالرسالة وبالمرسل من جهة ، كما تشي كلمة (استدعائية) بالعمل العقلي للمسموع اللغوي في ذهن المتكلم ، وهناك إشارة مهمة تتعلق بهذه الوظائف ألمح إليها البركاوي^(١) ، وهي أن هذه الوظائف لها علاقة بالرمز اللغوي الإشاري وهو الوحدة الأساسية للغة أكثر مما لها بالتركيب اللغوي أو النظام اللغوي برمته الذي به تختلف وجهة النظر الوظيفية .

وربما كان في الإشارة إلى كاترين أوريكيني (Catherine Orecchioni) التي تناولت نظرية جاكسون في التواصل بشكل مختلف يلقي ضوءاً أكثر بياناً لعملية التواصل مما صنع جاكسون ، وبشكل يخرجها من الفهم النفسي الخالص إلى الفهم الموقف الاتصالي بوضوح ، وقد اقترحت أوريكيني مخططاً إيضاحياً لذلك على النحو التالي^(٢) :

(١) مدخل إلى علم اللغة الحديث : ٣٤ .

(٢) النظرية الألسنية عند رومان جاكسون : ٧٣ .



ويظهر الاختلاف بين جاكبسون وأوريكيوني في شيئين^(١) :

الأول : تذهب أوريكيوني إلى أننا لا يمكننا أن نظهر المرسل وكأنه شخص يغرف من خزانه اللغوي دون أي عائق إلا ما يريد قوله ، كما نرى أن هناك عوائق تحدُّ من إمكانات اختيار المرسل هي^(٢) :

١ - الظروف الحسية للتواصل .

٢ - الخصائص الموضوعية والبلاغية التي يمتاز بها الخطاب .

الآخر : أضافت أوريكيوني عناصر أغنت جانب المرسل أو المرسل إليه في نظرية جاكبسون وهذه العناصر هي^(٣) :

(١) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون : ٧٢ بتصرف .

(٢) المصدر نفسه : ٧٢ بتصرف .

(٣) المصدر نفسه : ٧٢ .

١ - التحديدات النفسية والتحليلية النفسية ، وهي تلعب دوراً هاماً في بناء الرسالة وفك رموزها .

٢ - الكفاءة الثقافية والأيدلوجية لكل من المرسل والمرسل إليه ، وهي تقيم مع الكفاءة اللغوية علاقات متينة وغامضة .

ويظهر من الرسم السابق لأوريكيوني الذي يشبه خط المرآة أن العلاقة بين النص والمرسل هي علاقة إنتاج (بناء) ، وأنها بين النص والمرسل إليه علاقة شرح (فك رموز) ، ولو ثبتت الورقة (الرسم) لوجدت تطابقاً ما سيحدث بين شقي الرسم الأمر الذي يمكننا من القول إن عملية الأداء أو البناء أو الإنتاج أو التلفظ . . هي أيضاً عملية الاستماع أو التحليل أو الشرح أو التفكيك . . وهو يذكرنا بأمر كنت قد أشرت إليه عند الحديث عن مخطط التواصل عند دوسوسير^(١) ، وصنعت هناك مخططاً مختلطاً بين دوسوسير وجاكسون يتواءم مع عموم العلاقة بين النص وكل من المرسل والمستقبل بوصف الأول بانياً والآخر شارحاً أو محللاً ، وبالنظر إلى السياق باعتباره مرجعاً باعثاً للمرسل ومفسراً للمستقبل ، بشكل يكشف عن التبادل الوظيفي لمرجعية السياق بإزاء طرفي الاتصال الرئيسين .

وإذا كان حديثنا هناك عن السياق باعتباره مرجعاً للنص ، فإنه هنا حديث بقصد كشف دور اللغة في التعبير عن الأشياء التي في الخارج ، وهي أشياء لا تقتصر على السياق من حيث كونه مرجعاً للرسالة فحسب ، وإنما كشفها عن ملابسات الحدث اللغوي كما يسميها عبد الرحمن أيوب بإزاء كل عنصر من عناصر التخاطب ، وهو ذات الأمر الذي أضافته أوريكيوني لمخطط جاكسون من حيث إشارتها إلى حال المرسل والمرسل إليه من النواحي النفسية والثقافية ، والكفاءة اللغوية وغير اللغوية وهي في جملتها أمور معتبرة كما سيأتي في عناصر سياق الموقف .

ولا بد من الإشارة إلى أننا سنقصي وظيفة من وظائف جاكبسون وهي وظيفة ما وراء اللغة ، إذ هي لا تعنينا في هذا الموضوع وإن كان كلامنا في هذا البحث مثلاً حسناً لها .

أما الوظيفة الانتباهية (phatic function) كما هو ممثل لها من حيث الحرص على استمرار الاتصال بين طرفي الرسالة (المتكلم والمخاطب) ، فإنها ليست بذات اهتمام كبير على هذا النحو ، وبخاصة أن النقد الأدبي العربي يفسر مثل هذه الإشارات اللغوية تفسيراً مختلفاً فهي من أمارات العجز ودلائل الحصر يقول المبرد : «أما . . . الاستعانة : فهي أن يُدخل في الكلام ما لا حاجة بالمستمع إليه ليصحح به نظماً أو وزناً إن كان في شعر ، أو ليتذكر به ما بعده إن كان في كلام مثنور ، كنحو ما تسمعه في كثير من كلام العامة قولهم : ألسنت تسمع ؟ أفهمت ؟ أين أنت ؟ وما أشبه هذا . . .»^(١)

وينقل الحصري (٤١٣) عن العتابي حين سئل عن الاستعانة قال : «يقول عند مقاطع كلامه يا هُناه ، واسمع ، وفهمت ! وما أشبه ذلك ، وهذا من أمارات العجز ودلائل الحصر ، وإنما ينقطع عليه كلامه فيحاول وصله بهذا ، فيكون أشدَّ لانقطاعه»^(٢) وهذا التفسير لا يتواءم مع الوظيفة التي يسندها جاكبسون لهذا العنصر وهي المحافظة على استمرار الاتصال وتنبية المستمع يقوله المتكلم ، يقول ابن جني : « . . . أو لا تعلم أن الانسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنعم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرني وجهك ، أقبل عليّ أُحدِّثك ، أما أنت حاضر يا هُناه . فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه ، أو نحو ذلك»^(٣) .

(١) الكامل في اللغة والأدب : ٣٠ / ١ ، ٣١ .

(٢) زهر الأداب : ١١٦ / ١ .

(٣) الخصائص : ٢٤٧ / ١ ، ٢٤٨ .

والحقيقة أن هذه الوظيفة تكون أكثر أهمية حين ننظر إليها في ضوء مقولة مالمينوفسكي حول وظيفة اللغة حين ذهب إلى أن هناك وظيفة أسماها وظيفة الاتصال الودي ، أو التجامل (phatic communion)^(١) وهي تلك الوظيفة التي تؤدي اللغة عبرها دوراً اجتماعياً في التواصل عبر الحديث عن موضوعات عامة كالجو ، وكرة القدم ، والسياسة أحياناً . . إلخ ، مما لا يقصد من تناوله بالكلام إبداء الرأي ، أو التأثير على الآخرين موضوعياً ، وإنما القصد منه تزجية الوقت وإمضاؤه ، وفتح علاقة مباشرة مع الآخرين بصرف النظر عن صدق المحتوى أو إرادته .

هذا القول يقودنا إلى التذكير بما قاله مالمينوفسكي من أن اللغة أسلوب عمل وطريقة حياة ، وليست بالضرورة دائماً ذات هدف أو وظيفة تعبيرية أو ناقلة للمعلومات ، ولكنها أحياناً صانعة للأحداث وخالقة للمفاهيم والقيم بشتى مستوياتها ويعتبر أوستن الاتصال : «سلسلة من الأفعال الاتصالية أو الأفعال الكلامية التي تستعمل بشكل منظم لتحقيق أغراض معينة»^(٢) وهي فكرة نبعت من مقولة مالمينوفسكي السابقة وتأثيرات فيرث السياقية في النظر اللغوي والذي كان يرى أن اللغة أداة تفاعل وطريقة للسلوك الشخصي وإحداث السلوك لدى الآخرين»^(٣) .

هذه المفاهيم التي يقدمها السياقيون (مالمينوفسكي وفيرث واوستن) للوظيفة اللغوية أدت بـ (هاليداي) إلى تناول الوظائف اللغوية بشكل مختلف فعد الوظائف سبعة^(٤) :

١ - الوظيفة النفعية (Instrumental function) : وهي الوظيفة التي تؤدي إلى تحويل البيئة وإحداث أشياء معينة ، فالجمل (وجدتك هذه المحكمة مذنباً) و (الزم مكانك) . . . لها وظيفة نفعية فهي أفعال اتصالية تحدث ظروفاً معينة .

(١) انظر ما سبق : ١٥٥ .

(٢) مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٤١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٤٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ . وانظر اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها : ٤٢ .

٢ - الوظيفة التقنية (Regulatory function) : وهي الوظيفة التي تقن الأحداث ومع أنه يصعب تمييز هذه الوظيفة التقنية عن الوظيفة النفعية ، فالوظيفة التقنية ليست الأداة التي تحافظ على التحكم بالأحداث ، فالجملة (أقول : إنك مذنب ، وحكمت عليك المحكمة بالحبس لمدة ثلاث سنوات) ، تبين وظيفة نفعية ، ولكن الجملة (إذا تحسَّن سلوكك تستحق السماح بعد عشرة أشهر) تبين وظيفة تقنية فتقنين قواعد المقابلات بين الناس ، وتقنين الموافقة ، والرفض ، وضبط السلوك ، ووضع القوانين كلها تمثل مزايا تقنية للغة .

٣ - الوظيفة الدلالية للغة (Representational function) : وتستعمل هذه الوظيفة لإصدار الجمل الخبرية وإيصال الحقائق والمعرفة وتفسير أو تقرير أي حقيقة كما نراها أو ندركها ، فالجمل (الشمس حارة) و (ألقى الرئيس كلمة في الليلة الماضية) . . . تؤدي وظائف دلالية .

٤ - الوظيفة التفاعلية للغة (Interactional function) : وهي تؤدي وظيفة التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، ويخدم التواصل الاجتماعي (Phatic communion) ، كما يرى مالنوفسكي عملية استمرارية الاتصال بين الأفراد ، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة ، وهذا يمثل الوظيفة التفاعلية للغة ، ويتطلب الاتصال التفاعلي معرفة بالكلمات الدارجة ، واللهجات المهنية والخاصة ، وأساليب المرح ، والفولكلور ، والمعايير الثقافية ، وأساليب التعامل المهذب ، والرسمي ، وغيرها من أساليب التواصل الاجتماعي .

٥ - الوظيفة الشخصية للغة (Personal function) : وتسمح هذه الوظيفة للمتحدث بالتعبير عن مشاعره وعواطفه وشخصيته وانعكاسات مستوى تفكيره ، وتتميز الشخصية الفردية لإنسان ما باستخدامه للوظيفة الشخصية في الاتصال ، وتتفاعل الطبيعة الشخصية للغة ، والإدراك ، والوجدان ، والثقافة بطرق لم يكشف عنها حتى الآن .

٦ - الوظيفة الاستكشافية للغة (Heuristic function) : وتتضمن هذه الوظيفة استخدام اللغة لاكتشاف المعرفة ولمعرفة البيئة من حولنا ، ويعبر عن الوظائف الاكتشافية على شكل أسئلة تقود إلى إجابات ، ويستعمل الأطفال الوظيفة الاستكشافية بشكل منتظم وجيد للسؤال عن الأشياء التي يجهلون عنها البيئة من حولهم . والبحث ما هو إلا طريقة استكشافية للحصول على تمثيل للحقيقة من الآخرين .

٧ - الوظيفة الإبداعية للغة (Imaginative function) : وتؤدي هذه الوظيفة إلى إيجاد نظم وأفكار إبداعية ، فتأليف القصص الخيالية أو المسلية ، وكتابة الرواية هي استعمال إبداعية للغة ، فاستعمال اللغة لمجرد المتعة في استعمال اللغة كما في الشعر ، والتلاعب بالألفاظ ، والتورية كلها أمثلة للوظائف الإبداعية . ونستطيع من خلال الأبعاد الإبداعية للغة أن نتعدى العالم الواقعي لنصل إلى مستويات عالية من جمال اللغة ذاتها لنكون من خلالها أحلاماً مستحيلة كما يحلو لنا^(١) .

ولربما كان اختتام حديث وظائف اللغة بكلام لجورج مونان يلخص هذه القضية يقول : «ومهما يكن واقع بعض هذه الوظائف المختلفة على الأقل ، ألسنياً كان ذلك ، أو نفسياً ، فإن الجميع متفقون على هذه النقطة : الوظيفة الإبداعية^(*) هي الوظيفة الأولى الأصلية الأساسية بالنسبة إلى الكلام ، وما بقية الوظائف إلا مظاهر أو وضعيات غير ضرورية ، وكل بلاغ في الحقيقة يكاد يكون دائماً في الغالب مزيجاً من هذه الناحية والمؤلفة الإبداعية هي دائماً الأساس ، ولو طغى أحد المظاهر على الأخرى حسب الظروف»^(٢) .

(١) من بدء الإحالة السابقة إلى هنا والكلام لدوجلاس براون عن مبادئ تعلم وتعليم اللغة ، وفيه صعوبة في الاجتزاء على بعض أو التصرف فيه بالحذف إلا ما ندر .

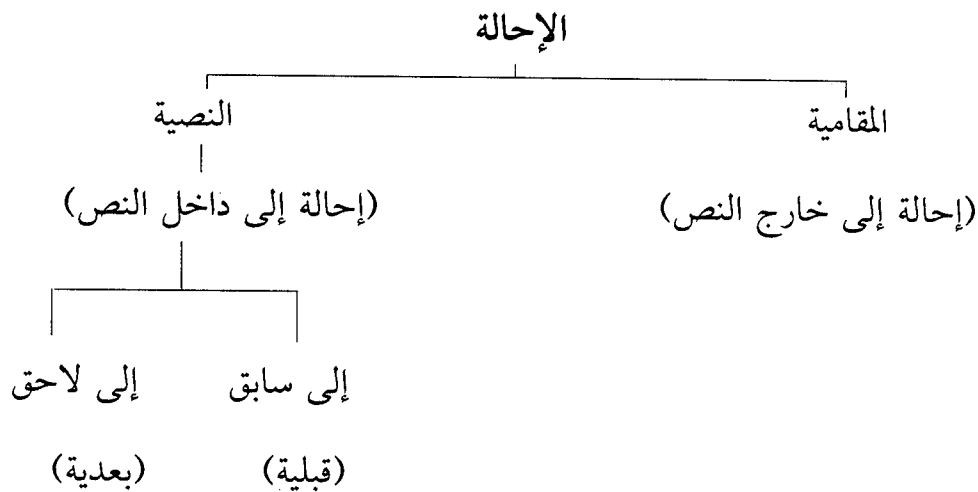
(*) Communication function .

(٢) مفاتيح الألسنية : ٧٠ . وانظر مثل قوله هذا في كتابه علم اللغة في القرن العشرين : ١٥١ .

محتوى النص :

إذا كنا في الباب السابق قد تحدثنا عن محتوى النص وعلاقاته معجمياً وتركيبياً حديثاً لغوياً صرفاً ، فإننا نتحدث عن محتوى النص هنا باعتبار علاقة هذا المحتوى بما هو خارج النص (الموقف) . فمحتوى النص أي نص يحمل في داخله إشارات لغوية لخارج النص ، سواء أكانت هذه الإشارات تقع ضمن الكلمات المعجمية أو التركيبية . ويذهب هالدي ورقيه حسن في كشف علاقة النص بداخله وبالموقف (المقام) - كما أسماه - إلى أن هذه العلاقة الداخلية والخارجية تنبني على (الإحالة) وهي : «جملة من العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل ؛ إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها»^(١) .

ويذهب الباحثان إلى أن الإحالة بما هي علاقة دلالية بين العنصر المحيل والعنصر المحال إليه تسهم فيما يسميانه (الاتساق cohesion)^(٢) ، ويريان من أجل ذلك أن الإحالة تنقسم إلى نوعين رئيسيين هما الإحالة المقامية والإحالة النصية ، ويرسم الباحثان الإحالة بقسميها على النحو التالي^(٣) :



(١) لسانيات النص : ١٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه : ١٦ ، ١٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١٧ .

وبرغم وضوح فكرة الإحالة في هذا الرسم إلا أنهما يصرفان النظر عن الإشارة إلى اتساق النص والخارج اعتماداً على الإحالة المقامية ، ويهتمان أكثر بالإحالة النصية بنوعيتها (القبلية والبعدية) التي تسهم بشكل مباشر في اتساق النص داخلياً^(١) .

ويمكننا الانطلاق من مفهوم الإحالة المقامية لوضع أساس العلاقة بين النص والخارج أو الموقف بعناصره المختلفة تأسيساً على ما يذهبان إليه من أن الإحالة المقامية «تساهم في خلق النص ، لكونها تربط اللغة بسياق المقام»^(٢) ، واعتماداً على أن وظيفة اللغة كما أسلفنا هي التعبير عن المواقف المختلفة بإمكاناتها القادرة على ذلك على الوجه الذي جعلنا فيه علاقة النص بالموقف علاقة بناء وعلاقة تفسير كما ذهبت إليه أوركيوني في العلاقة بين النص والمتكلم من جهة ، والنص والسامع من جهة ثانية ، وعلاقة كل ذلك بالموقف .

ونحن بالنظر إلى اللغة على اعتبار أنها جملة من الإشارات اللفظية الموضوعية بإزاء الأشياء والأحداث يمكننا الانطلاق من النص إلى الموقف ، وأحياناً الاتكاء على الموقف لكشف غموض أو إبهام أو إجمال النص الذي يحدث نتيجة تعدد المعنى المناط بكل إشارة لغوية .

وبعبارة أخرى يمكن القول إن النص بكامله عنصر إحالي إلى الخارج أو إلى الموقف (برغم تسليمنا بكافة العمليات الذهنية في الانتاج والتحليل التي يخضع لهما النص) .

ومع ذلك فإن العملية برمتها عملية تكييف الواقع أو الخارج باللغة ، وإلا ما كانت اللغة ابتداء وسيلة علامية .

ونحن إذا ما أردنا تبسيط النص عبر تحليله إلى عناصره الكبرى التي تكونه بما هي

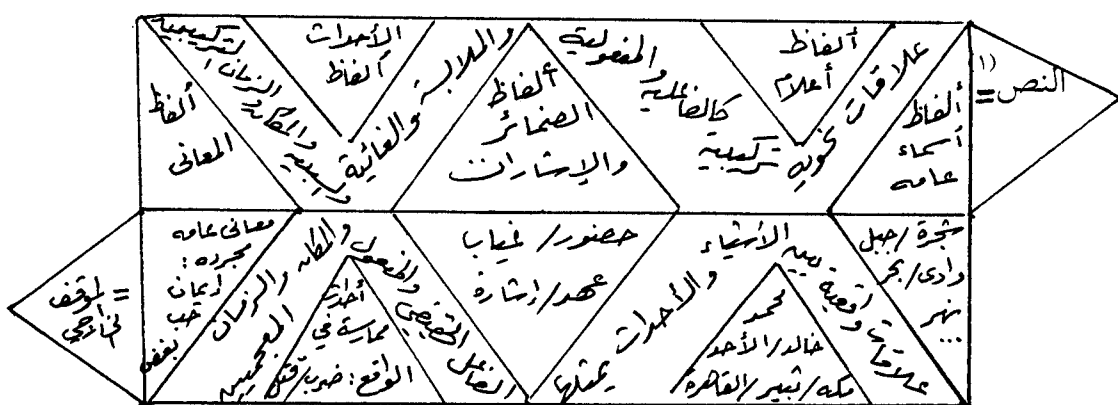
(١) انظر لسانيات النص : ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧ .

محيلة على الخارج سنجد النص يحمل العناصر الإشارية التالية :

- ١ - عناصر الإشارة إلى الأشياء (المادية والمعنوية) الموضوع بإزائها ألفاظ الأسماء فتشير إليها بما هي موجودة عليه في الخارج كأسماء الأعلام أحياء وأمكنة وأزمنة . . ، وأسماء الجمادات والحيوان . . ، وأسماء المجردات كالحب والبغض . . . ، وكافة ما تسمى به العواطف والانفعالات المختلفة (ويدخل في هذا الضمائر بكافة أشكالها) .
- ٢ - عناصر الإشارة إلى الأحداث الموضوع بإزائها ألفاظ الأفعال (علاجية ، انعكاسية ، منتقلة ، لازمة ، متعددة ولازمة ، نفسية ، اجتماعية ، لفظية . . ، ويتفرع عن هذه اشتقاق الأوصاف منها لوصف الواقع منه الفعل ، أو الواقع عليه ، . . وتؤدي دور الأسماء كما في الصفات المشتقة .
- ٣ - عناصر لغوية بحتة ومتشعبة تشير إلى العلاقات بين الأشياء والأحداث من الفاعلية والمفعولية (الإسناد والتعدي) ، والزمان ، والمكان ، والغائية ، والملابسة ، والنسبة والمصاحبة . . إلخ .

ويمكن تصور النص والموقف واتساقهما بالشكل التالي :



(١) علامة (=) تعني العلاقة بين الطرفين النص والموقف ، ولو أمكن ثني الرسم من الأعلى على الأسفل لتحقق التطابق بين النص والموقف وهو ما أريد قوله من منزع لغوي ، وإلا فالنقاد لا يرضيهم مثل هذا التطابق أحياناً ، وأنا على مذهب من يرى أن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل ، والخارج أو الموقف قد يكون خارجاً ذهنياً أو تخيلاً ولربما دخل الشعر من هذا الباب .

وبرغم بساطة هذا الشكل إلا أنه يصور لنا العلاقة بين النص والموقف ومدى اتساقهما من جهة ، ثم إنه يكشف عن وظيفة النص باتجاه الموقف ، ووظيفة الموقف باتجاه النص ، وبالتالي فإن عناصر الإحالة التي تسم العلاقة بين النص والموقف بالاتساق لا تقتصر على تلك التي أشار إليها هاليداي ورقية حسن «وهي الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة»^(١) .

ولربما كان الذي دعا الباحثان إلى الاقتصار على هذه العناصر الإحالية من دون عناصر اللغة المختلفة المتواجدة في النص شيئاً :

١ - الحضور الطاغي لشطر من هذه العناصر أعنى عناصر الحضور (تكلماً وخطاباً وإشارة) ؛ إذ تحيل ضمائر الخطاب والتكلم وأسماء الإشارة بأنواعها إلى مدلولاتها الخارجية مباشرة^(٢) ، وربما يفسر هذا وجود ضمير واحد في اللغة العربية للتعبير عن المثني والجمع في حال التكلم (نحن) اعتماداً على المشاهدة في الخارج ، والمطابقة في داخل النص .

ثم إن عناصر الإحالة المذكورة (الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة) ذات ترابط نصي خاص بإحالتها على مرجعها في الخارج مباشرة ، وفي الداخل عبر ضميمة مرجعية معجمية (ذات وجود خارجي) ، ويشترط بينها وبين مرجعها مطابقة في النوع والعدد . وقد تترك بعض المطابقة حملاً على المعنى والوضوح الإشاري .

٢ - إن علاقات الموقف بما هو شخوص حاضرة أو غائبة ، أو بما هو مكان وزمان ، وبعد وقرب . . . ، إنما تتمظهر في شكل العناصر الموضوعية بإزائها وهي عناصر الإحالة التي أشار إليها الباحثان من الضمائر (ضمائر التكلم ، والخطاب ، والعتاب (الأسماء الموصولة) وأسماء الإشارة للقريب والبعيد ، والظروف الزمانية والمكانية . . .) .

(١) لسانيات النص : ١٨ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨ .

الفصل الثاني

عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي العربي

عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي^(١) :

كان التصور الذي وضعه (فيرث) لسياق الموقف (Context of situation) عبارة عن إطار منهجي يمكن من وجهة نظره تطبيقه على الأحداث اللغوية^(٢) ، وتتكون عناصر الموقف عنده على النحو التالي :

١ - الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث من لهم علاقة بالحدث اللغوي ، وهذه الصفات إما :

أ - أحداث لغوية صادرة عنهم .

ب - أحداث غير لغوية .

٢ - أشياء خارجية ذات صلة بالحديث .

٣ - آثار خارجية ذات صلة بالحديث .

ويلاحظ على هذا التصنيف لعناصر الموقف أنه يعد الكلام وأثره من عناصر الموقف وبتأثير من أفكار فيرث^(٣) يتناول هاليداي السياق نصاً وموقفاً ليتمظهرها عنده على النحو التالي^(٤).

١ - المجال (field) : ويعني به هاليداي الموضوع الأساسي الذي يتحاور فيه المشاركون في الخطاب ، والذي تشكل اللغة أساساً مهماً في التعبير عنه .

(١) سيكون الحديث في هذا الفصل متكثراً - أحياناً - على نقول سابقة في مواضع متعددة من هذا البحث سيتم الإحالة عليها عند ذكرها ، والغرض منه هو محاولة النظر في حصر عناصر الموقف في النظرية الغربية والتراث العربي ليظهر منه مدى معرفتهم السياق وفهم عناصره ، والركون إليه في البحث عن الدلالة بوجه ما ، مما يعطي النظر العربي أسبقية مطلقة في هذا الجانب بالبروز واللمعان كما برزت النظرية السياقية في الغرب .

(٢) اللغة ونظرية السياق (عزت) : ٢٣ ، وانظر اللغة والتطور : ٩٣ .

(٣) اللغة في إطارها الاجتماعي : ٤٩ .

(٤) علم النص ونظرية الترجمة : ٣٢ ، وانظر علم اللغة الاجتماعي (هوسون) : ٨١ .

٢ - نوع الخطاب (Mode) : وهو نوع النص المستخدم لإكمال عملية الاتصال ، ويركز هاليداي هنا على طريقة بناء النص ، والبلاغة المستخدمة فيه ، وما إذا كان مكتوباً أم منطوقاً ، وما إذا كان النص سردياً ، أم أمرياً ، أم جدلياً . . . ونحو ذلك .

٣ - المشتركون في الخطاب (tenor) ، ويعني به هاليداي طبيعة العلاقة القائمة بين المشاركين في الخطاب ، ونوع العلاقة القائمة بينهم ، هل هي رسمية أم غير رسمية ، عارضة أم غير عارضة . . ونحو ذلك .

وهذه المظاهر التي نقلها يوسف نور عوض يشير إليها عبد الرحمن أيوب بشكل مخالف بعد أن يشير إلى أن هاليداي يذهب إلى «أنه لا بد من وضع طائفتين من المصطلحات لدراسة جانبي الدلالة : دلالة اللفظ ودلالة الظرف الخارجي ، وقد أطلق هاليداي على النوع الأول اسم الدلالة (Semantics) ، وعلى النوع الثاني اسم المفهومات (Semiotics) أي دلالة اللفظ الخارجي»^(١) ولتحليل المفهومات ، فإنه ينبغي أن يميز بين مصطلحات ثلاثة^(٢) :

١ - المجال (field) .

٢ - الهدف (target) .

٣ - الوسيلة (tenor) .

ويلاحظ هنا الخلاف في المصطلح الثاني بين نور عوض وأيوب ، إضافة إلى أن عبد الرحمن أيوب يعطي هذه المصطلحات مفاهيم مختلفة ، فالمجال عنده : عبارة عن الظروف التي لا صلة لها بالمتكلم أو السامع مثل وجود حديقة أو مدرسة أو سور . . الخ ، ويقصد بالهدف : الأمور المتعلقة بالمتكلم أو السامع التي تحدد الغرض من كلامه

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية : ١٢٠ .

(٢) المصدر نفسه : ١٢٠ .

كأن يكون المخاطب أباً ، أو خادماً ، أو زميلاً مما يجعل الحديث في صورة الرجاء ، أو الأمر ، أو محاولة للتعاون ، أما المقصود بالوسيلة : فهو الطريقة التي يتم بها الحديث اللغوي ، هل هي الكلام العادي ؟ أو الخطابة ؟ أو التلاوة ، أو المحاوره ، أم أن لها هدفاً عملياً كالأخبار والوصف . . إلخ^(١) .

ويلاحظ ما بين الناقلين عن هاليداي - كما أشرنا - من خلاف في بعض المصطلحات واختلافاً في مفهوم كل منها ، وإذا اتضح الخلاف بينهما^(*) ، فإنه يمكن الإفادة منه في احتوائهما على جملة من عناصر السياق وردت عندهما من مثل :

- ١ - موضوع الحدث الأساسي .
- ٢ - الوسيلة اللغوية نطقاً أو كتابة .
- ٣ - نوع النص من حيث كونه سردياً أم جديلاً . . . (النوع الأدبي مثلاً . .)
- ٤ - أسلوب النص (نوع الكلام نحويًا) الأمر - الاستفهام - الرجاء ، و (نوع الكلام اجتماعياً) من حيث الرسمية وعدمها .
- ٥ - المتكلم .
- ٦ - المخاطب (السامع) .
- ٧ - المشاركون في الحدث اللغوي من حيث المستوى الاجتماعي والثقافي ، وعلاقة كل منهم بالمتكلم أو السامع ، أو بالحدث في إجماله .
- ٨ - الغاية التي يساق لها النص (الغرض) كالأخبار ، والوصف ، والطلب بعمومه . . إلخ .
- ٩ - الأشياء المحيطة بالحدث (المكان والزمان) .

(١) التحليل الدلالي للجملة العربية : ١٢٠ .

(*) يبدو أن ترجمة يوسف نور عوض ، ومفاهيمه أصح ، ويمكن الاستدلال على ذلك بمراجعة علم اللغة الاجتماعي (هدسون) : ٨١ .

ويلاحظ أن بين هذه العناصر تداخلاً شديداً لا يمكن معه الفصل بين عنصر وآخر، كما يلاحظ أن هذه العناصر أفضت إلى أن تكون حديثاً عن النص موضوعاً ووسيلة ونوعاً وأسلوباً ومستوىً ، وهذه العناصر التي استنبطناها مما نقل عن هاليداي تتشابه وما ذهب إليه نايف خرما وعلي حجاج وإن كان بتفصيل أدق من قولهما إن من المتفق عليه تقريباً أن مكونات الحدث التواصلي هي^(١) :

- ١ - نوع الحدث : أهو حوار أم محاضرة أم قصة أم نكتة . . إلخ .
- ٢ - موضوع الحدث : أهو الطقس ، أم الصناعة ، أم الدين ، أم أيّ من آلاف الموضوعات المختلفة .
- ٣ - غرض أو وظيفة الحدث : وهذا يشمل الغرض من الحدث بكليته ، والوظائف المختلفة لأجزائه من الأقوال المختلفة التي تصدر عن المتحدثين .
- ٤ - المناسبة أو الموقف : وتشمل هذه المكان والزمان ، من وقت ويوم وشهر ، وسنة وموسم كما تشمل تفاصيل المكان من حجم وأثاث .
- ٥ - المشاركون في الحدث : بما في ذلك أعمار المشاركين وأجناسهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، أم خليطاً من الاثنين ، وانتماءاتهم العرقية ، وأوضاعهم الاجتماعية ، وعلاقاتهم بعضهم ببعض . . . إلخ .
- ٦ - شكل أو صيغة الرسالة اللغوية : ويشمل هذا الكلام المحكى أو المكتوب ، كما يشمل الأشكال اللغوية وغير اللغوية ، واللغة أو اللغات التي يتم التحدث بها ، وكذلك اللهجات المختلفة إن وجدت .
- ٧ - محتوى الرسالة اللغوية : ويشمل هذا المعاني أو الأحاسيس ، أو الأفكار التي يقوم الرسالة بنقلها .

(١) اللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها (خرما) : ٤٦ ، ٤٧ ، وقارن هذه العناصر بخصائص السياق عند هاييمز وليفيس التي سبق وأشرنا إليها ص : ٢٠١ ، ٢٠٣ .

٨ - تسلسل الكلام : أو الأقوال المختلفة بما في ذلك كيفية أخذ المتكلمين أدوارهم في الكلام ، ومقاطعة أحدهم الآخر وما إلى ذلك .

٩ - قواعد التفاعل اللغوي : وتشمل هذه الأصول الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها أثناء الكلام ، والتي تختلف باختلاف المتكلمين : أعمارهم ، وأجناسهم وعلاقاتهم . . . إلخ

١٠ - المفاهيم التي على أساسها يتم تفسير الأقوال ، وتشمل هذه المفاهيم والمعتقدات والأمور الحضارية الأخرى بين أفراد مجتمع معين ، والتي تُعين الأفراد على تأويل وفهم ما يقوله الفرد أو الأفراد الآخرون بالشكل السليم .
ويلاحظ على هذه المكونات التداخل الشديد بين النوع والغرض والموضوع والمحتوى . . . مثلاً .

إضافة إلى أن حديثهما عن الموقف أو المناسبة كما أسماها اقتصر على الإشارة على التاريخ وحجم المكان وأثاته ، وهما أقل ما يمكن أن يشار إليهما في العلاقات المكانية والزمانية في النص أو الموقف على حد سواء بما يجعل المكان والزمان من حيث هما مؤثران فاعلان في جهة بناء النص أو في جهة فهمه ، وهو ما سنحاول الإشارة إليه عند تحليل عناصر الموقف .

عند هذا الحد من وجهة نظر المحدثين نقف ونعرض فيما يلي لمفهوم الموقف وعناصره وعلاقاته عند العلماء العرب القدماء .

ونشير أولاً لابن جني الذي أشار في حديث له طويل في «باب أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»^(١) ، حيث خرج به الحديث في هذا الباب إلى ملامسة (النص والموقف) إن جاز هذا التعبير .

وقد كان ابن جني يذهب إلى أن العلل والأغراض المنسوبة إلى الأعراب مرادة منهم بدليلين : «أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا»^(٢) .

(١) الخصائص : ٢٣٨/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٣٨/١ .

والغائب عنا هو : «ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره ، والأنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الخالفة على ما في النفوس ، ألا ترى إلى قوله (نعيم بن الحارث السعدي) :

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا - أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتْقَاعِسِ

فلو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس - من غير أن يذكر صك الوجه - لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكراً ، لكنه لما حكى الحال فقال : (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها ، وتعاضم الصورة لها ، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مشاهد لها ، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين ، وقد قيل (ليس المُخْبِرُ كالمعائن) ، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكت وجهها ، لم نعرف حقيقة تعاضم الأمر لها ، وليست كل حكاية ، تروى ، ولا كل خبر ينقل إلينا ، يشفع به شرح الأحوال التابعة له ، المقتترنة - كما كانت - به ، نعم ، ولو نقلت إلينا لم نغد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها»^(١) .

ثم يضيف ابن جنى : «وبعد فالحمالون ، والحماميون ، والساسة ، والوقادون ، ومن يليهم ، ويعتدُّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق ، إذا أخبر به عنه ، ولم يحضره ينشده»^(٢) .

ودعوى ابن جنى هذه مؤسسة على أن الحضور الذي يعنيه هو الذي يحمل ما أسمىناه (معضدات الكلام) ، وهي جملة الإشارات والإيماءات التي تحدث من المشاركين في الحدث الكلامي ، ونصُّ ابن جنى حولها : «أو لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر

(١) الخصائص : ٢٤٦/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٧/١ .

فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُعَمِّمُ تصويره له في نفسه ، استعطفه ليقبل ، فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرني وجهك ، أقبل علي أحدثك ، أما أنت حاضر يا هناه ، فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدثه ، أو يأمره ، أو ينهاه ، أو نحو ذلك ، فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين ، مجزئاً لما تكلف القائل ، ولا كلّف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه»^(١) .

ويستدل ابن جني على دلالة الحضور هذه بقول الشاعر :^(٢)

العَيْنُ تُبَدِّي الَّذِي فِي نَفْسِ صَاحِبِهَا مِنْ الْعَدَاوَةِ أَوْ وُدِّ إِذَا كَانَا

وقول أبي خراش الهذلي :^(٣)

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرَعُ فَقُلْتُ - وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ - هُمُ هُمُ

كما يستشهد ابن جني بالمثل القائل (رب إشارة أبلغ من عبارة) ، وهو قول مختصر في قيمة الإشارة (غير اللغوية) ، يعطيها قيمة عالية تصل حد البلاغة ، وتفضل الكلام في الدلالة ، وإن كان ذلك بقلّة .

ويصر ابن جني في ختام كلامه عن (الدليل الغائب) على أهمية الموقف حين يقول : «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو ، وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى بن عمر ، والخليل وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة ، وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند

(١) الخصائص : ٢٤٨/١ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤٨/١ ، وانظر ما سبق ص : ٦٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٤٨/١ .

نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي ، والنحيزة ،
والعقل^(١) .

ثم عرض ابن جني بعد ذلك لما روي عن العرب بعلمه أو (ما كانت علتة حاضرة
معنا) من مثل : «ما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ، قال : سمعت رجلاً من اليمن
يقول : فلا ب لُغُوبٌ» ، جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته كتابي !
قال : نعم أليس بصحيفة . أفترأك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ،
وقاسوا ، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً ، يعلل هذا الموضوع بهذا العِلَّة ،
ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا يسلكوا فيه طريقته ،
فيقولوا : فعلوا كذا لكذا ، وصنعوا كذا لكذا ، وقد شرح لهم العربي ذلك ، ووقفهم
على سَمْتِه وأمه^(٢) . وهو حديث في المقاصد والعلل ، ومصدرها وهو أمر لا يهمننا في
هذا الموضوع .

وقد وقف بنا ابن جني فيما سبق على أربعة أنواعٍ من الأحوال والأقوال ، أو
النص والموقف^(٣) هي :

أولاً : النص الحيّ في الموقف (ليس المخْبِرَ كالمعاین) ، أي ذلك النص الذي
«نشاهد فيه ظروف الأداء ، ونستوضح فيه من مشاهدة الأحوال ما لا يمكن (أن
يحصله) أكابر العلماء إذا غيبت عنهم هذه الظروف»^(٤) .

الثاني : النص المشتمل على إشارة (نصية) للموقف ، وهو «المشفوع برواية الحال
(وصكت وجهها) ، وهذا يمثل منزلة وسطى بين النوع الأول والنوع الثالث»^(٥) .

(١) الخصائص : ٢٤٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٠ / ١ .

(٣) انظر دلالة السياق (البركاوي) : ٦٣ ، حيث ذكر منها ثلاثة أقسام .

(٤) المصدر نفسه : ٦٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٦٣ .

الثالث : النص الغفل من الموقف أو الإشارة إليه ، ولم يمثل له ، لأن حديثه كان عن العلة لا السياق والأحوال ، وهذا النوع من النصوص «المنقول إلينا مقطوعاً عن سياقه ، ومجرداً عن ذكر أحواله وأسبابه ، هو منطقة الخطأ ، وموطن الزلل الذي يقع فيه الباحث اللغوي عند إرادة الكشف عن المعنى معتمداً على عنصر المقال وحده»^(١) .

الرابع : المواقف المعبرة (رب إشارة أبلغ من عبارة) ، وهي تلك التي أسماها الجاحظ (النَّصبة)^(٢) .

ولا بد هنا من إشارة عجلى تحجم هذه المكانة الكبرى التي زعمها ابن جنى للموقف والمشاهدة والأحوال حتى قاده لفظه إلى القول بعدم ضبط الرواية ، وقصور الحكاية ، وهو بالرغم من كونه حديثاً خاصاً بما روي عن العرب من العلة واللغة . . . ، إلا أنه لا بد من إعلاء شأن النص (لا رفضاً للموقف) ولكن لضبط قيمته وأهميته ، فالنص من حيث هو وعلى إطلاقه أول ، بدليل أن المبلغ قد يكون أوعى من السامع . قال عنه فيما رواه ابن مسعود : «نصّر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه ، فرب مبلغ أحفظ له من سامع» ، وفي رواية : «لرب مبلغ أوعى من سامع ، ورب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٣) .

ونستدل هنا بقول للغزالي كنت نقلته سابقاً^(٤) يجعل فيه القرينة الحالية إحدى سبل معرفة المراد من خطاب الشارع ، ومكونات هذه القرينة الحالية التي يعتمدها الغزالي كما يشرحها بقوله : « . . . وإما قرائن أحوال من إشارات ، ورموز ،

(١) انظر دلالة السياق (البركاوي) : ٦٤ ، وأكثر النصوص المنقولة إلينا شعراً ونثراً هي من هذا النوع ، ولم يخطئ اللغويون كثيراً في فهمها ، ولم يؤد بهم اعتمادهم علي المقال وحده إلى خلف من القول أو الفهم ، وسيأتي بعد تحفظنا علي ابن جنى في الرواية ما يعضد ما نقول ، ثم انظر كلام ابن تيمية في : ٩٣ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٦٤

(٣) السنة قبل التدوين : ٤٠ . وانظر فيما سبق ص : ٩٣ .

(٤) انظر ما سبق ص : ١١٤ .

وحركات ، أو سوابق ، ولواحق لا تدخل تحت الحصر والتخمين يختص بدركها المشاهد لها ، فينقلها المشاهدون لها من الصحابة إلى التابعين بألفاظ صريحة ، أو مع قرائن من ذلك الجنس ، أو من جنس آخر حتى توجب علماً ضرورياً بفهم المراد»

وإضافة إلى ما في هذا القول من الاحتفال بالرواية وضبطها جيلاً بعد جيل (من الصحابة إلى التابعين) مما يؤيد تحفظنا على كلام ابن جني على إطلاقه ، فإن فيه قضايا هامة هي بحسب أهميتها في نظري :

١ - مراد المتكلم : وهو الذي يسعى إليه البحث الأصولي ومن أجله يحتفل بالقرائن الحالية على اختلافها للوصول إليه ، وهو المعنى الذي قلنا إنه غاية البحث الأصولي^(١) .

٢ - رواية القرائن الحالية إما باللفظ الصريح أو مع قرائن أخرى (حالية غير الأولى) .

٣ - أن القرينة الحالية لا تدخل تحت الحصر والتخمين .

٤ - أن النماذج التي ساقها لقرائن الأحوال وهي الإشارات والرموز والحركات والسوابق واللواحق ، نماذج تصلح أن تكون لغوية (الرموز) والسوابق واللواحق ، وهي مما يحفُّ بالمحتمل من بين يديه ومن خلفه سواءً أكان معه في النص ذاته (الآية ، الحديث) أو في غيره (آية أخرى ، حديث آخر) .

لكن الذي يجعل هذا الفهم مع احتمال غير وارد هنا إشارته إلى أن هذه النماذج (يختص المشاهد لها فينقلها المشاهدون لها . . .) فكل تلك النماذج إذن إنما هي أمور تشاهد ، وهذا يعني أنها من جملة عناصر الموقف .

وليس من سبيل لتوضيح المراد بهذه النماذج إلا القول بأن المقصود بهذه الإشارات

(١) انظر ما سبق ص : ١١٦ .

والرموز والحركات شيء واحد وهو ما يصاحب الكلام من حركة اليدين ، أو الوجه ، أو العينين ، أو نحو ذلك من حركات الجسم التي أسميتها (معضدات الكلام)^(١) .

أما (السوابق واللواحق) المشاهدة فهي تلك الأحداث والوقائع التي تسبق الكلام ، وتكون سبباً له ومن جملتها (أسباب النزول) ، أو تلك الأحداث والوقائع التي تلحق بالكلام بأثر منه خاصة ، ولربما عَصِدَ هذا الفهم ما يذهب إليه الإمام مالك بن أنس (١٧٩) - رضي الله عنه - من الاحتجاج بعمل أهل المدينة ، يقول حسين حامد حسان : «فأهل المدينة من الصحابة قد لازموا الرسول ﷺ ، ونقلوا عنه السنة العملية ، واتبعوها ، ثم نقل عنهم التابعون هذه السنن والتزموها ، فكان ما عليه عملهم هو سنة الرسول عليه السلام ، تناقلها جمع عن جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب»^(٢) .

وإنما كان صنيع الإمام مالك على اعتبار أن أهل المدينة هم الأكثر تمثلاً عملياً لأقوال الرسول ﷺ وأفعاله ؛ إذ هم المشاهدون لفعله ، السامعون لقوله ﷺ ، الواقفون على تقريراته ، وهي أقسام ما يؤثر عنه ﷺ .

أوضح من هذا ما قاله ابن تيمية : «ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون، وتابعوهم ، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ ، فمن خالف قولهم ، وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»^(٣) ، وإنما كان ذلك من الصحابة رضي الله عنهم «لما شاهدوه من القرائن ، والأحوال التي اختصوا بها ، ولما لهم من الفهم التام ،

(١) انظر ما يأتي ص : ٥١٦ .

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي : ١٠٠ .

(٣) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ٣٦٢/١٣ .

والعلم الصحيح ، والعمل الصالح . . «^(١) .

وما دمنا وصلنا إلى ابن تيمية فلنتقف على عناصر سياق الموقف عند المفسرين ؛
ذلك أنهم يلتقون مع الأصوليين على فهم النص القرآني على جهة البحث عن الحكم
الشرعي أو على جهة البحث عنه مع شرح وبيان مراد الله سبحانه بكلامه (القرآن
الكريم) ، فيما ليس نصاً فقهياً .

وليس بدعاً والحال هذه أن تشتمل كتب التفسير على بيان كثير من الأحكام الفقهية
لتلك الآيات التي اصطلح على تسميتها «آيات الأحكام» .

ونحن إذا ما ذكرنا المفسرين فإننا بحاجة إلى قول لابن تيمية فَصَّلَ فيه تفسير
القرآن بمراعاة جملة من عناصر الموقف القرآني خاصة ، ولذلك كان من اللازم عند ابن
تيمية لمن يريد أن يفسر القرآن أن ينظر إلى :^(٢)

١ - المتكلم بالقرآن .

٢ - المنزل عليه .

٣ - المخاطب عليه^(٣) .

٤ - سياق الكلام .

وإذا ما أضفنا إلى هذه العناصر الأربعة التي ذكرها ابن تيمية عنصرين آخرين تلزم
معرفتهما عند عموم المفسرين (وابن تيمية منهم) وهما :

(١) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ٣٦٤/١٣ ، وانظر : الإتيان في علوم القرآن : ٢٢١/٤ ،
ودلالة السياق (للبركاوي) : ٧١ ، ٧٢ . وأسند كلاماً هناك إلى ابن تيمية ، وإنما الكلام الذي
نقله للزركشي نقله السيوطي عنه . انظر : البرهان ٢/ ٣١٢ ، ٣١٣ ، وكلام ابن تيمية والزركشي
ذو مضمون واحد ، وانظر ما سبق ص : ٨٤ .

(٢) انظر ما سبق ص : ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٨٩ .

١ - معرفة المكي والمدني .

٢ - معرفة أسباب النزول .

والعنصر الأول (أسباب النزول) من الأهمية والشهرة في التعويل عليها والإفادة منها في التفسير ؛ ذلك أن «سبب النزول يعين على فهم الآية ؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»^(١) .

وسبب النزول مفهوم شامل للموقف الذي نزلت فيه الآية أو الآيات بكامل عناصره .

من ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢) فقد روى البراء بن عازب قال : مات أناس من أصحاب النبي ﷺ وهم يشربون الخمر ، فلما حرمت قال أناس : كيف لأصحابنا ؟ ماتوا وهم يشربونها؟ فنزلت هذه الآية^(٣) .

وقد حكى عن عثمان بن مظعون ، وعمرو بن معد يكرب أنهما كانا يقولان : الخمر مباحة ، ويحتجان بهذه الآية^(٤) ، ومعرفة سبب النزول يمنع هذا الفهم الذي ذهب إليه هذان الصحابييان .

غير أن العنصر الأهم الذي نود أن نؤكد عليه هنا هو اعتماد المفسرين للمكي والمدني بوصفه عنصراً مكانياً أو زمانياً أو خطابياً . يقول الزركشي : «اعلم أن للناس

(١) مقدمة في التفسير (ضمن الفتاوى) : ٣٣٩/١٣ .

(٢) سورة المائدة : ٩٣ .

(٣) أسباب نزول القرآن (الواحدي) : ٢١٢ . وانظر : البرهان : ١٢٢/١ .

(٤) البرهان : ١٢٢/١ .

في ذلك ثلاثة اصطلاحات :^(١)

أحدها : أن المكي ما نزل بمكة ، والمدني ما نزل بالمدينة .

والثاني : وهو المشهور - أن المكي ما نزل قبل الهجرة ، والمدني ما نزل بعد الهجرة ، وإن كان بمكة .

والثالث : أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة» .

ونحن لا نريد أن نتدخل في ترجيح أحد هذه المفاهيم على الأخرى ؛ ذلك أن الذي يعنينا من هذا الفهم للمكي والمدني اشتمالهما على ثلاثة من عناصر الموقف هي المكان على المفهوم الأول ، والزمان على المفهوم الثاني ، والخطاب (المخاطبون) على المفهوم الثالث .

وبصرف النظر عن اطراد كل واحد من هذه المفاهيم ، فإنها تشير ، وبوضوح تام إلى الاهتمام بالسياق الذي نزل في ضوئه النص القرآني مكاناً وزماناً ومضموناً . وهو فهم يقود عند المفسرين والأصوليين إلى فائدة جليلة هي معرفة الناسخ والمنسوخ وأحكامهما^(٢) .

وكنت قد أشرت قبلاً إلى العناصر التي ذكرها ابن تيمية ، وأشرت إلى ما يجب في النظر إلى كل واحد منها وبخاصة المتكلم بالقرآن والمنزل عليه ، وهما متكلم ومخاطب من الخصوصية بحيث يفترقان عن كل متكلم ومخاطب ، وما يجب على المفسر أو الناظر في النص عند اعتبارهما .

وهذا يقودنا إلى الحديث عن المتكلم والمخاطب بعامة ، باعتبارهما عنصريين من عناصر الموقف ونلاحظهما كعنصرين رئيسيين في أي حدث كلامي عند البلاغيين وهو ما

(١) البرهان : ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

(٢) انظر المصدر نفسه : ٢٧٣/١ ، وشرح الكوكب المنير : ٥٢٥/٣ .

ما يفهم من عموم تعريف البلاغة حين يقال إنها : «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته ، والحال هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك إن زيداً في الدار مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال»^(١) .

وفي هذا النص من العناصر :

١ - المتكلم .

٢ - المخاطب .

٣ - الكلام .

٤ - الحال .

والجامع بين هذه العناصر في مفهوم البلاغيين هو المطابقة والمقتضى ، والأول لفظي ، والآخر عقلي ، وفيهما إشارة واضحة إلى أن تطابق النص والحال (الموقف) عبر البناء هو شرط البلاغة ، وهو شرط يمكننا من القول بأن بناء النص (لغة) في الفكر البلاغي وظيفي باتجاه المواقف ، أو القول تأسيساً على أن (لكل مقام مقال) إن البلاغة هي كيفية القول بما يوافق المقام على اتساع ما يمكن أن يعنيه (المقام) وما يشتمل عليه من عناصر تسمح لنا بمتابعة تمام حسان حين يقول : «ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة (المقام) متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم ، لأن الاعتراف بفكرتي (المقام والمقال) باعتبارهما أساسين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة»^(٢) .

(١) شروح التلخيص : ١/ ١٢٢ ، ١٢٣ . وانظر ما سبق ص : ٦٤ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ ، وانظر ٣٧٢ .

والمقصود بفكرة المقام عند تمام حسان «ما يضم المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة (relevant) في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور ، والعادات والتقاليد والمعتقدات . .»^(١) .

تمام حسان وسياق الموقف :

وعند ذكر تمام حسان لا بد من وقفة مع وجهة نظره السياقية ، وهو تتلمذ على صاحب هذه النظرية (فيرث) ، وأخذ عنه وجماعة آخرون^(*) ، ثم إنه أكثرهم احتفالاً بالسياق ونظر له مرتين في مناهج البحث في اللغة (١٩٥٥) ، ثم في اللغة العربية معناها ومبناها (١٩٧٣) ، ثم طبق أفكاره في الكتاب ، في كتاب البيان في روائع القرآن (١٩٩٣م) وسنعرض فيما يلي كلامه عن سياق الموقف .

أولاً : عرض تمام حسان لنظرية فيرث في منهج الدلالة في كتابه مناهج البحث في اللغة ، والفكرة المركزية في هذا المنهج هي الماجريات : Context of situation^(٢) ، ويذهب تمام حسان إلى أن فيرث يستعمل هذا الاصطلاح «باعتباره دالاً على موقف كامل كالتكلم والسامع أو السامعين ، وكل ما يحدث في أثناء الكلام من انفعالات ، واستجابات ، ومسالك ، وكل ما يتصل بالموقف ويؤثر فيه من قريب أو بعيد»^(٣) .

وهذه الماجريات مركبة بحيث يجد فيها كل عالم ما جراه التي يُجري فيها مهامه العلمية ، فالأصواتي والنحوي والمعجمي . . . يجدون في النص ماجرياتهم ، ثم يجد علماء الاجتماع ماجراهم في الظروف الثقافية العامة^(٤) .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٥٢ .

(*) ممن أخذ عن فيرث ويضيفه إلى نفسه محمود السعران . انظر : اللغة والمجتمع : ١١ ، وانظر : مناهج البحث في اللغة : ٢٨٥ .

(٢) مناهج البحث في اللغة : ٢٨٥ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه : ٢٨٥ ، ٢٩٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩٦ .

وإذا كانت الماجريات التي يعالجها اللغوي أصواتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً موجودة في النص ، ويسهل تناولها ؛ فإن الماجريات الاجتماعية ذات طبيعة متأية على التصنيف ، ولذلك أشار تمام حسان إلى تصنيفات عدة هي :

١ - تصنيف يعتمد على (أنواع الاستعمال) ، وضرب لها مثلاً بما يجده في معجم أوكسفورد من تصنيف للأبواب الاجتماعية لاستعمالات الكلمات من نحو : عامي ، وسوقي ، وطاريء ، وفني ، وعلمي ، وتخطبي ، ولهجي . .^(١)

٢ - تصنيف الأدوار الاجتماعية التي يستعمل فيها الكلام على وجه من التخصص الاستعمالي اللغوي المناسب لذلك ، وذلك كالأدوار الاجتماعية التي نجدتها في المجتمع بحسب فئاته المختلفة ، كالأمة . . ، والطبقة الاجتماعية (في المجتمعات الطبقيّة) ، والعائلة ، والعمل ، والعبادة ، وقد تتفرع إحدى هذه الفئات إلى فئات أصغر ، كالعائلة إلى الزوجين ، وعلاقتهما ، وعلاقتهما مع أبنائهما ، وعلاقة الإخوة فيما بينهم . .^(٢)

٣ - تصنيف المواقف العامة ، مثل الخطاب (النداء) ، والتحية ، والمواقف الإلزامية . .^(٣)

٤ - وأخيراً يطرح تمام حسان أنواع الوظائف اللغوية بوصف تقسيمها أسهل من تقسيم المواقف الاجتماعية ، ومن أنواع الوظائف التي ذكرها : الاتفاق ، والتشجيع ، والمصادقة ، الاختلاف ، والتثبيط ، والشتم ، والتمني ، والدعاء ، والطعن ، والفخر ، والتحدي ، والرجاء ، وعدم الاكتراث ، والتحقير ، وإثارة الغيظ ، وإعلان العداوة . . . ، ولغة الغزل ، والمدح ، واللوم ، والدعاية ، والإغراء .^(٤)

(١) مناهج البحث في اللغة : ٢٩٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٠٢ .

وبالرغم من تعدد هذه التقسيمات ، فإنها تظهر شيئين : صعوبة التصنيف ، وغياب أي أساس واضح لهذه التقسيمات ، فتارة يكون اجتماعياً ، وأخرى كلامياً وظيفياً ، وثالثة له علاقة بنوع النص (لغة) عامي ، وسوقي ولهجي ، أو (محتوى) أدبي ، وفني ، وعلمي .

ولذلك يسارع تمام حسان إلى الإشارة إلى طريقة من طرق تحليل العناصر التي يشملها النص وما جرياته على النحو التالي :^(١)

النص الكلامي	الخصائص اللغوية	الماجريات	نوع الوظيفة	الأثر أو النتيجة
يذكر النص	تحليل النص على المستويات اللغوية المختلفة	المتكلم والسامع والظروف	إغراء/ التزام .	أثر الكلام من استجابة سلمية إلى عدوان إلى ضحك .. إلى غير ذلك

وقد عدل هذا الجدول في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية ليصبح^(٢) :

المنطوق	التحليل اللغوي	الماجريات	نوع المناسبة	الأثر

وهو يستخدم مصطلح (المنطوق) عدولاً عن مصطلح (الجملة) بقصد الدلالة على مفهومها ، وعلى أن المعنى الذي يتناوله هو معنى نصٍّ حيٍّ يجري على اللسان^(٣) ، كما يفرق بين ثلاثة معان يتناولها في النص :

أحدها : المعنى الوظيفي وهو : «معنى الجزئي التحليلي كالصوت والحرف ،

(١) مناهج البحث في اللغة : ٣٠٣ .

(٢) ص ١٢٤ ، وانظر : مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٨ .

(٣) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٠ .

والمقطع ، وهلم جرا ، وكل ذلك لا يمكن أن يُدعى له وجود مستقل في اللغة»^(١) .
والثاني : الإطلاق ، وهو «المعنى العرفي الذي أعطي للكلمة بالوضع ويصلح أن
يسجله العجم»^(٢) .

والثالث : القصد أو المقصود ، و «هو المعنى الاجتماعي المراد من المنطوق»^(٣) .
وإذا كان المنطوق وتحليله اللغوي واضحين فإنه يقصد بالماجريات «كل الملابس
المادية والاجتماعية المحيطة بنطق المنطوق ويدخل فيها المتكلم والسامعون»^(٤) ، ويقصد
بنوع المناسبة : «ما إذا كان الموقف موقف تعاون على عمل ما ، أو موقف زجر ، أو
مدح أو ذم أو تحريض . . .»^(٥) ، ويقصد بالآثر «نوع الاستجابة»^(٦) .

ويضرب تمام حسان مثلاً منطوقاً على اصطلاحه هو «قولوا له : يسكت»^(٧) .
ويرى بعد تحليله لغوياً بما في ذلك التنغيم كأن «يقال بصوت خافت في مناسبة
اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم المطلوب سكوته على
مكان هذه الجماعة»^(٨) ، وإذا قيل بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هي المفارقة بين
شخصين»^(٩) .

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٣٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٦ .

(٤) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٧) المصدر نفسه : ٣٣٧ ، وانظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٢٤ وما بعدها .

(٨) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

(٩) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

واعتماداً على الماجريات نستطيع أن نحدد عدد هذه الجماعة التي نطق فيها المتكلم بالعبارة السابقة ، وهم في جملتهم ليسوا أقل من ثلاثة بين متكلم ومخاطب ومقصود بالسكوت ، إن لم يكونوا أكثر بدليل الواو بعد خروج المتكلم والمطلوب سكوته يبقى عدد يصح أن يتوافق مع واو الجماعة (اثان في اللغة العامية)^(١) .

بقي نوع المناسبة لهذا المنطوق وهي توصيف للموقف الذي قيلت فيه العبارة . يقول تمام : «لنفرض إذن أن هذا المنطوق قد جرى في معرض السخرية ، ولا بد حينئذ أن نضع في خانة المناسبة أن الموقف كان موقفاً يتناول فيه رجل على رجل آخر بمحضر جماعة ، ولم يكن حقه أن يتناول ، فأراد هذا الآخر أن يرد عليه فلجأ إلى النطق بهذا المنطوق الساخر الذي يوحي بأن السامعين يعلمون من نقائص هذا المتناول شيئاً كثيراً يجعلهم بموضع يمكنهم من الحكم عليه بالنقص ، وهكذا لا يكون الشخص الآخر بحاجة إلى أن يرد عليه بنفسه»^(٢) .

أما الأثر وهو نوع الاستجابة الذي يتركها المنطوق في السامعين أو في المطلوب منه السكوت على وجه التحديد ، فإنه قد يكون منطوقاً آخر مثل : (لا يستطيع أحد أن يسكتني ، وليس عندي ما أحجل منه) أو قد يقول موجهاً خطابه للسامعين : (أسكتوني إن كنت أقل منه شأناً أو سمعة أو جاهاً) . وقد تكون الاستجابة هي السكوت مخافة أن يفضح الشخص نفسه^(٣) .

ويصل تمام حسان في آخر مقاله إلى نتيجة هامة هي أن المعنى هو وظيفة الجزئي التحليلي كالصوت والحرف والمقطع والظاهرة الموقعية والصيغة والباب ، وذلك في معرض التحليل ، وقد يكون هو الإطلاق في معرض المعجم ، فالكلمة تطلق على شيء ما فيكون هذا هو معناها ، أما المقصود فهو المعنى الاجتماعي الذي لا يوصل إليه

(١) مقالات في اللغة والأدب (تشقيق المعنى) : ٣٣٧ .

(٢) مقالات في اللغة والأدب : ٣٣٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

إلا بتحليل المنطوق تحليلاً على النحو الذي شرحتة^(١).

ويلاحظ أن هذا التحليل كما شرحة تمام حسان يضرب بسهم وافر في الموقف كما وضع تصوره . نقلاً عن فيرث بأنه (موقف كلامي كامل) ، ثم يستند إلى ميكانيكية المثير والاستجابة التي يفسر بها بلومفيلد الحدث الكلامي .

كما أن هذا المنطوق (قولوا له يسكت !) من المنطوقات الاجتماعية الشائعة التي يمكن توقع باعثها واستجابتها ، وقدراً كبيراً من ملاساتها ، وهي بهذا الاعتبار شبيهة بالأمثال التي تقال في موقف ثم يتكرر قولها (ضربها) في مواقف متشابهة .

ثانياً : أما في كتابة اللغة العربية معناها ومبناها فقد تخلى عن مصطلح الماكرات كمقابل مصطلح (Context of Situation) ، وعول على التراث كثيراً ، وبخاصة في تأصيل فكرة (سياق الموقف) في التراث العربي ، معتمداً على البلاغيين في ذلك ، واتكأ في التأصيل لمفهوم الموقف على عبارتين وردت عند البلاغيين وهما : (لكل مقام مقال) أو عبارة (لكل كلمة مع صاحبها مقام) ذاهباً^(٢) إلى أن من رأي البلاغيين اختلاف صورة المقال (Speech Event) بحسب المقام (Context of Situation) ويوحد تمام حسان بين مفهوم (المقام) كما هو عند البلاغيين ومفهوم الموقف كما في النظرية اللغوية الاجتماعية ، يقول : «ولكن البلغاء في إطار شكلية البلاغة التي ذكرناها ربما فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية ، وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب ، الذي يتكلمها ، وأن الثقافة في جملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع الموقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلاً منها «مقاماً» فمقام الفخر غير مقام المدح ، وهما يختلفان عن مقام الدعاء ، أو الاستعطاف ، أو التمني أو الهجاء وهلم جرا»^(٣) . ولأن الموقف المقام

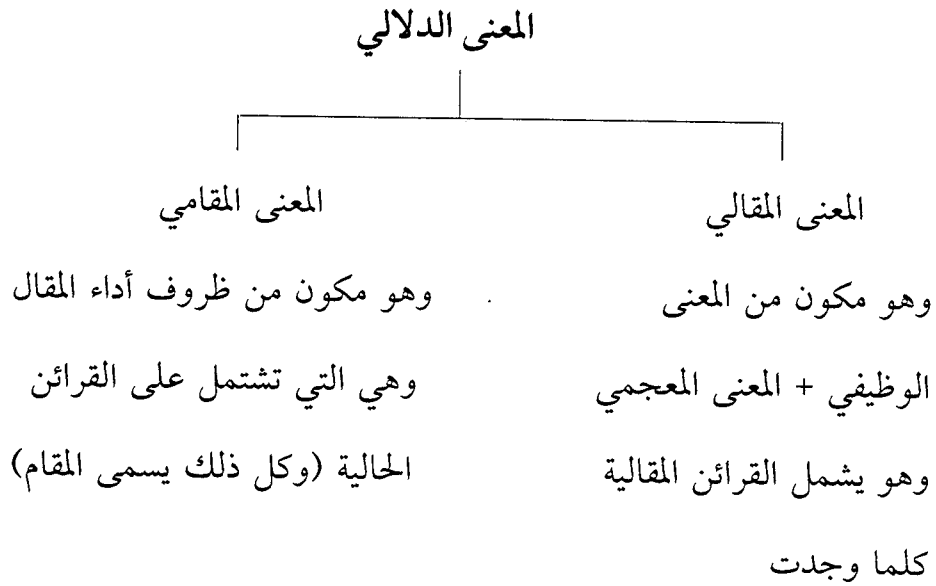
(١) مقالات في اللغة والأدب : ٣٣٩ . وانظر : مناهج البحث في اللغة : ٣٠٣ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٣٧ .

متحدا المفهوم عنده فإنه يكرر قولاً له سبق أن ذكره وهو «فكرة المقام هي المركز الذي يدور عليه علم الدلالة الوصفية»^(١).

ثم يصل إلى ما يسميه (المعنى الدلالي)^(*) الذي يتكون من معنيين المعنى المقالي (معنى النص) والمعنى المقامي ويرسم الشكل التالي ليوضح العلاقة بينهما^(٢) :



وهنا يتضح أن فكرة السياق إن أطلق عاماً أو عبر عنه بقرائن الأحوال أو المقام أو الموقف فإن له المفهوم نفسه عند تمام حسان ، وإن كان يمس مصطلح الموقف بتغيير بسيط حيث استخدمه وصفاً للمقامات الفردية التي يمارس فيها الكلام مثل الدعاء ، والصلاة ، وتقعيد المواعيد ، والعناوين ، وأرقام التلفون في المفكرة ، والقراءة^(٣) ، ويرى أن هذه المقامات وأشباهاها «يعوزها الطابع الاجتماعي الواضح حتى إن هذه

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٣٧ . وانظر ما مر قريباً ص :

(*) المقصود وانظر ما مر قريباً ص : ٤٩٢ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٩ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٤٢ .

المواقف لتصلح أن تسمى (مواقف) فردية لا (مقامات) اجتماعية^(١).

كما أنه يرى فرقاً بين الحال والمقام حيث يرى أن المقام «مجموع الأشخاص المشاركين في المقال إيجاباً وسلباً ثم العلاقات الاجتماعية والظروف المختلفة في نطاق الزمان والمكان . . . وهو بهذا المعنى يختلف بعض اختلاف عن فهم الأولين الذين رأوه حالاً ثابتة state ثم جعلوا البلاغة مراعاة مقتضى الحال»^(٢).

وبرغم أن هذا الفهم صحيح من حيث إن البلاغة استحالت إلى توصيف كيفية القول باتجاه مواقف أو مقامات ثابتة ، لكن الذي أوضحناه في أول هذا البحث^(٣) هو أن هناك تطابقاً إلى حد ما في مفهوم الحال والمقام عند البلاغيين - على الرغم من المفهوم الزماني والمكاني للاصطلاحين وتماثل حسان يستخدم مصطلح المقام مطابقتاً للموقف كما قلنا قبل قليل ، وهذا يقود إلى القول إن المقام والحال والموقف قرينة الدلالة من بعضها اصطلاحاً وإن لم تتحد في الحقيقة واستعمال اللغة^(٤).

وقد كنت أشرت في أكثر من موضع من هذه الرسالة إلى أن النص أهم من الموقف أو بعبارة أكثر تلطفاً الموقف يحل في النص حلولاً يغني أحياناً كثيرة عن المقام أو الموقف ، وهذا ما يجعل بعض النصوص (العليا) من الشعر والأمثال والحكم سيارة، فهي إضافة لخصوصيتها الصياغية تحمل من الناحية الدلالية تشابهاً أو تطابقاً مع مواقف أخرى ولذا تضرب أو تورد للاستشهاد بها ، وهو ما أشار إليه تمام حسان حين يقول : «وقد يستعار (المقال) المشهور (للمقام) الطارىء ، وهو ما يسمى بالاستشهاد أو الاقتباس أثناء الحديث ، والأصل في ذلك أننا نستطيع أن نوفق بين كلام

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٤٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥١ ، وانظر : الأصول (تمام) : ٣٣٣ .

(٣) انظر ما سبق ص : ٦٥ وما بعدها .

(٤) لمزيد من التفصيل حول الاعتبار الزماني في اصطلاح الحال ، والاعتبار المكاني في مفهوم المقام يمكن مراجعة كشاف اصطلاح الفنون : ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

ذائع الشهرة انقضى مقامه الأصلي الذي قيل فيه ، وبين مقام مشابه وجدنا أنفسنا فيه الآن فنورد الكلام القديم الشهير في المقام الجديد على سبيل التلفيق ، وكلما قوي التناسب بين المقال الشهير والمقام الطارئ كان ذلك من حسن الاستشهاد^(١) .

وساق تمام حسان لحسن الاستشهاد مثلين لأبي بكر رضي الله عنه^(٢) أولاهما حين استشهد بعد وفاة الرسول ﷺ بقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾^(٣) ، والآخر حين استشهد في اجتماع السقيفة بقول طفيل الغنوي:^(٤)

جَزَى اللَّهُ عَنَّا جَعْفَرًا حِينَ أَزَلَّتْ بِنَا نَعْلُنَا فِي الْخَافِقِينَ فَزَلَّتْ
أَبُو أَنْ يَمْلُونَا وَلَوْ أَنَّ أَمْنَا تُلَاقِي الَّذِي يَلْقُونَ مِنَّا لَمَلَّتْ
هُمُو أَسْكُونَا فِي ظِلَالِ بِيوتِهِمْ ظِلَالِ بِيوتِ أَدْفَاتٍ وَأَظَلَّتْ

وعند هذا الموضع يمكن أن نطرح سؤالاً : هل لنا أن نضع مصطلحاً موازياً لمصطلح التناص (Interuality) الذي هو تعبير عن العلاقات النصية بين أكثر من نص كالمعارضات الشعرية ، والسرققات الأدبية ، وهو إسقاط بنيوي على المحور الرأسي في إنشاء النص أوفهمه ؟ أقول : هل لنا أن نطرح مصطلحاً يخص التداخل في المواقف على سبيل التشابه أو التطابق الجزئي أو الكلي ، نسميه (التموقف) الذي تتداعى فيه المواقف المتشابهة في التجربة الفردية (للمتكلم) ومن ثم تستدعي نصوصاً قيلت في أحد هذه المواقف ليستشهد بها للموقف الآخر ؟

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٣٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٤٠ .

(٣) سورة آل عمران : ١٤٤ .

(٤) انظر هذه الأبيات في مجالس ثعلب : ٣٩٣ / ٢ ، مع خلاف في الألفاظ ، والشرط الأول من البيت الأخير ، والأبيات أيضاً في دلائل الإعجاز : ١٥٨ .

أجيب عن هذا السؤال الذي طرحته بالإيجاب في ظل ما نعرفه من الأمثال والحكم والشعر السيار ، وصلاحيتها لمواقف متعددة ، مختلفة زماناً ، ولكنها متشابهة في عناصر الموقف الأخرى ، وكذا في ظل ما نراه من حسن استخدام للعبارات الشائعة أو المعيارية (Idioms) ذات الغايات الأدائية المحددة^(١) في مواقف متكررة ، ولربما كان في هذا نوع من التخلي عن الاستخدام الإبداعي للغة (الذي يشير إليه تشومسكي حين يزعم أن المتكلم قد يتكلم (والسامع قد يفهم) بجمل لم يسمع بها من قبل وفق ما ما أسماه القدرة الكامنة (Competence) التي تسمح له بإنشاء جمل جديدة كلياً ، وقد تصبح حينئذٍ القدرة اتصالية (Communicative Competence) ، بما يشمل مفهوم القدرة الاتصالية من تدخل العوامل غير اللغوية في عملية الاتصال وحسن استخدامها في إنفاذها ، وهذا ما يجعل المتكلم حين يستخدم الأمثال والحكم إنما يعول على الموقف أكثر من النص ذلك أن النص قارٌ ودلالاته الإشارية متسقة مع الموقف الأول ، لكن شهرته سمحت باستخدامه وفهمه تعويلاً على الموقف (إذ المثل لا يغير) ، وإعادة بناء عناصر الإتساق بين القول المشهور (المثل - الحكمة - البيت السيار) مع الموقف الجديد زماناً ومكاناً . . بدون تغيير دوال النص .

وأخيراً فإن تمام حسان يعرج في آخر كلامه عن الدلالة في كتابه اللغة معناها ومبناها على ما كان استصعبه في مناهج البحث في اللغة ، وهو تصنيف المواقف وتبويبها ، وبالرغم من أنه لم يشر إلى الصعوبة المتوقعة عند تصنيف وتبويب هذه المقامات فإنه يسارع إلى القول إن التحليل والتبويب يمكن أن ينبنى على الأسس التالية^(٢):

- ١ - دور الفرد في المجتمع .
- ٢ - دور الفرد في الأداء .
- ٣ - غاية الأداء .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦٤ . وانظر ما سبق ص :

(٢) المصدر نفسه : ٣٥٦ .

وأفاض في شرح هذه الأسس من الناحية الاجتماعية واللغوية ، فتطرق للأدوار التي يقوم بها الفرد في المجتمع ، وتأثيرها في سلوك الفرد نفسه وفي المجتمع الذي يخضع دائماً لتقسيمات طبقية أو وظيفية رسمية أحياناً ، واجتماعية أحياناً أخرى .

ويلفت النظر أنه عندما عرض لدور الفرد في الأداء عرج على المعاني اللغوية العامة^(١) التي اصطنعتها اللغة للتعبير عن هذه الأدوار مثل التكلم (المتكلم) والخطاب (المخاطب) والغيبة (الغائب) والإفراد والتثنية والجمع (للعدد المشتمل عليه مضمون الخطاب في أحد جهات التعيين حضوراً وغياباً ، والجنس والعهد والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير . . . ، وكل ذلك كما يقول تمام : لاعتداد اللغة باختلافات (المقام) الذي يجري فيه (المقال) من جهة ، واعتدادها من جهة أخرى بدور الفرد في الأداء الكلامي إيجاباً وسلباً ، ولقد كانت هذه المعاني العامة دائماً في اللغات المختلفة أساس تنوع الإسناد ، وأساس تنوع الضمائر في صورها ومعانيها^(٢) .

وهذا النظر إلى اللغة يجعل النصوص تقف بإزاء المواقف متأثراً بها أو تأثيراً فيها في حين الغرض من الكلام إنما هو إنجاز الأعمال^(٣) هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقودنا هذا القول ببراعة النظرية البلاغية العربية حين كانت تجعل الكلام البليغ هو الكلام المطابق لمقتضى الحال ، وهي موازنة بين الموقف والنص ، باعتبار أحدهما يبعث على الآخر ، أو يحيل عليه ويفسره ، ولذلك يشيع في البلاغة ، وبخاصة عند عبد القاهر البحث في أغراض الأساليب والتنوعات اللغوية كالتقديم والتأخير ، والحذف ، أو حتى الفروق الأسلوبية بين قول وقول كالفرق الخبرية وفروق الاستفهام . . إلخ ، مما يعني أن ما يقال في موقف قد لا يصلح أن يقال في غيره من الناحية اللغوية والمقامية ، لعدم إفضاء أحدهما إلى الآخر .

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٦١ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٦٢ .

ولربما كان في هذا التوجه ما يمكننا من دراسة المواقف المختلفة ، وحصرها ، وتبويبها انطلاقاً من اللغة لا اتكالا على المجتمع ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يفسر هذا أوجه التعدد الدلالي الوظيفي والمعجمي في اللغة .

ويحبذ السياقيون - وتمام أحدهم - أن ينظروا إلى الموقف نظرة الراغب في تبويب وتصنيف المواقف الاجتماعية المختلفة ، وهذا ما يخرجهم من منهجهم اللغوي إلى المنهج الاجتماعي ، والاتكال على معطياته ، ويقودهم هذا إلى الاحتفال بالعبارات الشائعة ذات المواقف الشهيرة (العبارات المعيارية) ، بل إنهم ليتكلمون على نماذج لغوية في مستوى الاتصال اليومي ، وهذا ما نجده مثلا في نماذج غايات الأداء التي ساقها تمام حسان في آخر كلامه عن الدلالة في كتابة اللغة العربية معناها ومبناها^(١) وهذه النماذج وإن كانت مثلاً حياً وصالحاً لبحث الموقف وعلاقاته إلا أنني أزعج أن لو كان النموذج اللغوي المتناول نموذجاً صالحاً لأن يمثل قطاعاً لغوياً أفقياً ، حتى يصلح التنظير أن يكون مقبولاً في المستويات اللغوية المختلفة ، عامة ، فصحي ، صحفية ، فصحي أدبية . . . ، وبمعنى آخر أن يكون التنظير مقبولاً لأنه يراعي النصوص المختلفة نوعاً ، بحيث يأخذ الإشارة إلى الموقف في الاعتبار قيمته بكامل عناصره في إضاءة النص وفهمه ، أيأ كان هذا النص ، ودرجة نمطه من المحادثات اليومية ، حتى النصوص الشرعية والفكرية والأدبية التي لها بالضرورة النمطية سياقها (مقامها) الخاص الذي لا بد من اعتباره ، ومن الجدير بالذكر هنا أن (الشعر) وهو نمط نصي مختلف كنوع أدبي لا بد في فهمه وتحليله من الاعتبارات اللغوية التي نسلم بها جميعاً ، ثم اعتبار ما يمكن تسميته سياق الشعر من حيث هو نوع أدبي ذو صياغات مخصوصة ، وله شرائط في القول وفي الفهم والتحليل في ضوء هذا السياق .

عند هذا الحد من عرض سياق الموقف وعناصره يمكن إطلاق حكم مفاده أن

عناصر الموقف الرئيسية هي :

(١) اللغة العربية معناها ومبناها : ٣٦٥ .

١ - المتكلم .

٢ - المخاطب .

٣ - الكلام (النص) .

٤ - معضدات الكلام .

٥ - الزمان والمكان .

وهي جملة العناصر التي عادة ما تكون معتبرة عند بناء النص أو فهمه ،
وستتناول كل عنصر من هذه العناصر فيما يلي مع الإشارة إلى أن بعض عناصر الوقف
التي لم نعدنا رئيسية إنما كان ذلك لأنها تشكل جزءاً من توصيف العناصر السابقة
كالثقافة العامة للمتخاطبين باللغة وجنسهم وأعمارهم . . إلخ .

وستتكلّم عن هذه العناصر في الفصل القادم مع ملاحظة أن العنصر الثالث
(الكلام) سيكون من خلال الحديث عن العناصر الأخرى .

الفصل الثالث

عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه

عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه :

فصل عناصر سياق الموقف للحديث عن كل واحد منها ، إنما هو فصل إجرائي يستدعيه البحث عن ملامح كل عنصر ومقوماته ، وإلا فالعناصر تشكل حلقة متكاملة كل منها يقوم بدور سياقي ، ويستند بعضها على بعض .

ويمكننا القول إن الحديث عن عنصر من هذه العناصر (المتكلم مثلاً) يتواءم أحياناً ، ويتقاطع أحياناً مع عنصر آخر (المخاطب مثلاً) ، حتى أن خصوصيات عنصر المتكلم من حيث جنسه وسنه هو حديث عن عنصر المخاطب مع اختلاف تأثير هذه الخصوصيات في الإرسال عند المتكلم أو التلقي عن المخاطب كما تخضع هذه الخصوصيات لدهما لعناصر السياق الأخرى .

أولاً : المتكلم^(١) :

هو أحد عناصر الموقف ، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيرية ، ذلك أن النزوع لإنشاء النص ، أو الشروع في الكلام ، إنما يكون من المتكلم ، ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه .

كما أن الكلام يفهم في ضوء شخصية المتكلم التي تشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصفة خاصة تنعكس في حديثه بشكل يصبح أسلوباً خاصاً بالمتكلم ، وأهم هذه الخصائص المتعلقة بشخصية المتكلم أو التي تشكلها :

١ - طريقة الكلام : من حيث المميزات الصوتية الخاصة بالمتكلم^(٢) ، التي تشكل بصمة خاصة به ، بما في ذلك حالات التقعر ، والتفاح الأذائي التي تتسم بها طريقة

(١) يستثنى من الحديث عن المتكلم بالصفة التي سنوردها ، المتكلم بالقرآن - عز وجل - ذلك أن الاعتبار السياقية التي لا بد أن تؤخذ في البال عند فهم كلامه سبحانه عقيدة وشريعة ذات خصوصية من حيث ما يجب في فهم كلامه في ضوء ما يليق به من صفات الكمال والجلال اللائقين به ، ومن حيث حكمة المشرع ومقاصد الشرع فيما يصلح شأن الإنسان تعبداً ومعاملة .

(٢) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ٦٠ .

المتكلم ، بل قد يشمل ذلك العيوب النطقية التي قد تظهر في أداء المتكلم .

٢ - جنس المتكلم : فالذكر تختلف نصوصهم اختلافاً بيناً عن الإناث ، من حيث الاهتمامات المختلفة لكل ، ومن حيث الاستدلال بحضور المتكلم خاصة في المشاهدة على الإحالة الخارجية عبر ضمير المتكلم مثلاً ، إنما تنصرف لأحد النوعين بناءً على المشاهدة ، أو الاتكاء على بعض الدوال (اللفظية) المميزة للنوع تذكيراً وتأييماً ، إضافة إلى أن لكل فريق من هؤلاء أعني الذكور أو الإناث مجالات حديث خاصة ، قد تساعد في فهم النص ، إن كان ينتمي مجال الحديث لأحدهما ، وليس أدل على ذلك عن تخلي اللغة عن العلامة المميزة للإناث (التأنيث) حين يكون الحدث أو الصفة أنثوية صرفة فيقال (حائض / ناهد / كاعب) بدون التاء .

وقد ذهب فيرث (بتطرف) « إلى مراعاة جنس المتكلم ، وهل هو ذكر أم أنثى ؟ فالتجارب والدراسات التي أجريت على حوار الجماعات وتركيبه الخاضع في رأيه ، لعوامل مجتمعية راسخة ، وثقافية مشتركة ، وتنوع في النطق والتنغيم والاستعمالات وتوظيف الحديث ، دلت دلالة أكيدة على أن كلام الرجال مختلف في طبيعته ونظامه عن كلام النساء»^(١) .

٣ - المستوى الثقافي والاجتماعي : هذان مستويان يؤثران في بعضهما ويحدث بينهما تناسب طردي في الغالب ، فكلما ارتفع المستوى الثقافي للمتكلم ارتفع مستواه الاجتماعي ، والعكس صحيح ، وإن كانت تصبغه صبغة الثقافة الحقيقية . ويخضع المستوى الاجتماعي في عمومها للوظيفة التي يشغلها المتكلم ، ونوع هذه الوظيفة . حتى إن اللغة ذاتها أصبحت ذات مستويات تبعاً لتباين المستوى الثقافي بين المدينة والقرية ، والمتعلم والأي ، والحرفيين والموظفين ، والمدنيين والعسكريين ، والمعلم والطالب . . . ، كما تحظى بعض الوظائف الاجتماعية كالأطباء والمهندسين

(١) السياق وأثره في الدرس اللغوي : ٥٣ .

والمحاميين في بعض المجتمعات لتوقيع مختلف عما تحظى به وظائف ومهن أخرى كالحرف بأنواعها . . . ، كما تخضع النصوص التواصلية - خاصة - للهرم الوظيفي المتدرج بين الرئيس الأعلى لدائرة ما وبقية الموظفين .

ويؤثر في هذين المستويين عامل الغنى والفقر، وعامل الالتزام الاجتماعي والخلقي .
ولعوامل السن صغراً وكبراً ، وطفولة ومراهقة . .

وإجمالاً فإن المثل «كل إناء بما فيه ينضح» يصدق على النص (الناضح) والمتكلم (الإناء) .

وربما كان قول علي بن الجهم يمدح الخليفة :

أَنْتَ كَالْكَلْبِ فِي الْوَفَاءِ وَكَالتَّيْسِ فِي قِرَاعِ الْخُطُوبِ

ثم قوله بعد تغيير ثقافته وإقامته في الرصافة :

عَيُونَ الْمَهَابِ بَيْنَ الرَّصَافَةِ وَالْجِسْرِ جَلَبْنَ الْهَوَى مِنْ حَيْثُ أُدْرِى وَلَا أُدْرِى

مثالاً حسناً لأثر الثقافة في النص ، أو قل المستوى الثقافي النصي .

والنص يفضح صاحبه ، وربما كان ذلك ناتجاً عما تولده الثقافة الخاصة بالمتكلم من معجم خاص (Register) ، يخضع في وجوده في ذاكرة المتكلم إلى المستوى الثقافي والاجتماعي ، كأن يكون معلماً ، أو عالماً ، أو طبيباً ، أو كاتباً ، كما يخضع في استخدامه لطبيعة الموقف اللغوي بكامله من جهة ، ولموقف المتكلم من موضوع الحديث ومن المخاطب . فقد يصبح من المتعين على المتكلم أن ينزل بمستواه أو يرتفع بمستوى خطابه ، وهنا يمكن ملاحظة أن المخاطب أو المتكلم أحدهما مرآة للآخر . فيتأثر مستوى الحديث تبعاً لقصد المتكلم من مراعاة المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، هذا مع الإشارة إلى أن أي معجم خاص يحتوي على قائمة مفردات ذات صبغة جماعية لا تخضع لتباين المستوى الثقافي والاجتماعي ، وبخاصة في المجتمعات ذات الطابع المتعدد المستويات ، والثقافة ، والمتسمة بسرعة التأثر والتأثير فيما بين المستويات

الاجتماعية المختلفة كالمجتمعات المدنية ذات الطابع الإعلامي والثقافي المتنوع .
وربما كان من شأن خطاب المتكلم أن يتأثر بالحالة النفسية للمتكلم ذاته ، وتأثره
بمواقف سابقة أو مستمرة : كالمرض ، والحزن ، والولادة له ، والنجاح ، والزواج ،
فتنعكس الحالة النفسية على النص .

غير أن أهم ما يعنى به في شأن المتكلم بخاصة هي تلك الخصوصيات التي تسم
أسلوبه وسمماً يصح معه أن يكون متميزاً (وبخاصة في أنواع من النصوص الثقافية
كالشعر والقصة) . سواءً أكان ذلك الوسم ناتجاً عن تعابير خاصة يكثُر دورانها من
حيث هي تراكيب نحوية ، أو تعابير معجمية في أسلوب منشيء النص أو المتحدث .
فمثلاً نصوص تمام حسان يكثُر فيها استعمال (هلم جرا . . . ، والمبنى والمعنى ،
والسياق والمقام ، ومطالب النظام ومطالب السياق ، والأصل والعدول ، وتضافر
القرائن ، واستخدام التخطيط الجدولي . .) حتى أن هذه المؤشرات الأسلوبية يمكن
الانطلاق منها للشك بأن النص من صنع تمام حسان ، فإن لم يكن فإن صلة تلمذة أو
تأثر تجدها تقف خلف ظهور هذه المؤشرات في النص .

ثانياً - المخاطب :

هو الهدف في أي عملية اتصال لغوية وتتعلق به الوظيفة الإفهامية ، وهو بهذا
الاعتبار يتدخل بوجوده ، وصفته في بنية النص ، وتدخله يصلح أن يفسر في ضوء
فكرة المثير والاستجابة عند بلومفيلد ، ولكن بطريقة مغايرة نوعاً ما عن تلك التي نراها
في قصة (جاك وجيل) ؛ إذ يوجب ذلك على المتكلم ما عبر عنه البلاغيون بقولهم
(مراعاة حال المخاطب) ، فيُكَيِّف المتكلم (النص - الكلام . . .) وفق حال المخاطب
نفسياً واجتماعياً وثقافياً ، أهم ما يجب مراعاته في شأن المخاطب :

أ - درجة الانتباه : فالمخاطب بحكم ظروف الاستماع من جهة (الضوضاء
المحيطة . . والشروود الذهني . . عدم التركيز) يخضع النص (بناء وطريقة إلقاء) لمبدأ
استمرار الحديث ، والكشف عن استيعابه لدى المتلقي ، فيما عبر عنه بالوظيفية

(الانتباهية) أو وظيفة إقامة الاتصال ، أو ما أسماه القدماء الاستعانة ، والتي امتدحها ابن جني اللغوي ، فيما ذمها النقاد ، وعدّوا اللجوء إليها حصراً وعياً .

وقد يحث فهم المخاطب ، من حيث التلقي الحسي أو الشيء إشارات لغوية تظهر في النص المنطوق - بشكل خاص - تأثيراً من حيث الإعادة ، والتكرار ، والتوقف ، أو الشرح (لفكرة ما) في حال عدم فهم المخاطب ، أو سوء فهمه .

وقد تحدث إيماءات وإشارات غير لغوية تحدث ذات الأثر في النص المنطوق من المتكلم . وتبدي مواقف المخاطب من حيث الموافقة أو الاعتراض على المسموع تأثيراً في النص الحيّ ، فكثيراً ما نرى المتكلم يسترسل في إلقائه نصّاً ما (محاضرة / خطبة / كلمة منبرية . . .) وتجد بين السامعين من يعترض صوتاً موافقة أو مقاطعة ، وأكثر ما يلحظ ذلك في الخطب أو الكلمات الجماهيرية سياسةً كانت أو غير ذلك .

وتجد من يستمع هازاً رأسه بالموافقة أو الاعتراض ، وتحدث هذه الإشارات لغوية كانت أو غير لغوية تأثيرها في المتكلم ، ويتسع هذا التأثير تغييراً في النص أداءً وبناءً في اتجاه التكيف مع المواقف المشاهدة من السامع اعتراضاً أو توافقاً ، وفي الحالة الأخيرة خاصة يحدث في الأداء أو طريقة إلقاء الكلام ؛ إذ الشعور بقبول الحديث مدعاة للاستمرار فيه على ذات البناء ، وإن كان يصحبه تغييراً في طريقة الإلقاء في اتجاه نوع القبول الذي يحظى به النص .

ب - جنس المخاطب : مما يؤثر في النص بناءً وفهماً معرفة جنس المتكلم ذكراً أم أنثى ، فمخاطبة الذكور تختلف عن مخاطبة الإناث ، وبخاصة في المجتمعات التي تضع للأنثى مراسم خاصة في مخاطبتها ، إضافة إلى أن محادثة المرأة تخضع لأدبيات خاصة لا تخضع لها محادثة الرجال من حيث انتماؤهما النوعي .

ولا يقتصر ذلك على التزلف إلى الأنثى فحسب ، بل يتعداه إلى أن كثيراً من الألفاظ اللغوية في حقول معينة تكتسب دلالات إيمائية عند الحديث إلى المرأة ، فتفهم في باب الجنس أو الغزل . . . ، وبخاصة إذا كانت محادثة المرأة تتم في حضور نساء

أخریات ، أو حضور رجال يختلف فهمهم وتفسيرهم للمسموع تبعاً لسوء نياتهم أو على الأقل تبعاً لمقبولية المسموع لهذه التفسيرات .

ومعنى ذلك أننا أمام نوعين من المقبولية ، مقبولية البناء ، ومقبولية الفهم والتفسير ، وكلتاها تخضعان لمحتوى النص ، إضافة إلى ما يحيط به من ظروف تتعلق بأطراف الحديث أو المشاركين فيه ، من ذلك قول أحد الشعراء يمدح زبيدة وهي تسمع^(١) :

أزبيدةُ ابنةُ جعفرٍ طوبى لزازركِ المثابِ
تُعطينَ من رجليك ما تُعطي الأَكْفُ من الرِّغابِ

« فهم الخدم والحشم بضربه ، فقالت : دعوه فإنه لم يُرد إلا خيراً ، ولكنه أخطأ الصواب ، وضلَّ عن المنهج .. »^(٢) .

ومثله قول أبي الطيب المتنبى في رثاء والده سيف الدولة :^(٣)

رواقُ العزِّ فوقكِ مُسبِطٌ ومُلكُ عليِّ ابنكِ في كَمالِ

قال المظفر العلوي (٦٥٦) : « ولولا غفلة ذهببت بعقل أبي الطيب ورائت على حسه وفهمه لما خاطب ملكاً في أمه بذلك ولا جعل شيئاً مسبطاً فوقها »^(٤) .

ج - المستوى الثقافي والاجتماعي للمخاطب : يتجه بناء النص لمراعاة المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، وتخضع النصوص لاعتبارات ثقافة المخاطب ومستواه الاجتماعي ؛ فيحكم على النص بأنه ذي صفة فكرية أو ثقافية عليا أو دنيا بحسب ما يمكن تسميته بالنعوية الاجتماعية ، وهي الموازنة بين النص والمستوى الاجتماعي للمخاطبين ،

(١) نضرة الإغريض في نصرة القريض : ٤٢١ .

(٢) المصدر نفسه : ٤٢١ .

(٣) المصدر نفسه : ٤٢١ ، ٤٢٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٢٢ .

وكثيراً ما نسمع أوساط الناس وعامتهم من متوسطي الثقافة أو الأميين أو الحرفيين على اختلاف أنواع حرفهم يتتقدون المتحدثين بلغة مثقفة . حتى لو كانت مليئة بالأخطاء النحوية واللغوية ، ويعبرون عن رفضهم للحديث بناءً ومضموناً بقولهم « يتكلم بالنعوي » أو ينسبون الحديث إلى مستوى الفلسفة (يتفلسف) وهو الكلام المعقد وغير المفهوم في نظر هؤلاء .

وهذه النحوية الاجتماعية تعني أن النص يخضع في تركيبه لمستوى لغوي معين ، هو ذلك المستوى الذي يتسم ببنية لغوية وثقافية تتواءم وجهتي التكلم والخطاب .

وما دمنا في الحديث عن المخاطب ، فإنه لا بد من بنية لغوية وثقافية تتواءم ومستوى المخاطب ثقافياً واجتماعياً ، من حيث درجة وظيفته العملية ، ومكانته الاجتماعية في التدرج الاجتماعي المتشكل في الطبقات المتعددة للمجتمع الكبير ، أو حتى المجتمع الصغير فيخضع الكلام لمراتب التركيب الأسري في مجتمع ما .

ففي مجتمعاتنا الإسلامية والعربية يخضع الخطاب الأسري في داخل الأسرة الواحدة لدرجة المستقبل من الأسرة ، فخطاب الأب ، غير خطاب الأم ، وخطاب الأبناء بحسب السن ، وينضوي كل ذلك مادام المتكلم أصغر والمخاطب أكبر سناً أو مكانةً في أدبيات احترام وتوقير الأبوين من احترام الأخوة الكبار ، أو العطف والتدليل للصغار .

وهذا يجعل بنية النص تشتمل على مؤشرات تدل على الاحتفاظ بحقوق المكانة الاجتماعية أو الأسرية من مثل : طال عُمرُك ، سمعاً وطاعة ، أبشِر ، ... إلخ ، ويكثر فيه أن تكون صيغ الطلب على سبيل الرجاء ، والتوسل والاسترحام مثلاً ، على عكس الخطاب الصادر من الآباء إلى الأبناء الذي يشتمل على مؤشرات تدل على الحنان ، والرحمة والتدليل والحزم والطلب على سبيل الأمر النافذ ...

وحوار الأخوة المتقاربين سناً ، أو القرناء في داخل الأسرة يتحرر من أصول المجاملة المتبعة في كلام الأبوين والإخوة الكبار ، ويمتلئ بمؤشرات على التساوي الاجتماعي سناً بالدرجة الأولى ، من نوع : يا أخي ، يا أختي ... ، وإن كانوا

كباراً ومتزوجين ، يا أبا فلان ، وهذه واحدة من أصول المجاملة الشرعية عبر الكنية التي تعتبر سنة .

ولربما من الجدير بالذكر القول بأنه إذا كانت اللغة تعترف بصيغة الأمر المفهم وجوباً أو جرأة على المخاطب ، فإنه ما يلبث أن تتكيف اللغة مع مطالب الموقف المعبر عنه النص باستخدام مؤشرات تلتف من حدة مطالب اللغة صيغة الطلب أمر ونهي ليتواءم النص أو الموقف من حيث اقتضاء الأخير لمطلوبات تتنافى وحدة دلالة الصيغة وهي مجردة عن قرائن الأحوال والمقام .

ولربما كان الأصوليون فيما عرضناه من فهمهم لصيغتي الأمر والنهي ودالتهما ، إنما يخضعونهما لمطالب الموقف ، فتصرف دالتهما من الوجوب والتحريم إلى غير قليل من الدلالات المتنوعة التي لم تبق فيها صيغة الطلب أمراً أو نهياً تنصرف إلى تلك الدلالة المجردة عن القرينة أيّاً كانت .^(١)

وليس القول بالأدبيات الاجتماعية خاضع لنظام الأسرة فحسب ، فالنظام المدرسي يفرض قيوداً خطابية بين المعلم والطالب ، حتى إن المعلم في الفصل يلتزم في حوارهِ مع طلابه شرحاً لمفردات المنهج الذي يؤديه طرقاتاً وأساليب قولية متوافقة مع سن الطلاب الذين يوجه إليهم الحديث ، ومتوافقة مع الفروق الفردية التي تحدث تمايزاً بينا بين طلاب الصف الواحد ذوي السن المتقارب والنوع المتقارب كذلك . كما أن من الأدبيات الاجتماعية تلك التي يفرضها التدرج الوظيفي بين المدير وبقية الموظفين ، وما تفرضه المخاطبات الإدارية عادة من الاحتفاظ بقدر من الرسمية خاصة في الخطابات المكتوبة التي تبدأ عادة بعبارات مثل معالي الأستاذ ، سعادة الأستاذ ، فضيلة الشيخ... الخ ، وإذا اشتملت على قدر من التودد تستبدل كلمة (الأستاذ) بالأخ ، ثم يعقب عليها بالقول (مع التحية) ، وبخاصة في التحريرات المقتضبة على الخطابات والقرارات والتعاميم الإدارية ، المراد نشر مضمونها .

(١) انظر ما سبق ص : ١٣٠ وص : ٤٤٢ .

ولو لُوْحِظَ الأداء الإداري الشفهي والتحريري لوجد بينهما بونٌ شاسعٌ ؛ إذ يعتمد الشفهي على البساطة والتلقائية والحوار المباشر ، في حين يعتمد المكتوب على الرسمية والدقة في التحرير وكأما المسألة الإدارية إنما تتم على المكتوب .

ثم إن حال المخاطب - من حيث ما تفرضه الأدبيات الاجتماعية من قيم للمخاطبة- أضحى أحد المطالب النقدية التي لا بد من مراعاتها في الخطابة والشعر ، ومَرَّبنا قول الحاحظ : «وأرى أن أَلْفِظَ بِالْأَفْظِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا دَمَتْ خَائِضاً فِي صِنَاعَةِ الْكَلَامِ مَعَ خَوَاصِ أَهْلِ الْكَلَامِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَفْهَمُ لَهُمْ عَنِّي ، وَأَخْفَ لِمُؤَنَّتِهِمْ عَلَيَّ ، وَلِكُلِّ صِنَاعَةِ أَلْفَازٍ قَدْ حَصَلَتْ لِأَهْلِهَا بَعْدَ امْتِحَانِ سِوَاهَا ، فَلَمْ تَلْزُقْ بِصِنَاعَاتِهِمْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَشَاكِلًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ تِلْكَ الصِّنَاعَةِ ، وَقَبِيحٌ بِالْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَى أَلْفَازِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي خُطْبَةٍ ، أَوْ رِسَالَةٍ ، أَوْ فِي مَخَاطَبَةِ الْعَوَامِ وَالتَّجَارِ ، أَوْ فِي مَخَاطَبَةِ أَهْلِهِ وَعَبْدِهِ وَأُمَّتِهِ ، أَوْ فِي حَدِيثِهِ إِذَا تَحَدَّثَ أَوْ خَبَّرَهُ إِذَا أَخْبَرَ .

وكذلك فإنه من الخطأ أن يجلب ألفاظ الأعراب وألفاظ العوام وهو في صناعة الكلام داخل ، ولكل مقام مقال ، ولكل صناعة شكل » .^(١)

ومناسبة الكلام لمقام المخاطب الاجتماعي أو الوظيفي يساق عليها شواهد شعرية كثيرة مما يعد من المآخذ على قائلها من ذلك قول أبي نواس :^(٢)

سَأَشْكُو إِلَى الْفَضْلِ بْنِ يَحْيَى بْنِ خَالِدٍ هَوَاهَا لَعَلَّ الْفَضْلَ يَجْمَعُ بَيْنَنَا

« فقال له الفضل : ويلك أما وجدت غيري يجمع بينكما » .^(٣)

ومثله قول جرير^(٤) لعبد الملك بن مروان :

أَتَصْحُوا أُمَّ فُؤَادِكَ غَيْرُ صَاحٍ عَشِيَّةً هَمَّ صَحْبِكَ بِالرَّوَّاحِ

(١) الحيوان : ٣/ ٣٦٨ ، ٣٦٩ . وانظر ما سبق ص : ٧٠ .

(٢) نصره الإغريض في نصره القريض : ٤١٧ .

(٣) نصره الإغريض : ٤١٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١٧ .

« فقال (عبدالمملك) : بل فؤادك يابن اللخناء » .^(١)

ومع كل ما يقال عن دور المخاطب في بناء النص ، فإنه لا بد من التأكيد على أن المخاطب يبدأ في فهمه وفق ما يخضع له النص عند بنائه من وجهة نظر المتكلم ، فيتأثر تفسيره أو تأويله من حيث هو نص أولاً بخبره المخاطب باللغة تركيبياً ومعجمياً ، وما تثيره الكلمات من إحياءات .

فالكلمات بما هي ، تشكل بالنسبة للمخاطب أو القارئ مفاتيح تجارب قد لا يشاركه فيها غيره من أبناء اللغة ، إضافة إلى أن الناس عموماً تحمل الكلمات قسطاً من التفاؤل والتشاؤم يختلف مقدارهما بحسب تجارب الأشخاص فردياً ، وتحولها إلى ظاهرة اجتماعية بواسطة تعدد التجارب وإطرادها .

ويمكن هنا أن نضرب مثلاً بكلمة (البحر) ، وما تثيره هذه الكلمة عند الغواصين والصيادين من تفاؤل ورغبة في الحصول على خيرها ، وتشاؤم ورهبة عند ذوي الغواصين والصيادين . . . ، حتى وصف البحر بالغدر ، ووصفت حالة الصيد البحري بالقول : (إن الداخل إليه مفقود والعائد منه مولود) .

وما لبثت هذه الدلالة (الهامشية) أن التصقت بالكلمة وأصبحت تغطي على الدلالة الأصلية للفكرة .

ونسلم كثيراً ما يمكن أن يوصف علاقات الناس بالكلمات حيث يقال : « الملائم سعد » ، وهو قول يشير بوضوح إلى علاقة المخاطب بالكلمات التي يسمعها ، وما تثيره من إحياءات تثيرها الكلمات وفق التجربة الذاتية للمخاطب .

وربما يستدعي المقام هنا أمثلة في غاية الروعة من المعجم العربي حين يطلق على الصحراء (المفازة) ، وعلى اللديغ (السليم) ، وعلى الأعمى (البصير) . . إلخ ، إن ذلك نتيجة جملة تراكمات تجارب ذاتية شكلت فيما بعد فراراً من الألفاظ الأصلية ،

(١) نضرة الإغريض : ٤١٧ .

المثيرة للتشاؤم واللجوء إلى ما يثير التفاؤل في الأشياء عبر الكلمات ، مثل المفازة والسليم والبصير على مستوى اللغة .

وفي تصوري أن للأشخاص علاقة خاصة بالكلمات تفرض على النصوص مقبولية خاصة من المتلقي ، وكثيراً ما نرى أحد النقاد (الانطباعيين) يقبل قصيدة ، أو بيتاً ، أو جملة شعرية ، ولا يقبلها الآخر ، وإنما يخضع القبول وعدمه بين هذا وذاك ، إلى ما تثيره الألفاظ من دلالات إيحائية خاصة .

وقبل ترك الحديث عن المتكلم أو المخاطب لابد من الإشارة إلى تصنيف الكلام (النصوص) إلى مستويات تبعاً للمستوى الثقافي والاجتماعي للمتكلم أو للمخاطب أو لمضمون النص ، من حيث إن النص يدخل في علاقة مع بقية عناصر الموقف ، فيتأثر بها ويصبح للنص (الكلام) صفة نابعة من توافر أو اتساق ما بين الكلام والمستوى الاجتماعي والثقافي لأطراف الاتصال ، إضافةً إلى نوع العلاقة التي تربط ما بين أطرافه ، وأدوارهم بالنسبة إلى بعضهم ، والتقارب الاجتماعي فيما بينهم ، ولقد وضع مارتن جوز^(١) (Marten Joos) تصنيفات لأكثر مستويات الكلام شيوعاً مستعملاً معيار الرسمية Formality^(٢) ، وقسم أساليب الكلام من حيث درجة رسميته إلى خمسة مستويات هي :^(٣)

١- المستوى الخطابي أو الرسمي جداً Oratorical or forzen : وهو المستوى الذي يكون فيه الخطاب أمام جمهور كبير ، ويتصف أسلوباً من حيث اللغة بانتقاء الكلمات بعناية ، وبإعداد مسبق ، كما يتصف بدرجة بناء نغمي وبلاغي ، ويخضع أيضاً لمراعاة طبيعة موضوع الخطاب والرغبة في أن يكون مؤثراً في الجماهير ، كما هي الخطب

(١) مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٥١ .

(٣) انظر: المصدر نفسه : ٣٥٢ ، وانظر : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة : ٢٣٢ ، ٣٣٣ ، واللغات الأجنبية تعليمها وتعلمها : ٤٤ ، ٤٥ ، علم الترجمة مدخل لغوي : ١٤٠ .

العامة الدينية والسياسية التي تهدف إلى حمل الناس إلى التسليم بمضمون الخطاب أو تنفيذه ، وقد يشمل هذا المستوى - أيضاً - الكتابات ذات الجمهور المختص كما في الكتب العلمية ، والدوريات والمجلات الثقافية ، كما يشمل المحاضرات العامة ذات الحضور الكبير .

٢- المستوى المتروي أو الرسمي Deliberative or formal : ويشيع هذا المستوى في المخاطبة الجماهيرية التي لا يمكن للمتحدث أن يتبادل الحديث معها بفاعلية ، كمخاطبة الطلاب في الفصول الجامعية ، أو المقالات الجادة في الصحف .

٣- المستوى الاستشاري Consultative : ويبدو من تسميته أنه مستوى يغلب عليه طابع الحوار الاستشاري ، كالذي يكون عادة بين الطالب وأستاذه (في المراحل العليا) ، والمحامي وموكله ، والطبيب والمريض ، ويمكن أن يشمل هذا المستوى المعاملات التجارية على اختلاف مستوياتها .

٤- المستوى غير الرسمي Casual : وهو المستوى الذي تجري محادثاته بين الأصدقاء والزملاء ، وأفراد العائلة ، وهو مستوى تقل فيه الحواجز الاجتماعية والوظيفية ، ويتحرر فيه المتكلم من الاحتراز في انتقاء الكلمات ، ويجري فيه الكلام على سجيته .

٥- المستوى الودي Intimate : وهو يمتاز بغياب كامل للحواجز والمعوقات الاجتماعية ، إذ يشيع هذا المستوى بين أفراد الأسرة الواحدة ، وهو يعكس من حيث حميمته مدى العلاقة بين المتحدثين ، ويظهر مدى الحب والقرب بين المتحدثين ، وإن كانت تؤطره أدبيات السن والعلاقة الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة .

وبالرغم من صدق انقسام الكلام نسبة إلى مواقفه إلى مستويات رسمية وغير رسمية ، فإن تقسيمات مارتن جوز متقاربة حتى أن النظر إليها عمودياً وبنفس الترتيب الذي وردت عليه يكشف عن قدر من التداخل بين كل مستوى والذي يليه ، مما يعني أنه من العسير الفصل بين كل مستوى وآخر بتمايز واضح .

ومع ذلك فإن مجرد الاتكاء على الرسمية فيه مدعاة للقول بتأثير أطراف الحديث في نوع الكلام ، وفيه مدعاة - أيضاً - للكشف عن دلالة الكلام بناء على مدى العلاقة بين المتحاورين بعداً وقرباً ، بغضاً وكرهاً ، تحفظاً وانفتاحاً ، كما أن هذا التقسيم يتكئ على الطابع الاجتماعي للعلاقات بين الأفراد واختلافها من مجتمع إلى آخر ، بشكل يخضع فيه الكلام لاعتبارات تنعكس في صياغته ، وكيفية طرحه ، وإن لم تكن تلك العلاقات لغوية الطابع .

والحق أن معيار الرسمية يظل مقبولاً من حيث دلالة الاجتماعية التي تؤثر في مستوى النص بشكل يطرح التواءً فيما بين النص والموقف .

ويتصل بمستوى الكلام ، مضمون الكلام (مجال الحديث Field of discourse)^(١) أعني هنا الموضوع العام والموضوع الخاص الذي يتناوله الكلام سواء أكان حوارياً (المشاركة من جميع الحضور في الحديث) ، أو موجهاً كالخطبة يوم الجمعة ، والبرامج التلفزيونية التي يكون فيها المتكلم شخصاً واحداً .

والموضوع الذي يتناوله الحديث يفرض صيغة لغوية عامة على الحديث ويقود أحياناً إلى التنبؤ بالنقاط التي يتناولها الحديث .

ويخضع هذا التنبؤ لعوامل ترفع من مقداره علواً وانخفاضاً أهمها مقدرة المخاطب وتخصصه ومستواه الثقافي .

وكثير من الناس يعرف قدرماً من محتويات الحديث من مجال الموضوع ، ويتواءم ما نقوله هنا مع القول الشائع « الكتاب من عنوانه » ، ووفق هذا ، فإن الموضوعات العامة التي تسمى تخصصات تختلف تفرعاً وانقساماً بحسب درجة التخصص ، ويخضع الموضوع لغة بحسب المخاطبين فالطبيب في البرنامج الإرشادي الطبي التلفزيوني يتكلم بعمومية ومباشرة أكثر ، وبعيداً عن الاصطلاح التخصصي .

(١) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين : ٦٢ .

وبما أن التنبؤ في هذا وارد من المستمع ، فإن المتكلم إذا كان يريد لكلامه أن يحظى بالقبول من السامع والتأثير فيه ، فلا بد أن يحمل كلامه لفظاً ومعنى أو لفظاً (صياغة) فقط ما يثير انتباه المخاطب ، وما يحمل قضايا جديدة .

وربما كان من الأجدى أن نشير إلى طبيعة الموضوعات غير المتخصصة ، تلك المشتركة بين الناس ، والتي تتحقق من خلالها وظيفة التفاعل بين الناس التي يشير إليها السياقيون Phatic Communion^(١) فيتطرق المشاركون في الحديث إلى موضوعات عامة كالجو ، والصحة ، والاجازات ، والحديث الرياضي ، والأحداث السياسية الدولية السائدة لحظة الحديث التي تفرض نفسها في وسائل الإعلام المختلفة وتخضع بالتعليق والتحليل (المتخصص وغير المتخصص) من جمهور كبير من الناس ، فتكون موضوعاً صالحاً لتمضية الوقت ، وإنشاء الاتصال بالآخرين ، وبخاصة إذا كان أطراف الحديث لا يعرفون بعضهم .

ثالثاً : معضدات الكلام وقبوه الحركية :

لاتؤثر الرسمية - فقط - في النص من حيث هو لغة ، بل نتعدى ذلك إلى شرط موائمة الحركات الجسمية والإيماءات المصاحبة للكلام للمستويات المختلفة اجتماعياً وهو ما سنشير إليه في إجمال ، حيث يشمل الحدث التواصلي إضافة إلى عناصره من متكلم ومخاطبين ونص (كلام) جزءاً مهماً يعضد إنتاج الكلام وفهمه عبر قدر من الحركات الجسمية لطرفي (أطراف) الاتصال ، وعبر بعض القيود الاجتماعية التي تفرض على المشاركين في الحدث التواصلي ، وهي وإن كنا ألمحنا إليها سابقاً عند الحديث عن المتكلم والمخاطب ومستوى الكلام ، فإننا نعرض لها هنا من وجهة نظر اجتماعية تؤثر في إنتاج الكلام وفهمه على اعتبار أن الحدث التواصلي حدث ممارس فعلاً وهو يخضع في عمومته لعاملين مهمين :

(١) انظر ما سبق ص : ١٥٥ ، ٤٦٥ .

أحدهما : المسافة بين المتكلم أو المخاطب إذ يقع الحدث التواصلي وفق نمط اجتماعي معين يحدد المسافة بين أطرافه ، وتخضع المسافة أثناء الكلام لما يخضع له الكلام نفسه من اعتبارات المستوى الاجتماعي والثقافي .

ويمكن القول إن المسافة بين المشاركين في الحدث التواصلي تخضع لمعيار رسمية القول من جهة ، ولاعتبارات اجتماعية نابغة من ثقافة المجتمعات المختلفة وعاداتها .

كما يمكن القول إن المسافة بين المتخاطبين العرب بشكل عام ، تخضع لعادات العرب في اللقاء وحميمية الاتصال بينهم ، كما تخضع لعاداتهم الاجتماعية ومدى قبول الاقتراب والبعد أثناء الحديث ، وخاصة حين يكون طرفا الحديث مختلفين جنسياً ، كما تخضع لاعتبارات دينية فلا يقبل الحديث بين اثنين دون الثالث ، فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الآخر ، حتى تختلطوا بالناس ، من أجل أن ذلك يحزنه " متفق عليه^(١) وتتناسب المسافة طردياً مع المستوى الثقافي والاجتماعي للمتحدثين . فيزداد (بعد المسافة) مع ازدياد المستوى الثقافي والاجتماعي ، والعكس صحيح أيضاً .

وتؤثر المسافة من حيث هي مكانية في طريقة التواصل ذاتها ، كما يؤثر مضمون الحديث من حيث سرية وعلانيته ... الخ .^(٢)

والآخر : الإشارات والحركات الجسمية ، وتعد لغة غير صوتية^(٣) ، وهي برغم محدوديتها ، وعدم اقتصاديتها ، إلا أن حركة اليدين والعينين تعتبر من أهم المعضدات غير اللغوية المصاحبة للكلام ، ويستخدم المتكلم عادة هذه الإشارات والحركات لمزيد من التوضيح للنص .

(١) صحيح البخاري : ٨٢/١١ ، كتاب الاستئذان ، باب إذا كانوا ثلاثة فلا بأس بالمسارعة والمناجاة ، حديث رقم ٦٢٩٠ .

(٢) انظر : علم اللغة الاجتماعي ص ٢١٠ حيث يعد دراسة المسافة التي تفصل شخص ما عن آخر علماً يعرف بعلم المسافة أو التجاورات Proximities ، وانظر مبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥٧ .

(٣) انظر ما سبق من حديث الدوال عن الجاحظ ص : ٦٣ ، ٦٤ ، وانظر قبل ذلك ص ٥٩ .

قال الجاحظ : « والإشارة واللفظ شريكان ، ونعم العون هي له ، ونعم الترجمان هي عنه ، وما أكثر ما تنوب عن اللفظ ، وما تغني عن الخط » .^(١)

وروى عبد القاهر : « حكى عن بعضهم : أنه قال : أتيت الجمحي أستشيريه في امرأة أردت التزوج بها فقال أقصيرة هي أم غير قصيرة ؟ قال : فلم أفهم ذلك ، فقال لي : كأنك لم تفهم ما قلت ، إني لأعرف في عين الرجل إذا عرف ، وأعرف فيهما إذا أنكر ، وأعرف إذا لم يعرف ولم ينكر ، أما إذا عرف ، فإنها تخاوص ، وإذا لم يعرف ولم ينكر فإنها تسجو ، وإذا أنكر فإنها تجحظ » .^(٢)

ويحدث عن المستمع إشارات أخرى يفهم منها الموافقة على مضمون الكلام ، أو رفضه أو الرغبة في تعديله ، كما أن التفات السامع ببصره عن المتكلم مدعاة لفهم الإعراض عن المتكلم ، والإشارة إلى عدم أهمية ما ينطق به ، ولذلك يعتبر المتحدث الجيد ، هو ذلك الذي يستطيع بحسن صياغته لكلامه أن يحتفظ بالمتابعة الذهنية والبصرية للمخاطب أو المخاطبين .

وكما تختلف عادات الشعوب من حيث المسافة بين المتحدثين ، كذلك تختلف الإشارات من مجتمع إلى آخر ،^(٣) والعبرة حينئذ بالاصطلاح الإشاري بين أفراد المجتمع الواحد . وبالمعرفة الثقافية إذا كان أحد المشاركين في الحدث الكلامي ينتمي إلى مجتمع مغاير .

(١) البيان والتبيين : ٧٩/١ .

(٢) أسرار البلاغة : ٥٢ .

(٣) انظر : أصوات وإشارات : ١٠ وما بعدها . ومبادئ تعلم وتعليم اللغة : ٣٥٤ وما بعدها .

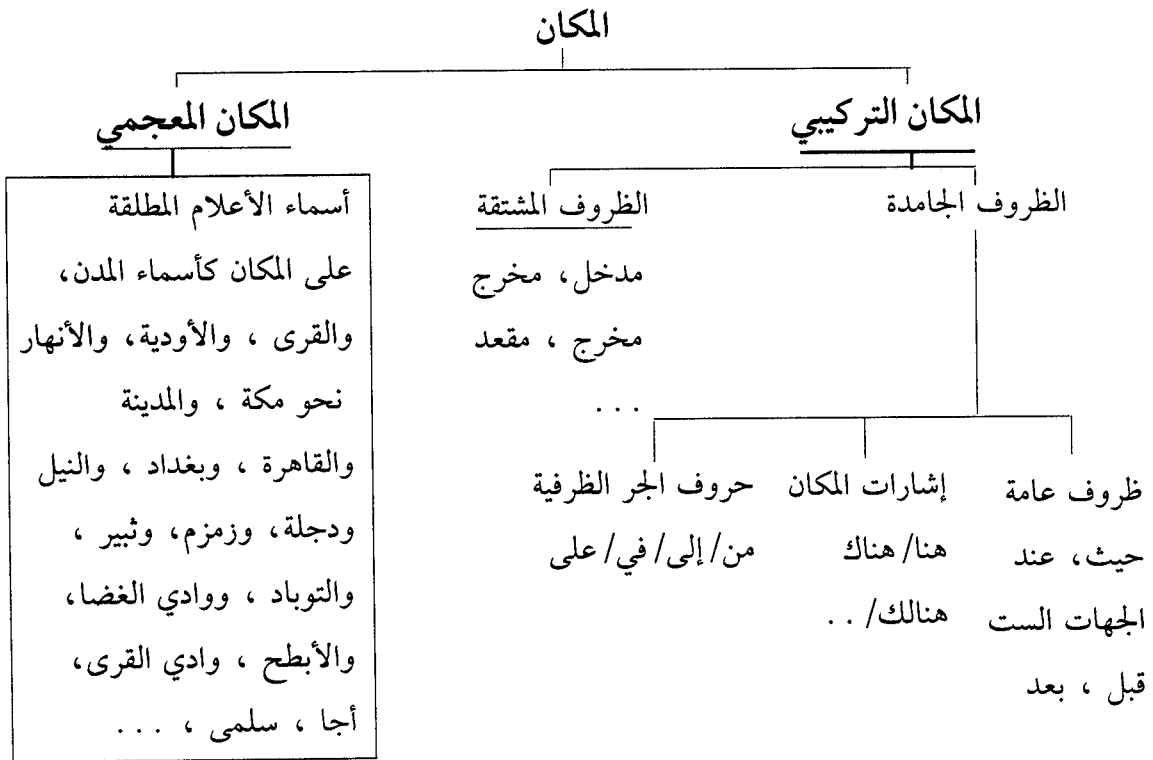
رابعاً : الزمان والمكان :

يبدو الزمان والمكان من حيث هما قيمتان خارجيتان تشكلان معاً أو إحداهما قيداً على الحدث في النص ، وتظهران في النص بأشكال مختلفة على النحو التالي :

أ - المكان : يبدو في النص بواحد من طريقتين من طرق التعبير اللغوي :

إحداهما : بواسطة الظروف الدالة على المكان سواء أكانت جامدة أم مشتقة أعني بالجامدة أمثال : حيث ، عند ، والجهات الست ، وقبل وبعد ... الخ ، وبالمشتق اسم المكان والدلالة بالمشتق تكون ألصق بالحدث ؛ إذ هي مشتقة منه ، والتعبير بهذه الكيفية يمكن أن نسميه المكان التركيبي .

والآخر : بواسطة أسماء المواضع الجغرافية ، كمكة ، والمدينة .. ويمكن أن نسمي هذا الدلالة المكانية برغم جمود الأسماء المطلقة عليها بالمكان المعجمي ، ويمكن ترسيم ما سبق على النحو التالي :



وعرضنا لطرق التعبير عن المكان في اللغة نهدف من ورائه إلى القول بأن الارتباط بين النص والمكان بشكل يحيل فيه أحدهما على الآخر مسلمة لغوية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نبتغي أن نشير إلى أن مكان الكلام (النص) ذو تأثير في دلالاته والكشف عنها ، من ذلك مثلاً ما ساقه محمد أبو الفرج^(١) من دلالة كلمة (مصر) حيث تختلف دلالتها في مصر (القطر) بحسب مكان الحديث ، فإنها إذا وردت في حديث المتكلم خارج الدولة كأن يقول : (ذهب إلى مصر) أو (نزلت مصر) فإنها تدل على الذهاب أو النزول إلى مصر الدالة على الدولة ، وإن كان المتكلم في مصر (ولكنه خارج القاهرة) دلت على الذهاب إليها .

ومثل هذا استعمال لفظ (المدينة) فإنها إذا وردت في حديث الحاج أو المعتمر انصرفت إلى مدينة رسول الله ﷺ (المدينة المنورة) ، وإذا أطلقها أحد ساكني القرى حول مدينة من المدن انصرفت دلالتها إلى تلك المدينة ، والعبرة في كل ذلك بمكان الحدث الكلامي الذي في ضوئه تتحدد دلالة المكان في النص .

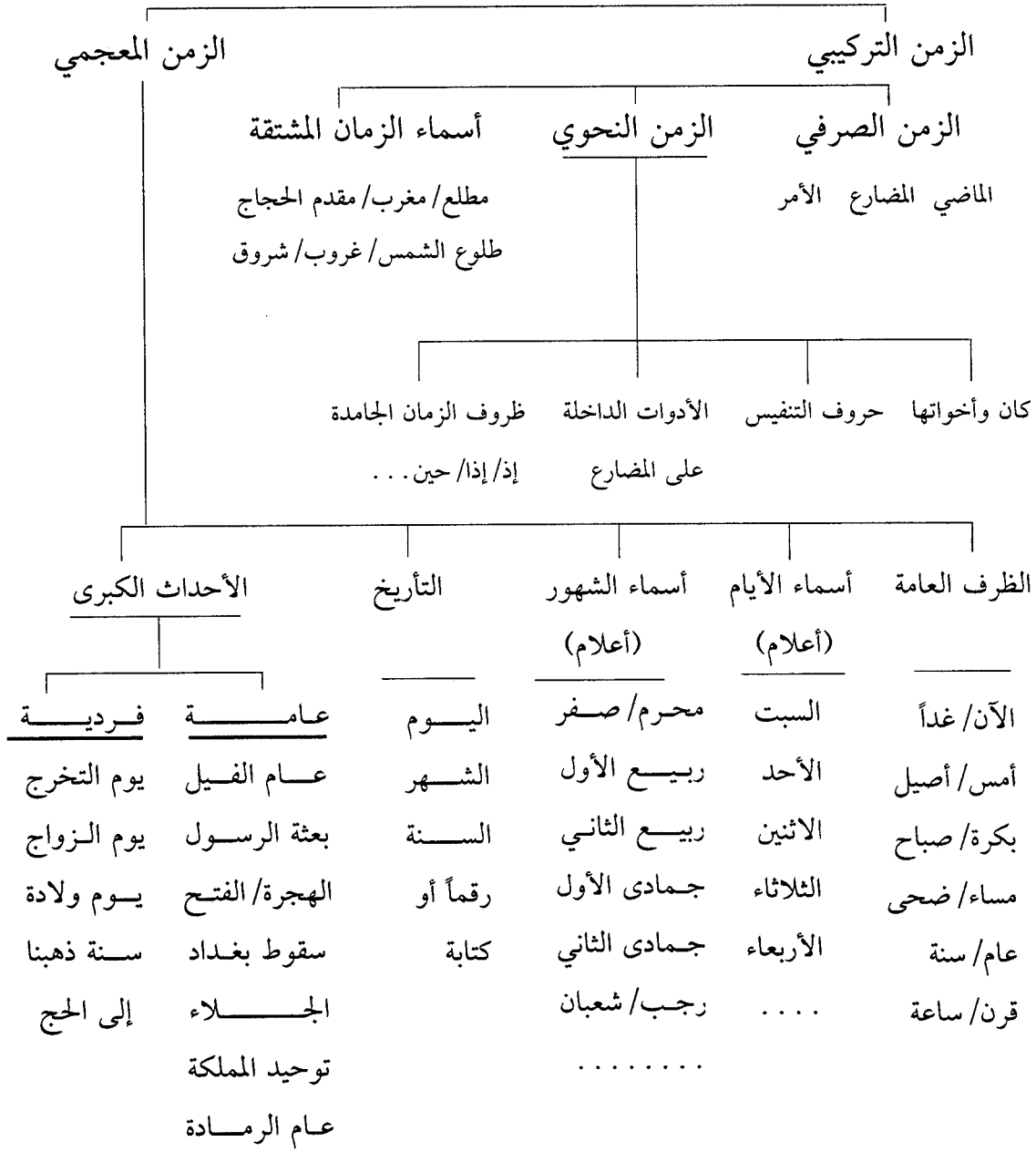
ب- الزمان : يبدو في النص كالمكان بواحد من طريقتين من طرق التعبير اللغوي:

أحدهما : بواسطة صيغ الأفعال المختلفة ، وذلك هو الزمن الصرفي ، ثم ما يضام الأفعال من ضمائم من الأدوات (كان وأخواتها ، وحروف التنفيس ، وأدوات النصب والجزم ، وكلا الزمنين الصرفي والنحوي يمكن أن يسمى الزمن التركيبي ويضاف إلى هذين النوعين من الزمن التركيبي التعبير بأسماء الزمان المشتقة .

والآخر : بواسطة أسماء الأعلام للأيام والشهور ويلحق بها التأريخ العددي (الرقمي) لأوقات الأحداث ، ثم بالأحداث الكبرى المرتبطة بأزمان حدوثها حتى أضحت زمناً عاماً مفصلياً من الناحية التاريخية تؤرخ للأحداث الأخرى صغرت أو كبرت ، ويمكن رسم طرق التعبير عن الزمن في النص بالشكل التالي :

(١) المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث : ١٦ .

الزمان



مختلفة تندرج عموماً وتحديداً حتى تصل إلى التعبير عن الزمن بالأرقام بالساعة واليوم والشهر والعام على النحو الذي نجده عند التعبير عن مولد شخص أو وفاته في أبسط النماذج المستعمل فيها الزمن . وإذا كانت علاقة المكان والزمان تظهران في النص بواسطة مثل هذه التعابير ، فإن الأهم من الإشارة إليها القول بأن المكان والزمان المعجميين على وجه الخصوص وهما يشكلان الشق الأيسر من الرسمين السابقين ، يؤثران في النص تأثيراً كبيراً من حيث اتصاف الزمان (الحقيقة) والمكان من الناحية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية بمقولات عامة لها أثرها في ساكني المكان ، ومن ثم في النصوص الصادرة عنهم أو الموجهة إليهم ، ويظهر ذلك في النص بشكل موضوعي ، أعني يخص المضامين والقضايا التي تحملها النصوص ، وهذا الأمر هو ما أشار إليه المفسرون حين عرضوا للمكي والمدني ، وذهبوا استناداً إلى المكان (بأهله ومعتقداتهم) إلى تنوع الخطاب القرآني تبعاً لاختلاف حال المخاطبين بالقرآن في مكة والمدينة باعتبارهما مكانين أو زمانين وهو الوجه الثاني من أوجه فهم اصطلاح المكي والمدني .

وهذه المعرفة القرآنية بالمكي والمدني سواءً كان فهمنا لها زماناً أو مكاناً ، وهو فهم متلازم لاتفيد كما أسلفنا في فهم مضامين الخطاب المتنوعة . (الفهم الثالث للمكي والمدني) قبل الهجرة في مكة وبعد معاني المدينة فحسب ، وإنما يترامى عند المفسرين كما قلنا للإفادة منه في معرفة أحكام الناسخ والمنسوخ ، وهو باب من الفهم لبعض أحكام القرآن الكريم يتصل بشدة بالتوالي الزمني لنزول آي القرآن الكريم ، وله تعلق ببقاء الحكم الشرعي ، أو نسخه ، ولذلك كانت معرفة الناسخ والمنسوخ من أبواب علوم القرآن ، وأصول الفقه ، إذ التصدي للأحكام الشرعية (استنباطاً) لا بد وأن يستند إلى مثل هذه المعرفة .^(١)

(١) انظر ما سبق قريباً ص : ٤٨٧ .

الخاتمة

الخاتمة :

أحمد الله سبحانه الذي وفقني لإنجاز هذا البحث حتى وصلت به غايته التي جعلت من السياق مفهوماً لغوياً يتمثل في جملة العلاقات النصية المعجمية والتركيبية مع علاقة النص بالخارج أو الموقف المنجز له النص .

تلك العلاقات التي تجعل من النص نصاً دالاً ، وتجلياً ملفوظاً للسياق المنتمي للنظام ، ولم يعد السياق مرجعية عائمة تُردف به نتائج تحليل المعنى أو تفسيره حين يقال : دل عليه سياق الكلام ، أو يقال حُذف بقرينة العلم به أو بدليل عليه ، أو قولهم : إن الأمر إذا تجرد من القرائن الدالة على الوجوب انصرف إلى غيره . تلك الإشارات التي إن دلت على المعرفة بالسياق والتعويل عليه ، لا تكشف عن حقيقته ، أو تشفي الغليل في معرفته .

وينضد الإشارات وبنائها أضحت السياق كياناً لغوياً ذا وجود من حيث إنه يتمظهر في جملة العلاقات المعجمية والتركيبية التي تصف النص بالالتحام أو التماسك أو الاتساق سواء في داخله أو مع الموقف المقول فيه النص ، تلك المواقف التي إذا تحققت صفة الاتساق بينها وبين النص . هيأت كلاً للاتكاء على الآخر بوصفه مرجعية له .

وإذا كانت هذه الحقيقة تعد إحدى النتائج المهمة التي توصل إليها البحث ، فإن هناك عدداً من النتائج الأخرى لاتقل أهمية منها :

أولاً : في مفهوم الدلالة عرضت لإشارات المناطقة والأصوليين والبلاغيين ، ومن خلال المناقشة استطعت أن أعيد لمفهوم الدلالة شخصية المتكلم بعد أن أقصى المناطقة ومن شايهم من البلاغيين . . المتكلم من مفهوم الدلالة ، وقصروا مفهومها على النص والسامع .

ثانياً : جعلت الدلالات اللفظية الثلاث (المطابقة ، والتضمن والالتزام) دلالات لغوية متابعاً للمناطق وبعض الأصوليين ، ودونما الحاجة إلى نفي ما هو لغوي إلى العقل ، أو ما هو عقلي إلى اللغة ، ومعطياً تفسيراً للتدرج الدلالي في النص اعتماداً على علم اللغة الحديث - وهذه في حد ذاتها نتيجة .

ثالثاً : في مفهوم السياق بنيت من إشارات القدماء مفهوماً للسياق عُرض في ذلك البناء الألفاظ التي عبر بها عن السياق بشكل يكشف عن اتخاذ السياق مرجعية بنائية واستدلالية ، أو استدلالية فقط في التراث العربي ، وعند ختام الحديث عن مفهوم السياق كانت أهم إشارتين واضحتين عثرت عليهما في التراث العربي أعني إشارة الزركشي لدلالة السياق في كتابه (البحر المحيط في أصول الفقه) ، وكذا إشارة السجلماسي في كتابه (المنزح البديع في تجنيس أساليب البديع) الذي عرف السياق ووضع له حداً يرشحه بذلك للدخول في قائمة المصطلحات . وكشف هذا التعريف عن مفهوم السياق حين يطلق في التراث العربي ألا وهو (ربط القول بالعرض) .

رابعاً : جلى البحث مفهوم الاستقامة والإحالة عند سيبويه وأعطاهما قيمتها في بناء النص داخلياً وخارجياً وانتظم هذا المفهوم خلال الأبواب والفصول اللاحقة عند عرض ذلك على معطيات علم اللغة الحديث . ونتج عن ذلك تماسكاً وتبريراً نحويّاً ودلاليّاً لمفهوم السياق ، وكونه مرجعية صالحة للبناء والتفسير .

خامساً : كشف البحث عن عناية واضحة من اللغويين بالمواقف والأحوال والمشاهد واعتبارها في التفسير الدلالي ، واشتمال النص عليها مما يؤكد مفهوم الاتساق القائم بين النص والموقف .

سادساً : توصل البحث إلى تحديد مفهوم السياق والسباق الذي ورد عن البغدادي صاحب (الخرانة) ومحب الله بن عبد الشكور صاحب (فواتح الرحموت)، وأوضح البحث أن هذين اللفظين إذا تواردا عطفاً انصرف السياق إلى الغرض والمناسبة أو ما نسميه سياق الموقف ، وانصرف السباق (بالباء الموحدة) إلى ما سبق من النص .

سابعاً : اهتم البحث بإشارات البلاغيين للحال والمقام ، وحاول أن يصل إلى فرق جوهري بينهما في استعمالات البلاغيين لهذين المصطلحين ، وانتهى إلى أن الاستعمال السياقي لهما في كتب البلاغيين يشي بترادفهما ، وإن أشار بعض البلاغيين إلى فروق غير جوهريّة لم تنتظم في سياقات محددة في استعمالات البلاغيين ، كما انضم إلى هذين المصطلحين مصطلحا (الخطاب ، والغرض) واستعملا لتوضيح الحال أوالمقام على اعتبار أن الخطاب والغرض قريبان دلاليّاً من مفهوم الحال والمقام .

ثامناً : كشف البحث عن عناية المفسرين بالمقام وقرائن الأحوال وبخاصة عن ابن تيمية الذي ذكر في فتاواه (مقدمة في التفسير) عناصر محددة لسياق الموقف (المقام)، تعد هي العناصر الرئيسية الجديرة بالنظر من وجهة نظر السياقين المحدثين من علماء اللغة .

تاسعاً : كشف البحث عن الاهتمام الأصولي بالسياق الذي تكون من جملة القرائن التي يتكئ عليها الفهم الأصولي للنص ، وانتهى البحث إلى أن هذه القرائن في جملتها إما أن تعود إلى سياق النص أو سياق الموقف ، وأعطى البحث إشارة الإمام الشافعي قيمتها من حيث ذكره للسياق بلفظه ، وبيانه له بمفهومه فيما عرض من شواهد قرآنية ، واهتم البحث بقيمة السياق في البحث الأصولي وبخاصة في تقسيم الدلالة من حيث الوضوح والخفاء بناء على مفهوم السياق أو الغرض الذي سيق من أجله النص .

عاشراً : حين عرض البحث للسياق في علم اللغة الحديث بدأ بالسياق فيما قبل نظرية فيرث (Firth) وتوصل إلى أن السياق فكرة سبقت على المدرسة اللغوية الإنجليزية، ظهر ذلك من خلال عرض آراء دوسوسير ، وفندريس ، وجاكبسون ، وبلومفيلد الذين كان لأرائهم حضوراً في البحث الجلي ومفهوم السياق وكونه فكرة مجردة تنتمي إلى اللغة لا إلى الكلام وأن النص هو التجلي الطبيعي للسياق ، وبدا

واضحاً حين عرض البحث للسياق عند فيرث أن الفارق بين فيرث ومن سبقه ليس إلا ما بين النظرية وإرهاصاتهما وبخاصة حين نكون المقارنة بين فيرث والعلماء العرب القدماء الذين أدركوا كثيراً السياق بنوعيه مفهوماً وتطبيقاً ، وأشار البحث إلى أهم ما قدمته هذه النظرية للفكر اللغوي ، والتمس البحث أثر هذه النظرية فيما تلاها من نظريات لغوية فعرض للمدرسة التحويلية ، ولنظرية أفعال الكلام ولعلم اللغة النصي في محاولة كشفت عن النسق السياقي لهذه النظريات ، وقد كشف البحث عن تأثير نظرية أفعال الكلام بمقولات مالمينوفسكي أو القائلين بـ (Context of Situation) ، وأنهى البحث إلى رصد مظاهر الاهتمام بالسياق في هذه النظرية اللغوية الفلسفية التي اهتمت بالمعنى على اعتبار أنه معطى ضمن سياق نصي أو مقامي يمكن أن يتشكل فيه المعنى ، أو يكشف عنه .

حادي عشر : طرح الباحث تعريفاً للنص للانطلاق منه في البحث في علاقات النص ، كما طرح تعريفاً للجملة بعد عرض لتعريفات القدماء والمحدثين ، ثم تعريف الكلمة عند القدماء والمحدثين ، وعرض معايير تعريف الكلمة عند القدماء ، مع إعطاء قيم جديدة لهذه المعايير وبخاصة معيار (النية) بهدف تجليته والإفادة منه فيما يعرف بالكلمات النحوية أو المورفيمات الصفرية (Zero morpheme).

ثاني عشر : تناول البحث العلاقات المعجمية بين مكونات الجملة ، والقيمة الدلالية والنحوية لهذه المكونات في عرض مبتكر وبخاصة في علاقات الجملة الاسمية ، والجمل الفعلية ، وعلاقات التعدي واللزوم ، وكون الفعل يصلح أن يكون البؤرة الدلالية للجملة العربية على اعتبار تعلق كثير من الكلمات المعجمية والتركيبية دلاليًا بالفعل (الحدث) .

ثالث عشر : درس البحث قضية التضمين في الفعل ، وعرض لتفسير ذلك على الخلاف المشهور بين نحاة البصرة والكوفة ، وتم طرح تصور لدراسة التضمين ينبنى على

العلاقة بين الفعل المتضمن والفعل المتضمن ، وما بينهما من علاقة عموم وخصوص ، أو سببية أحدهما للآخر ، أو نحو ذلك .

رابع عشر : طرح البحث تصوراً لمفهوم الكلمة التركيبية في اللغة العربية وأقسامها متناولاً بالتحليل تعدد دلالات هذه الأقسام ، وعلاقة السياق بهذا التعدد وقيمه في إيجاد دلالة واحدة للكلمة التركيبية في النص .

خامس عشر : عرض البحث لمفهوم الرتبة ، وعلاقات الكلمات في الجملة ترتيباً ، مؤكداً على علاقة الترتيب بالدلالة من حيث إن الكلمات في الجملة ذوات معانٍ هي معاني الأبواب ، وعلاقة الترتيب بالقرائن المعنوية التي هي وظائف الأبواب النحوية ، وأشار إلى أهمية حركة الكلمات في النص تقديماً وتأخيراً ، وعلاقات ذلك دلاليّاً .

سادس عشر : تناول البحث علاقة الجملة بالبَاب النحوي وناقش آراء النحاة في تقسيم الجملة إلى فعلية وإسمية . . وغيرها ، وتوصل إلى تفسير جديد لمفهوم الجملة الصغرى والجملة الكبرى الذي ذكره ابن هشام بناء على علاقات الإسناد الأصلية والتابعة وأثرها فيما عرض بالجملة التي لها محل من الإعراب والجملة التي لا محل لها من الإعراب ، وروابط كلٍ منها مع التحليل والاستشهاد الكاشف عن قيمة الروابط التركيبية بين هذه الجملة وما تكمله نحويّاً ودلاليّاً .

سابع عشر : ناقش البحث تقسيم الكلام أسلوبياً إلى خبر وإنشاء ، وانتهى إلى إمكانية قسمه الأساليب سياقياً باعتبار عناصر الحدث الكلام الرئيسية إلى أساليب تخص المتكلم (إفصاحية) وأساليب تخص المخاطب (إبلاغية) وأساليب تخص النص وتحتفي به مع عرض لنماذج من هذه الأساليب ودلالاتها المتعددة بحسب سياقاتها .

ثامن عشر : تناول البحث وظائف اللغة وعلاقتها بالخارج (الموقف) ليصل إلى الكشف عن مظاهر الاتساق الداخلية والخارجية بين النص والموقف ، ووضع البحث تصوراً لاتساق النص والموقف بناء على العناصر الإحالية الموجودة في النص .

تاسع عشر : حاول البحث تحليل عناصر الموقف الرئيسية كالمتكلم والمخاطب والزمان والمكان وعلاقات كلٍ منها عند مراعاتها في النص ، واعتنى البحث بما أسماه (معضدات الكلام) وقيمتها في التراث وعند المحدثين ، مع تناول جديد لعلاقة الاتساق الزماني والمكاني في النص بناء على مفهوم لغوي صرف لهذين العنصرين السياقين .

وكان تناول البحث لسياق الموقف بهذا الشكل إي بالكشف عما بين النص والموقف من علاقات إشارية أو إحالية تصوراً جديداً يخلي الباحث من نزع عباءته اللغوية ليرتدي عباءة الباحث الاجتماعي ، زعماً من الباحث أن ما يسم النص بالاتساق ، والمتكلم بالإنجاز الناجح إنما هو مقدار التناسب القائم بين القول (النص) والموقف .

هذا مجمل ما أفصح عنه البحث ، وهناك قضايا أخرى ومناقشات وأراء مبثوثة هنا وهناك لا يتسع المقام للإشارة إليها ، وخاتمة الخاتمة مذكورة في بدء المقدمة ، فالحمد لله أولاً وآخرأ .

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

القرآن الكريم .

اتجاهات البحث الأسلوبية ، شكري محمد عياد ، الرياض ، دار العلوم ، ١٤٠٥ هـ .
الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .

الأحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن محمد الأمدي ، القاهرة ، بدون تاريخ . (*)
الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم الأندلسي ، قدم له الدكتور إحسان عباس ،
بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ،
١٩٣٧ .

أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق مصطفى أحمد
النماس ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

أساس البلاغة ، للزمخشري ، بيروت ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٤ هـ .
الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ .
أسباب نزول القرآن ، للواحدي ، تحقيق كمال بسيوني زغلول ، بيروت ، دار الكتب
العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .

(*) أحب أن أؤه أن الكتاب الذي ليس في بياناته تاريخ للطبع معين أنه (بدون تاريخ) كما أنه أن
المقالات والبحوث المنشورة في مجلات ودوريات عوملت معاملة الكتب في ترتيبها بحسب عنوان
المقال ، إذ أرى أن ذلك أجدى .

- أسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢ هـ .
- أسرار البيان ، علي محمد حسن العماري ، القاهرة ، دار القومية للطباعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٣٧٧ هـ .
- أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- الأسلوبية والأسلوب ، الدكتور عبد السلام المسدي ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ .
- الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٢٩٥ هـ .
- أصوات وإشارات ، دراسة في علم اللغة ، كوندرا توف ، ترجمة إدوار يوحنا ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٣٩٠ .
- الأصول ، دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .
- أصول السرخسي ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، بيروت ، دار المعرفة ، ١٩٧٣ . أصول الفقه ، الدكتور حسين حامد حسان ، بيروت ، دار النهضة .
- أصول الفقه ، لمحمد أبو زهرة ، بيروت ، دار الفكر العربي .
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

- الأضداد ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، وزارة
الإرشاد والأبناء ، ١٩٦٠ .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، للشنقيطي ، الرياض ، الرئاسة العامة لإدارات
البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، ١٤٠٣ هـ .
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، الدكتور نايف خرما ، الكويت ، المجلس
الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ .
- إعراب الجمل وأشباه الجمل ، فخر الدين قباوة ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة
الرابعة ، ١٤٠٣ هـ .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ، بيروت ،
عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية ، تحقيق محمد محيي الدين
عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ١٤٠٧ هـ .
- الأفعال ، لابن القطاع ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ .
- الأفعال ، للمعافري ، تحقيق حسين محمد شرف ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية
بالقاهرة ، ١٣٩٥ هـ .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطلوسى ، تحقيق مصطفى السقا
وزميلة ، القاهرة ، الهيئة العربية العامة للكتاب ، ١٩٨١ م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، الدكتور فاضل الساقى ، القاهرة ،
مكتبة الخانجي ، ١٣٩٧ هـ .
- اكتساب اللغة ، مارك ريشل ، ترجمة كمال بكداش ، بيروت ، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

الألسنية (علم اللغة الحديث ، قراءات تمهيدية) ، ميشال زكريا ، بيروت ، المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٤ هـ .

الألسنية (علم اللغة الحديث ، المبادئ والأعلام) ، ميشال زكريا ، بيروت ، المؤسسة
الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٤٠٣ هـ .

أمالي ابن الشجري ، تحقيق الدكتور محمود الطناحي ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ،
الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

الأمالي النحوية ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، بيروت ، عالم الكتب
ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات
الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ،
بيروت ، دار الفكر .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، معه هداية السالك إلى
تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار إحياء
التراث العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ م .

الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، القاهرة ، مكتبة محمد علي صبيح ،
١٣٩٠ .

الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي ، بغداد
وزارة الأوقاف والشئون الدينية .

الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ،
بيروت ، دار النفائس ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢ هـ .

البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه ،
بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ، بيروت ، دار الكتاب العربي .
- البيسط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عياد الثبتي
بيروت - دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- البنائية والتحليل الأدبي ، للدكتور سامي الربيع ، مقال بمجلة الفيصل ، العدد (١٠٣)
محرم ١٤٠٦ هـ .
- البنى التحتية ، ن . تشومسكي ، ترجمة يوثيل يوسف عزيز ، بغداد ،
دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .
- البيان في روائع القرآن ، للدكتور تمام حسان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٤١٣ هـ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه
وزميله ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ .
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ،
الطبعة الرابعة .
- البنوية في اللسانيات ، الدكتور محمد الحناش (الحلقة الأولى) ، الدار البيضاء ،
دار الرشاد الحديثة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ .
- البنوية وعلم الإشارة ، ترنس هوكز ، ترجمة مجيد الماشطة ، بغداد ، دار الشؤون
الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ م .
- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر ، المدينة المنورة ، المكتبة العلمية ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٠١ هـ .
- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي مصطفى علي الدين ، مكة
المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة
الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي ،
القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

التبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، للطَّيبي ، تحقيق الدكتور هادي عطية الهلالي ،
بيروت ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور
عبد الرحمن العثيمين ، بيروت دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٦ هـ .

تجريب اختيار (الكلوز) في قياس اللغة العربية ، للدكتور غسان بادي ، بحث منشور
بمجلة معهد اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، العدد الأول ، ١٤٠٢ - ١٤٠٣ ،
من ص : ٣١٣ - ٣٢٧ .

التحبير في علم التفسير ، للسيوطي ، تحقيق الدكتور فتحي عبد القادر فريد ، الرياض ،
دار العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، لابن أبي الإصبع المصري ،
تحقيق حفني محمد شرف ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،
١٣٨٣ هـ

التحليل الدلالي للجمل العربية ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، مقال في المجلة العربية
للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد العاشر ، المجلد الثالث ، ١٩٨٣ م ،
من ص : ١٠٧ - ١٤٠ .

التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد ، صلاح إسماعيل عبد الحق ، بيروت ،
دارالتنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م .

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، القاهرة ،
وزارة الثقافة ، المؤسسة العامة المصرية للتأليف والترجمة بالاشتراك مع المجلس
الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٣٨٧ هـ .

تصحيح الفصيح ، لابن درستويه ، تحقيق عبد الله الجبوري ، بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٥ م .

تصريف الأفعال ، عبد الحميد عنتر ، القاهرة - دار الكتاب العربي ، الطبعة الخامسة ، ١٣٧٢ هـ .

التعابير الاصطلاحية ، للدكتور كريم زكي حسام الدين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ .

التعريفات ، للجرجاني ، تحقيق إبراهيم الإياري ، دار البيان للتراث .

التعريف بعلم اللغة ، دافيد كريستل ، ترجمة الدكتور حلمي خليل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٩ م .

تفسير غريب القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد صقر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ١٣٩٨ هـ .

تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، ١٣٨٨ هـ .

تفسير مبهمات القرآن الموسوم بصلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل ، لأبي عبد الله البلنسي ، تحقيق الدكتور حنيف حسن القاسمي وزميله ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .

تفسير النصوص في الفقه الإسلامي ، الدكتور محمد أديب صالح ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ .

التفسير والمفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ .

التمهيد في أصول الفقه ، للكلوذاني الحنبلي ، تحقيق الدكتور مفيد أبو عميشة وزميله ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، الطبعة

الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، الدكتور تمام حسان ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ، معهد اللغة العربية ، ١٤٠٤ هـ .

تناسق الدرر في تناسب السور ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

التنغيم في إطار النظام النحوي ، للدكتور أحمد أبو اليزيد الغريب ، مقال بمجلة جامعة أم القرى ، العدد الرابع عشر ، ١٤١٧ هـ ، من ص ٢٨١ - ٣٢٤ .

التوسع اللفظي في ضوء الفكر النحوي ، الدكتور غريب عبد المجيد نافع ، القاهرة ، مكتبة الأزهر ، ١٣٩٤ هـ .

التوقيف على مهمات التعاريف ، لابن المناوي ، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، محمد غاليم ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، الطبعة الأولى - ١٩٨٧ م .

تيارات في السيمياء ، للدكتور عادل فاخوري ، بيروت دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .

ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد خلف الله أحمد وزميله ، القاهرة ، دار المعارف ، بيروت ، الطبعة الرابعة .

جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لابن جرير الطبري ، قدم له خليل الميس وخر أحاديثه صدقي العطار ، بيروت ، دار الفكر ، ١٤١٥ .

الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي راجعه وضبطه وعلق عليه الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي ، وخرج أحاديثه الدكتور محمود حامد عثمان ، القاهرة ، دار الحديث ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .

- الجملة الفعلية ، الدكتور علي أبو المكارم ، القاهرة - مكتبة الشباب .
- الجملة النحوية ، نشأة وتطوراً وإعراباً ، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٨ هـ .
- الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباووزميله بيروت ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- حاشية الحفناوي على شرح زكريا الأنصاري علي ايساغوجي ، لأثير الدين الأبهري القاهرة ، المطبعة الأزهرية ، المصرية ، ١٣١٠ هـ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- حاشية المنيأوي على شرح الدمهوري لمتن الأخصري المسمى الجواهر المكنون في المعاني والبيان والبديع ، القاهرة ، دار الكتب العربية الكبرى ، ١٣٢٦ هـ .
- حجوة القراءات ، لابن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني ، بيروت ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ .
- الحماسة ، لأبي تمام الطائي ، تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١ هـ .
- حول قضية الإعراب في العربية الفصحى ، الدكتور عبد الفتاح البركاوي ، مقال بمجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية ، جامعة الأزهر ، العدد الرابع ، ١٤٠٤ هـ ، من ص ٥٤٣ - ٥٦٦ .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثالثة ، ١٣٨٨ هـ .
- خزانة الأدب ولب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٦ هـ .

دراسات في الفعل ، الدكتور عبد الهادي الفضلي ، بيروت ، دار القلم ،
الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ،
مطبعة السعادة ، ١٣٩٢ هـ .

دراسات نقدية في النحو العربي ، للدكتور عبد الرحمن أيوب ، الكويت ،
مؤسسة الصباح .

دراسة المعنى عند الأصوليين ، الدكتور طاهر سليمان حمودة ، الإسكندرية ، الدار
الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .

دروس في الألسنية العامة ، فرديان دي سوسير ، ترجمة صالح القرمادي ،
وزميلييه ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .

وتراجم أخرى انظرها في هامش ص : ١٣٧ .

دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، القاهرة ،
مكتبة الحانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

دلالات التراكيب ، دراسة بلاغية ، للدكتور محمد أبو موسى ، القاهرة ، مكتبة
وهبة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ .

دلالة الألفاظ ، الدكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة
السابعة ، ١٩٩٢ م .

دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الفتاح عبد العليم
البركاوي ، القاهرة - دار المنار ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ .

دور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ترجمة الدكتور كمال بشر ، القاهرة ، مكتبة الشباب .

ديوان الخطيئة ، بيروت ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر .

الربط في سياق النص العربي ، للدكتور محمد القرشي ، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٨ هـ .

الرسالة ، للشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، القاهرة ، دار التراث ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ هـ .

رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، دمشق ، دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ .

الزمن في النحو العربي ، للدكتور كمال إبراهيم بدري ، الرياض ، دار أمية للنشر والتوزيع .

الزمن والجهة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية ، بروس أنغام ، بحث منشور ضمن السجل العلمي للندوة الأولى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، المنعقدة في ١٤٠١ هـ .

زهر الآداب ، للحصري ، تحقيق علي محمد البجاوي ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثانية .

السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الثانية .

سر الفصاحة ، لابن سنان الخفاجي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

السنة قبل التدوين ، محمد عجاج الخطيب ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩١ هـ .

السياق وأثره في الدرس اللغوي ، دراسة في ضوء علم اللغة الحديث ، إبراهيم محمود خليل ، رسالة دكتوراة مقدمة للجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ، ١٤١١هـ .

السيرة النبوية ، لابن هشام ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليات الأزهرية .

سيكولوجية الطفل ، حافظ الجمالي ، دمشق ، مطبعة الجامعة السورية ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٥هـ .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، دار التراث ، الطبعة العشرون ، ١٤٠٠هـ .

شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ١٤٠٠هـ .

شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله ، القاهرة - هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

شرح التلخيص ، للبابرتي ، تحقيق الدكتور محمد صوفيه ، ليبيا ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ .

شرح ديوان امرئ القيس ، ومعه أخبار المراقشة وأشعارهم ، وأخبار النوابع وآثارهم ، حسن السندوبي ، القاهرة ، المكتبة التجارية الكبرى ، الطبعة الخامسة .

شرح الرضي على الكافية ، تحقيق يوسف حسن عمر ، ليبيا ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨هـ .

شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق محمد نور الحسن وزميله ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٣٩٥هـ .

شرح شذرات الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .

شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت .

شرح قواعد الإعراب ، لمحيي الدين الكافيحي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ م .

شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

شرح الكوكب المنير ، لابن النجار الحنبلي ، تحقيق محمد الزحيلي وزميله ، مكة المكرمة ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، بجامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٠٠ هـ .

شرح اللمع ، لابن برهان العكبري ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

شرح المفصل ، لابن يعيش ، بيروت ، عالم الكتب ، والقاهرة ، مكتبة المتنبى .
شرح المفصل في صفة الإعراب الموسوم بالتخمير ، لصدر الأفاضل الخوارزمي ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .

شرح المقدمة الجزولية الكبير ، لأبي علي الشلوين ، تحقيق تركي العتيبي ، الرياض ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

شرح الملوكي في التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣ هـ .

شروح التلخيص (وهي مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح ، ومواهب
الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي ، وعروس الأفراح في شرح
تلخيص المفتاح للسبكي ، وكتاب الإيضاح للخطيب القزويني ، وحاشية
الدسوقي على شرح السعد) ، بيروت ، دار الكتب العلمية .

شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسلي ، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني ، مكة
المكرمة ، المكتبة الفيصلية ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ .

الصاحبي في فقه اللغة ، لابن فارس ، تحقيق السيد صقر ، القاهرة ، مطبعة عيسى
البابي الحلبي .

صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ،
للإمام البخاري ، مع شرح فتح الباري لابن حجر العسقلاني ، رقم كتبه وأبوابه
وأحاديث محمد فؤاد عبد الباقي وأشرف على طبعة محب الدين الخطيب ، بيروت ،
دار الفكر) .

صحيح مسلم بشرح النووي ، بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الثانية ،
١٣٩٢ هـ .

ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت ، دار الأندلس ،
الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

طلب الخفة في الاستعمال العربي ، ردة الله بن ردة الطلحي ، رسالة ماجستير مقدمة
لقسم الدراسات العليا العربية بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ١٤٠٩ هـ .

ظاهرة الترادف بين القدماء والمحدثين ، الدكتور أحمد مختار عمر ، مقال في المجلة
العربية للعلوم الإنسانية ، المجلد الثاني ، العدد السادس ، ١٩٨٢ ، من
ص ٩ - ٢٤ .

عصر النبوية من ليفي شتراوس إلى فوكو ، إديث كيرزويل ، ترجمة جابر عصفور ،
الدار البيضاء ، عيون ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٦ م .

العمدة في محاسن الشعر ، وآدابه ، ونقده ، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، مطبعة السعادة ، ١٣٨٣ هـ .

علم الدلالة ، الدكتور أحمد مختار عمر ، الكويت ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

علم الدلالة (إطار جديد) ، بالمر ، ترجمة صبري إبراهيم السيد ، الدوحة ، دار قطري بن الفجاءة ، ١٤٠٧ هـ ، وترجمة أخرى لمجيد الماشطة (وبينهما اختلاف في ترتيب الفصول وعددها) ، صدرت في بغداد ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥ م .

علم الدلالة ، بيير جيرو ، ترجمة الدكتور منذر عياشي ، دمشق ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٩٢ م .

علم الدلالة ، جون لانيز ، ترجمة مجيد الماشطة ، البصرة ، جامعة البصرة ، ١٩٨٠ م ، (الفصلان التاسع والعاشر من الكتاب الأصلي) .

علم اللغة الاجتماعي ، د . هدرسون ، ترجمة الدكتور محمود عياد ، القاهرة ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠ م .

علم اللغة الأحمر ، صبري محمد حسين ، مقال بمجلة الفيصل ، العدد (١١٨) ، ربيع الآخر ، ١٤٠٧ هـ ، من ص ٦٢ - ٦٦ .

علم اللغة في القرن العشرين ، جورج موانان ، ترجمة الدكتور نجيب غزاوي ، دمشق ، وزارة التعليم العالي .

علم اللغة المبرمج ، الأصوات والنظام الصوتي مطبقاً على اللغة العربية ، للدكتور كمال إبراهيم بدري ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، للدكتور محمود السعران ، بيروت ، دار النهضة العربية .

علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) ، دكتور سعيد حسن بحيري ، القاهرة ، مكتبة
الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس) ، جودث جرين ، ترجمة الدكتور
مصطفى التوني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ م .

علم اللغـة النفسي ، عبد المجيد سيد أحمد منصور ، الرياض ، جامعة الملك
سعود، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .

علم اللغة والدراسات الأدبية ، برند شبلنر ، ترجمة الدكتور محمود جاد الرب ،
القاهرة ، الدار الفنية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ م .

علم النص ونظرية الترجمة ، للدكتور يوسف نور عوض ، مكة المكرمة ، دار
الثقة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .

علوم البلاغة ، للمراغي ، القاهرة ، المكتبة المحمودية التجارية ، الطبعة السادسة .
العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش ، بغداد ، مكتبة
العاني ، ١٣٨٦ هـ .

غريب الحديث ، للخطابي ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي ، مكة المكرمة ،
مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٢ هـ .

الفائق في غريب الحديث والأثر ، للزمخشري ، تحقيق علي محمد البجاوي وزميله ،
القاهرة ، عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية .

فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ، لبحرق ، تحقيق الدكتور مصطفى
نحاس ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣ م .

الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين ، لابن عمر الشافعي الشهير بالجمّل ،
بيروت ، دار التراث العربي .

الفعل والزمن ، للدكتور عصام نور الدين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .

فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ،
١٩٩٥ م .

الفلك الدائر على المثل السائر ، لابن أبي الحديد ، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي
وزميله ، الرياض ، دار الرفاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ .

فن البلاغة ، للدكتور عبد القادر حسين ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ،
١٤٠٥ هـ

في أصول الخطاب النقدي الجديد ، تودوروف وآخرون ، ترجمة أحمد المديني ،
بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، ١٩٨٧ م .

في النحو العربي ، قواعد وتطبيق ، الدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة ، مصطفى
البابي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦ هـ .

الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، لنور الدين الجامي ، تحقيق بغداد ، وزارة
الأوقاف والشؤون الدينية ، ١٤٠٣ هـ .

فوائد في مشكل القرآن ، للعز بن عبد السلام ، تحقيق الدكتور سيد رضوان علي ،
جدة ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٢ هـ .

القاموس المحيط ، للفيروز آبادي ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة
الثانية ، ١٣٧١ هـ .

قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث ، مازن الوعر ، دمشق ، دار طلاس
للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م .

القضايا الشعرية ، رومان جاكسون ، ترجمة محمد الولي ومبارك حنون ،
الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ م .

القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق أحمد خطاب العمر ، بغداد ، وزارة
الأوقاف ، ١٣٩٨ هـ .

قواعد الشعر ، لثعلب ، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ، القاهرة ، مكتبة مصطفى
البابي الحلبي ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٧ هـ .

- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .
- الكتاب ، لسيويه ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي ، تحقيق لطفي عبد البديع وزملائه ، القاهرة ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٣٨٢ هـ .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل ، للزمخشري ، القاهرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٩٢ هـ .
- الكلمة ، دراسة لغوية معجمية ، الدكتور حلمي خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٣ م .
- الكليات ، للكفوي ، دمشق ، منشورات مجمع اللغة العربية ، الطبعة الأولى .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي طليمات وزميله ، دمشق ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، بيروت ، دار صادر .
- اللسان والمجتمع ، هنري لوفيفر ، ترجمة مصطفى صالح ، دمشق ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٨٣ م .
- لسانيات النص (مدخل إلى انسجام الخطاب) محمد خطابي ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ م .
- اللغات الأجنبية ، تعليمها وتعلمها ، الدكتور نايف خرما والدكتور علي حجاج ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٨ م .
- اللغة ، فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي وزميله ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- اللغة بين البلاغة والأسلوبية ، الدكتور مصطفى ناصف ، جدة ، النادي الأدبي الثقافي ، ١٤٠٩ هـ .

اللغة بين الفرد والمجتمع ، أوتو جسبرسن ، ترجمة الدكتور عبد الرحمن أيوب ،
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة .
اللغة العربية في إطارها الاجتماعي ، مصطفى لطفي ، بيروت ، ١٩٨١م .

اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة .
اللغة عند الطفل ، من الميلاد إلى السادسة ، صالح الشماع ، القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٥٥م .

اللغة في المجتمع ، م . م . لويس ، ترجمة تمام حسان ، القاهرة ، دار إحياء الكتب
العربية ، ١٩٥٩م .

اللغة واضطرابات الكلام ، فيصل محمد خير الزراد ، الرياض ، دار المريخ ،
١٤١٠هـ .

اللغة والتطور ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات
العربية ، ١٩٦٩م .

اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب ، اختيار وترجمة سعيد
الغانم ، بيروت ، الدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣م .
اللغة وعلم النفس ، دراسة للجوانب النفسية للغة ، الدكتور موفق الحمداني ،
العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

اللغة والمجتمع ، رأي ومنهج ، للدكتور محمود السعران ، بنغازي ، المطبعة الأهلية ،
١٩٥٨م .

اللغة والمعنى والسياق ، جون لاينز ، ترجمة الدكتور عباس صادق الوهاب ، بغداد ،
دار الشؤون الثقافية العامة ، سلسلة المائة كتاب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

اللغة ونظرية السياق ، للدكتور علي عزت ، مقال في مجلة الفكر المعاصر ، الهيئة
المصرية العامة للتأليف والنشر ، العدد (٧٦) ، ١٩٧١م ، من ص ١٩ - ٢٤ .

- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق فائز فارس ، الكويت ، دار الكتب الثقافية .
مباحث في علوم القرآن ، مناع القطان ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة
السابعة ، ١٤٠٠ هـ .
- مبادئ تعلم وتعليم اللغة ، دوجلاس براون ، ترجمة إبراهيم بن حمد القعيد وزميله ،
الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية ، ١٤١٤ هـ .
- مبادئ اللسانيات العامة ، أندريه مارتينييه ، ترجمة أحمد الحموي ، دمشق ،
وزارة التعليم العالي ، ١٤٠٤ هـ .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لابن الأثير ، تحقيق أحمد الحوفي وزميله
الرياض ، دار الرفاعي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٤٠٠ هـ .
- مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، المكتبة
التجارية الكبرى ، الطبعة الثانية ، ١٣٧٩ هـ .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق
علي النجدي ناصف وزملائه ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ،
١٣٨٦ هـ .
- المحصل في علم الأصول ، لفخر الدين الرازي ، تحقيق الدكتور طه جابر فياض
العلواني ، الرياض ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ،
١٣٩٩ هـ .
- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لابن اللحام ، تحقيق
الدكتور محمد مظهر بقا ، مكة المكرمة ، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي
بجامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٠٠ هـ .
- المدارس اللغوية التطور والصراع ، جيفري سامبسون ، ترجمة الدكتور أحمد

نعيم الكراعين ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .

مدخل إلى الألسنية ، بول فاير وكريستيان بايلون ، ترجمة طلال وهبة ، بيروت والدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢ م .

مدخل إلى علم اللغة الحديث ، الدكتور عبد الفتاح البركاوي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١١ هـ .

المدخل إلى الفقه الإسلامي ، الدكتور حسين حامد حسان ، القاهرة ، مكتبة المتنبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .

مدخل إلى اللسانيات ، رونالد إيلوار ، ترجمة الدكتور بدر الدين القاسم ، دمشق ، جامعة دمشق ، ١٤٠٠ .

مدخل إلى اللسانيات ، صالح الكشو ، تونس ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٥ .
المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .

المستصفي في علم الأصول ، للغزالي ، وبهامشه فواتح الرحمن بشرح مسلم الثبوت للشيخ محب الله بن عبد الشكر ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً ، للدكتور توفيق محمد شاهين ، القاهرة ، مكتبة وهبة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ .

المعاجم اللغوية ، في ضوء دراسات علم اللغة الحديث ، للدكتور محمد أحمد أبو الفرج ، بيروت ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٦ م .

معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وزملائه ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ م .

معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، بيروت ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ .

معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم ، وضعه إسماعيل عميرة وعبد الحميد السيد ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

معجم البلاغة العربية ، بدوي طبانة ، جدة ، الرياض ، دار المنار بجدة ، ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ .

معجم علم اللغة النظري ، الدكتور محمد علي الخولي ، بيروت ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢ م .

معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، د . محمد حسن باكلا وآخرون ، بيروت ، مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .

معجم اللسانيات الحديثة ، سامي عياد حنا وزملاءه ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٧ م .
معجم المصطلحات البلاغية ، أحمد مطلوب ، الكويت ، وكالة المطبوعات ، ..

المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، استانبول ، المكتبة الإسلامية ، ١٩٨٤ م .

مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق الدكتور مازن المبارك وزميله ، بيروت ، دار الفكر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩ م .

مفاتيح الألسنية ، جورج موانان ، ترجمة الطيب البكوش ، تونس ، منشورات الجديد ، ١٩٨١ .

مفاتيح العلوم ، للخوارزمي ، تحقيق نُهَى النجار ، بيروت ، دار الفكر اللبناني .

المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني ، تحقيق محمد أحمد خلف الله ،
القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية .

مفتاح العلوم ، للسكاكي ، تحقيق أكرم عثمان يوسف ، العراق ، مطبعة دار السعادة ،
بغداد ، ١٤٠٢ هـ .

المفضليات ، للمفضل الضبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وزميله ، بيروت ، الطبعة
السادسة .

مقالات في اللغة والأدب ، الدكتور تمام حسان ، مكة المكرمة ، جامعة أم القرى ،
معهد اللغة العربية ، ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ .

مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، مطبعة مصطفى
البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ .

المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر
المرجان ، بغداد ، وزارة الثقافة والإعلام ، ١٩٨٢ م .

المقدمة الجزولية ، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد ، القاهرة .

مقدمة في التفسير (ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية) جمعه ورتبه
ابن قاسم النجدي وابنه محمد ، الرياض ، مصور عن الطبعة الأولى ،
١٣٩٨ هـ .

المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وزميله ، بغداد ، رئاسة
ديوان الأوقاف .

المتع في التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق فخر الدين قباوة ، حلب ، المكتبة
العربية ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠ هـ .

من أسرار اللغة ، دكتور إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الدار الأنجلو المصرية ، الطبعة
الثانية ، ١٩٦٦ .

- مناهج البحث في اللغة، الدكتور تمام حسان ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ، ١٤٠٠هـ .
- المنزعة البديع في تجنيس أساليب البديع ، لأبي محمد السجلماسي ، تحقيق علال الغازي ، الرباط ، مكتبة المعارف ، الطبعة ، ١٤٠١هـ .
- الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق الشاطبي ، حققه ، الشيخ عبد الله دراز ، بيروت ، لبنان ، دار المعرفة .
- نتائج الفكر في النحو ، للسهيلى ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، القاهرة ، دار الاعتصام .
- النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج) ، الدكتور عبده الراجحي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩م .
- نحو علم للترجمة ، يوجين . ا . نيدا ، ترجمة ماجد النجار ، بغداد ، وزارة الإعلام ، ١٩٧٦م .
- النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، القاهرة ، ١٤٠٣ .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الخامسة .
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، لمحمد أحمد عرفة ، القاهرة ، مطبعة السعادة .
- نسيج النص ، الأزهر الزناد ، بيروت والدار البيضاء ، المركز الثقافي العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٣هـ .
- النص والخطاب والإجراء ، روبرت ديوجراندي ، ترجمة الدكتور تمام حسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .
- نصرة الإغريض في فن القريض ، للمظفر العلوي ، تحقيق نهى عارف الحسن ، بيروت ، دار صادر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي ، القاهرة ، دار الكتاب الإسلامي ،
الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ .
- نقض المنطق ، لابن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد الرزاق حمزة وزميله ، القاهرة ،
مطبعة السنة المحروسة ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٠ هـ .
- نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأشياء بالكلمات) ، جون أوستين ، ترجمة
عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء ، أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ م .
- نظرية البنائية في النقد الأدبي ، للدكتور صلاح فضل ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة ،
الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ .
- نظرية تشومكي اللغوية ، جون لاينز ، ترجمة حلمي خليل ، الإسكندرية ،
دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م .
- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ، رسالة دكتوراه مقدمة من الطالب / عبد النعيم
عبد السلام خليل ، لقسم اللغة العربية واللغات الشرقية ، جامعة الإسكندرية ،
١٩٩٠ م .
- النظرية اللغوية عند رومان جاكسون ، فاطمة الطبال بركة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .
- النكت في تفسير كتاب سيويه ، للأعلم الشتمري ، تحقيق زهير سلطان ، الكويت ،
المنظمة العربية للتربية والثقافية والعلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق طاهر الزاوي وزميله ، بيروت ،
دار إحياء التراث العربي .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون وزميله ،
الكويت ، دار البحوث العلمية ١٣٩٤ هـ .

الوساطة بين المتنبي وخصومه ، لعللي بن عبد العزيز الجرجاني ، تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم وزميله ، القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثالثة .
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، بيروت ،
دار صادر .

المراجع الأجنبية :

- 1- Bloomfield, Language, 17 Aufl, London, 1970.
- 2- Conrad, Kleines, Wörterbuch, Sprachwissenschaftlicher Termini, Leipzig, 1978 .
- 3- Helbig, Geschichte der neueren Sprachwissenschaft, Leipzig, 1970.
- 4- Janssen, Handbuch der Linguistik Allgemeine und angewandte, Sprachwissenschaft, Munich, 1975.
- 5- Lewandowski, Linguistisches Wörterbuch, 2. Aufl, heidelberg, 1980.

قائمة المصطلحات

إنجليزي - عربي (*)

Acceptability	المقبولية
Actual System	نظام قائم
Adverb	الظرف
Aphasia	الحبسة (الأفازيا)
Aspect	جهة الحدث
Assertive	اثباتيات
Associative relations	علاقات إيحائية (رأسية)
Base component	المكون الرئيسي
Behaviorism	السلوكية
Bound morphemes	المورفيمات المقيدة
Case grammar	قواعد الحالة
Casual	المستوى غير الرسمي
Clauses	التراكيب (جمل فرعية)
Co-text	سياق النص (البنية)
Codiering	تشفير
Coherence	الالتحام
Cohesion	السبك (الاتساق)
Collocation	الرصف
Commissives	وعديات

(*) هذه المصطلحات التي في ثنايا البحث هي من ترجمة عدد من المؤلفين العرب ، ويمكن معرفة ذلك من خلال قراءة هذا البحث .

Communication function	الوظيفة الإبلاغية
Communicative competence	مقدرة (كفاءة اتصالية)
Compatibility	التوافق أو الانسجام الدلالي
Competence	القدرة اللغوية
Conative function	الوظيفة الإفهامية
Conceptual connectivity	الترابط المفهومي
Concord	التوافق
Constative utterance	منطوق أدائي
Constraint	ضغط سياقي
Consultative	المستوى الاستشاري
Context	سياق الموقف
Context free grammar	القواعد الحرة في السياق
Context of Culture	سياق الثقافة
Context of situation	سياق الموقف
Context sensitive grammar	القواعد المقيدة في السياق
Contextual theory	نظرية السياق
Occurrence	الوقوع المشترك
Correlation	التعامل
Declaratives	تصريحات
Decodiering	فك التشفير
Deep structure	بنية عميقة
Deliberative or formal	المستوى المتروي/ أو الرسمي
Determiner	تعريف
Directives	توجيهات
Discourse	خطاب
Discourse analysis	تحليل الخطاب

Distinguisher	المميز
Distribution	التوزيع
Double articulation	التقطيع المزدوج
Empty word	الكلمة الفارغة
From words	الأدوات
Experiential	خبري
Expressive function	الوظيفة التعبيرية
Expressive	بوحيات
Field	المجال (الحقل)
Field of discourse	مجال الحديث
Form word	كلمة شكلية
Formality	الرسمية
Free morpheme	الكلمة ، الوحدة الصرفية الحرة
Full words	الكلمة الوظيفية
Function	وظيفة
Grammatical	معيار النحوية
Grammatical marker	محدد نحوي
Grammatical word	الكلمة النحوية
Creativity	الإبداعية
Heuristic function	الوظيفة الاستكشافية
Ideational	مكون فكري
Idioms	عبارات معيارية (مسكوكة ، اصطلاحية)
Illocutionary act	الفعل الغرضي
Imaginative function	الوظيفة الإبداعية
Immediate constituent analysis (ICA)	تحليل المكونات المباشرة
In absentia	علاقة غيابية

In presentia	علاقة حضورية
Informatively	الإعلامية
Instrumental function	الوظيفة النفعية
Intentionality	القصد
Inter-personal	مكون علائقي
Interactional function	الوظيفة التفاعلية
Intertextuality	التناص
Intimate	المستوى الودي
Language	اللغة
Lexemes	المفردات
Linear	خطية
Linguistic economy	اقتصاد لغوي
Locutionary act	الفعل التعبيري
Logical	منطقي
Macro context	السياق الكبير
Meaning	معنى
Metalinguistic function	وظيفة ما وراء اللغة
Micro context	السياق الصغير
Mode	نوع الخطاب
Moneme	الوحدة الدالة
Morpheme	الوحدة الدالة (الصرفية)
Non - text	عدم النصية (انتفاء صفة النص عنه)
Noun	اسم
Noun phrase	ضميمة اسمية
Oratorical or forzen	المستوى الرسمي
Order	الترتيب

Organon theory	نظرية الوسيلة أو الأداء
Paradigmatic relation	علاقة إيحائية (تعاقية ، جدولية)
Parole	الكلام
Performative function of speech	الوظيفة الأدائية للكلام
Performance	الأداء
Performative utterance	منطوق تفريري
Perlocutionary act	الفعل التأثيري
Personal function	الوظيفة الشخصية
Phatic act	الفعل التركيبي القواعدي
Phatic communication	التجامل / الاتصال الودي
Phatic function	الوظيفة الانتباهية
Phoneme	الوحدة الصوتية
Phoneme context	السياق الصوتي
Phonetic act	الفعل التصويتي
Phonological component	المكون الفونولوجي (الصوتي)
Phrase	المكون ، العبارة ، الضميم
Phrase structure analysis	تحليل تركيب الضمام
Poetic function	وظيفة شعرية
Pragmatic	نفعي
Propositional act	الفعل القضوي
Proximies	علم المسافة (التجاورات)
Referent	الشيء
Referential function	وظيفة مرجعية
Register	المعجم الخاص (السجل السياقي)
Regulatory function	الوظيفة التقنية
Relevant	الأحداث الواردة (السابقة والحاضرة)

Representational function	الوظيفة الدلالية
Response	استجابة
Rhetic act	الفعل الدلالي
Selection restrictions	قيود الاختيار ، قيود التوارد ، قيود الانتقاء
Semantems	دوال الماهية
Semantic component	العنصر المكون النهائي
Semantic field	الحقل الدلالي
Semantic marker	محدد دلالي
Semantics	(الدلالة)
Semiology	علم العلامات
Semiotics	المفاهيمات
Sentagmatic	علاقات سياقية (أفقية)
Sentence	جملة
Sequential	الترابط الرصفي
Situationality	رعاية الموقف
Social anthropology	أنثروبولوجي اجتماعي
Sound	صوت
Speech act	الحدث الكلامي
Speech acts theory	نظرية أفعال الكلام
Speech event	حدث كلامي (صورة المقال)
Speech theory	نظرية اللغة
Stimulus	مثير
Structure word	الكلمة التركيبية
Substitution counters	مقابلات استبدالية
Suprasegments tagmentes	وحدات نحوية تركيبية
Surface structure	بنية سطحية

Symbol	الرمز
System sentence	جملة النظام
Systemic grammar	القواعد النظامية
Tagmemes	وحدات نحوية إفرادية
Target	الهدف
Tenor	المشتركون في الخطاب (الوسيلة)
Text	نص
Text linguistics	علم اللغة النصي
Text sentence	جملة النص
Text types	أنواع النص
Text world	عالم النص
Textual	مكون نصاني
The non-linguistic context	السياق غير اللغوي
Theory of transformational grammar	نظرية النحو التحويلي
Thought	الفكرة
Transformation rules	قواعد التحويل
Universals	الكليات اللغوية
Utterance	نقوه ، منطوق
Utterance act	الفعل التلفظي
Verb	فعل
Verb phrase	ضميمة فعلية
Verbal context	سياق لغوي
Virtual system	نظام افتراضي
Word sentence	(الكلمة) الجملة
Zero morpheme	مورفيم صفري

الفهرس

الصفحة	المحتويات
أ-ب	- شبر وتقدير
١	المقدمة
١٧	تمهيد في مفهوم الدلالة والسياق
١٨	- الدلالة في المعجم
٢٠	- مفهوم الدلالة الاصطلاحي في التراث
٢٢	- تقسيمات الدلالة
٢٨	- علم الدلالة
٣٠	- السياق في المعجم
٣٢	- مفهوم السياق في التراث
٤٠	- مفهوم السياق في علم اللغة الحديث
٤٣	- حدود السياق اللغوي

الباب الأول

السياق في التراث العربي والفكر اللغوي الغربي

(٢٠٥-٤٥)

٤٦	الفصل الأول : السياق في التراث العربي
٤٧	المبحث الأول : السياق عند اللغويين
٦٢	المبحث الثاني : السياق عند البلاغيين
٨٢	المبحث الثالث : السياق عند المفسرين
١٠٦	المبحث الرابع : السياق عند الأصوليين

- ١٣٦ الفصل الثاني : نظرية السياق في الفكر اللغوي الغربي
- ١٣٧ المبحث الأول : السياق قبل فيرث
- ١٣٧ - دوسر سير والسياق
- ١٤٢ - فندريس والسياق
- ١٤٤ - جاكسون والوظيفة السياقية
- ١٤٨ - بلومفيلد والسياق
- ١٥٢ - مالمينوفسكي والسياق
- ١٥٧ المبحث الثاني : نظرية السياق عند فيرث
- ١٥٧ - تأثر فيرث بمالمينوفسكي
- ١٥٨ - تحليل الموقف عن فيرث
- ١٦١ - موقف بعض اللغويين الغربيين من سياق الموقف
- ١٦٢ - سياق النص
- ١٦٤ - مفهوم الرصف
- ١٧٠ - تسلسل السياقات
- ١٧٥ - قيمة السياق
- ١٧٧ المبحث الثالث : السياق بعد فيرث
- ١٧٧ - السياق عند التحويلين
- ١٧٩ - مبادئ النظرية التحويلية
- ١٧٩ - إدخال عنصر المعنى في التحليل
- ١٨١ - قيود التوارد
- ١٨٢ - قيود التوارد والرصف
- ١٨٤ - قواعد الحالة

- ١٨٦..... - نظرية أفعال الكلام.
- ١٨٦..... - تأثير مالمينوفسكي في هذه النظرية.
- ١٨٧..... - الفكرة الأساسية في نظرية أفعال الكلام.
- ١٨٨..... - المنطوق الأدائي والتقرييري.
- ١٨٩..... - وسائل الكشف عن المنطوقات الأدائية عند أوستن.
- ١٩٢..... - تقسيم الأفعال الدلالية عند أوستن.
- ١٩٢..... - تطوير سورل لفكرة أوستن.
- ١٩٣..... - تطوير فندرليش.
- ١٩٦..... - علم اللغة النصي (نظرية النص).
- ١٩٧..... - ظهور النظرية.
- ١٩٩..... - العلاقة بين نظرية السياق ونظرية النص.
- ٢٠١..... - مكونات النص عند هاليداي.
- ٢٠١..... - هايمز ووظيفة السياق.
- ٢٠٣..... - خصائص السياق عند ليفيس.

الباب الثاني

سياق النص

(٢٠٦ - ٤٥٣)

- ٢٠٦..... الفصل الأول : مفهوم النص ومكوناته
- ٢٠٩..... - النص في المعجم
- ٢١٠..... - النص في الاصطلاح العربي
- ٢١١..... - النص في الاصطلاح الحديث :

- ٢١١ التعريفات الشكلية -
- ٢١٢ التعريفات المضمونية -
- ٢١٢ التعريف الجامع بين الشكل والمضمون -
- ٢١٣ معايير النص -
- ٢١٦ معايير النص وسياق الموقف -
- ٢١٧ تعريف النص -
- ٢١٨ مكونات النص -
- ٢١٨ الجملة -
- ٢١٩ سيبويه والجملة -
- ٢١٩ ابن جني والقول والكلام والجملة -
- ٢٢٠ ابن هشام ومفهوم الكلام والجملة -
- ٢٢٠ تفريق الرضي بين القول والكلام واللفظ -
- ٢٢٢ معايير الجملة في التراث -
- ٢٢٢ تعريفات المحدثين للجملة -
- ٢٢٣ مقاييس الجملة عند المحدثين -
- ٢٢٣ جملة النظام وجملة النص -
- ٢٢٤ مكونات الجملة -
- ٢٢٥ تعريف الجملة -
- ٢٢٦ الكلمة -
- ٢٢٦ سيبويه -
- ٢٢٦ الزمخشري -
- ٢٢٦ ابن الحاجب -

- ٢٢٦ ابن مالك -
٢٢٧ السيوطي -
٢٢٧ معايير تعريف الكلمة عند القدماء -
٢٢٩ قيد النية في تعريف الكلمة -
٢٣١ نقد تمام حسان لتعريفات الكلمة عند القدماء -
٢٣١ تعريف المحدثين للكلمة -
٢٣٢ تعريف تمام حسان -
٢٣٣ هنري سويت
٢٣٤ أندريه مارتينييه
٢٣٤ بلومفيلد
٢٣٥ تمام حسان
٢٣٦ علاقات الكلمات في الجملة
٢٣٨ الفصل الثاني : العلاقات المعجمية السياقية
٢٣٩ المبحث الأول : العلاقات المعجمية السياقية
٢٣٩ - المعنى المعجمي -
٢٣٩ - فندريس ودوال الماهية -
٢٤٠ - تعدد دلالة الكلمة المعجمية -
٢٤٢ - الفرق بين التعدد والاشترك -
٢٤٦ - التوارد المعجمي -
٢٤٦ - التوارد والتضام -
٢٤٨ - ضوابط التوارد -
٢٥١ - نظرية التكوين الثلاثي للمعنى -

- ٢٥٣ - العلاقات المعجمية وتأثيرها في صياغة الجملة العربية وصحتها ...
- ٢٥٤ أولاً - الجملة الاسمية
- ٢٥٦ ثانياً - الجملة الفعلية
- ٢٥٧ - الفعل بؤرة الجملة العربية
- ٢٥٨ - الفعل والتعدي واللزوم
- ٢٦٩ ثالثاً - علاقات المجاز
- ٢٧٩ رابعاً - التضمين
-
- ٢٨٦ المبحث الثاني : الكلمة المعجمية القيمة والإيحاء
- ٢٨٦ - قيمة الكلمة المعجمية في النص
- ٢٨٩ - الوظيفة الإيحائية للكلمة المعجمية
- ٢٩٠ - رأي عباد الصيمري
- ٢٩١ - رأي الخليل وسيبويه
- ٢٩١ - رأي ابن جني : مساوقة الصيغة للمعنى
- ٢٩٤ - مشاكلة الأصوات للمعنى
- ٢٩٧ - الإيحاء النفسي للكلمات المعجمية
- ٣٠٤ الفصل الثالث : العلاقات التركيبية السياقية
- ٣٠٥ المبحث الأول : الكلمة التركيبية المفهوم والأنواع
- ٣٠٦ - أنواع الكلمة التركيبية
- ٣٠٨ أولاً : الكلمة التركيبية ذات الصيغة
- ٣١٦ - معاني صيغة فَعَلَّ
- ٣٢٣ - معاني صيغة فاعل

- ٣٢٦ ثانياً : الكلمة التركيبية التي لا صيغة لها
- ٣٢٩ - معاني (من) الجارة
- ٣٣٣ - معاني (كم) الاستفهامية
- ٣٣٥ المبحث الثاني : علاقات التوافق السياقي :
- ٣٣٥ - مفهوم التوافق السياقي
- ٣٣٧ - التوافق بين الفعل والفاعل
- ٣٤٥ - التوافق بين المبتدأ والخبر
- ٣٥٢ - التوافق بين الحال وصاحبها
- ٣٦٠ - التوافق النعت والمنعوت
- ٣٦٦ المبحث الثالث : علاقات الترابط السياقي :
- ٣٦٦ أولاً : العلامة الإعرابية
- ٣٦٦ - رأي الجمهور في قيمة العلامة الإعرابية
- ٣٧٠ - رأي قطرب
- ٣٧٢ - رأي إبراهيم مصطفى
- ٣٧٥ - رأي تمام حسان
- ٣٧٦ - الإعراب قرينة أولى
- ٣٨٢ - ثانياً : الرتبة
- ٣٨٦ - الرتبة والتحاوور
- ٣٨٨ - علاقة الرتبة بالقرائن المعنوية
- ٣٩٢ - الرتبة ومعيار الفصاحة
- ٣٩٥ - ترتيب الأشباه
- ٣٩٩ ثالثاً : الجملة والباب النحوي

- ٣٩٩ تقسيمات الجملة في اللغة العربية
- ٣٩٩ الجملة الاسمية والفعلية
- ٣٩٩ تقسيم أبي علي الفارسي والزمخشري
- ٤٠٠ تقسيم عبد الرحمن أيوب وتمام حسان
- ٤٠٠ الجملة الكبرى والجملة الصغرى عند ابن هشام
- ٤٠١ الجملة الكبرى والجملة الصغرى عند فخر الدين قباوة
- ٤٠٢ الرأي في تقسيم الجملة إلى كبرى وصغرى
- ٤٠٣ الجملة التي لها محل من الإعراب والجملة التي لا محل لها
- ٤٠٤ مناقشة التقسيم
- ٤٠٨ روابط الجمل
- ٤٠٨ جملة الخبر
- ٤١٠ جملة الحال
- ٤١٣ جملة النعت
- ٤١٤ جملة المفعول
- ٤١٥ جملة المضاف إليها
- ٤١٩ جملة صلة الموصول
- ٤٢٢ المبحث الرابع : معاني أساليب الكلام
- ٤٢٢ مفهوم الأسلوب
- ٤٢٢ تقسيم الكلام أسلوبياً
- ٤٢٢ تقسيم قطرب
- ٤٢٣ تقسيم الأخفش الأوسط
- ٤٢٣ تقسيم ثعلب

- ٤٢٤ تقسيم ابن قتيبة -
- ٤٢٤ تقسيم أبي سعيد السيرافي -
- ٤٢٤ تقسيم ابن فارس -
- ٤٢٤ ابن السيد والسيوطي -
- ٤٢٥ تقسيم المتأخرين من النحاة -
- ٤٢٥ معيار التقسيم إلى الخبر والإنشاء -
- ٤٢٥ تقسيمات المحدثين -
- ٤٢٥ البركاوي -
- ٤٢٧ تمام حسان -
- ٤٢٨ نقد معيار الصدق والكذب -
- ٤٢٨ تقسيم سياقي -
- ٤٣١ أسلوب الخبر -
- ٤٣٢ مفهوم الخبر -
- ٤٣٢ تأكيد الخبر -
- ٤٣٣ علاقة الخبر بالمخاطب -
- ٤٣٣ خروج الخبر دلاليًا -
- ٤٣٣ خروج الخبر إلى التعبير عن المتكلم -
- ٤٣٤ خروج الخبر إلى أغراض أخرى -
- ٤٣٦ أسلوب الاستفهام -
- ٤٣٧ المفهوم والدلالة الأصلية -
- ٤٣٧ الأغراض التي يخرج إليها الاستفهام -
- ٤٤٢ أسلوب النهي -

- ٤٤٣ - الأغراض التي يخرج إليها النهي
٤٤٥ - أسلوب النداء
٤٤٨ - أسلوب التمني

الباب الثالث

سياق الموقف

(٥٥٤ - ٥٢٢)

- ٤٥٥ الفصل الأول : السياق ووظائف اللغة
٤٥٦ - تعريف ابن جني للغة
٤٥٦ - ادوارد سايبير
٤٥٦ - هنري سويت
٤٥٦ - جيفونز
٤٥٧ - اندريه مارتينييه
٤٥٨ - وظائف اللغة عند بوهلر
٤٥٨ - وظائف اللغة عند جاكسون
٤٦٢ - تناول كاترين أوريكيوني لمخطط جاكسون
٤٦٦ - وظائف اللغة عند هاليداي
٤٦٩ - محتوى النص
٤٧٣ الفصل الثاني : عناصر الموقف بين التراث والفكر اللغوي الغربي
٤٧٤ - عناصر السياق عند فيرث
٤٧٤ - عناصر الموقف عند هاليداي
٤٧٧ - عناصر الحديث التواصلي

- ٤٧٨ سياق الموقف عند ابن جنبي -
- ٤٨٢ الغزالي..... -
- ٤٨٤ ابن تيمية وعناصر السياق -
- ٤٨٦ المكّي والمدني -
- ٤٨٨ عناصر الموقف في حدّ البلاغة -
- ٤٨٩ تمام حسان وسياق الموقف -
- ٤٨٩ مناهج البحث في اللغة -
- ٤٩٤ اللغة العربية معناها ومبناها -
- ٥٠١ عناصر الموقف الرئيسية -
- ٥٠٢ الفصل الثالث : عناصر الموقف بين بناء النص وفهمه
- ٥٠٣ المتكلم -
- ٥٠٦ المخاطب -
- ٥١٣ تقسيمات النصوص (أساليب الكلام) من حيث الرسمية
- ٥١٦ معضدات الكلام وقيوده الحركية -
- ٥١٩ المكان والزمان -
- ٥١٩ أ - المكان
- ٥٢٠ ب - الزمان
- ٥٢٣ الخاتمة.....
- ٥٣٠ المصادر والمراجع العربية والأجنبية
- ٥٥٨ المصطلحات الأجنبية
- ٥٦٥ فهرس المحتويات